

منهج الإمامين البغدادي والشهرستاني في دراسة الفرق الإسلامية

من خلال كتابيهما "الفرق بين الفرق والملل والنحل"

دراسة مقارنة

إعداد

أحمد أيوب محمد الرواشدة

المشرف

الدكتور راجح عبد الحميد كردي "بني فضل"

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العقيدة

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار، ٢٠١٠م

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: التاريخ: ٢٠١٠/٥/٢٥

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (منهج الإمامين البغدادي والشهرستاني في دراسة الفرق الإسلامية من خلال كتابيهما " الفرق بين الفرق " والملل والنحل " دراسة مقارنة وأجيزت بتاريخ ٢٢/٤/٢٠١٠م

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور راجح عبد الحميد كردي بني فضل
أستاذ - مشارك - أصول الدين / مشرفاً

الأستاذ الدكتور محمد أحمد الخطيب / عضواً
أستاذ - العقيدة - أصول الدين


الدكتور "محمد نبيل" طاهر العمري / عضواً
أستاذ مساعد - العقيدة - أصول الدين

الدكتور بهجت عبد الرزاق الحباشنة / عضواً
أستاذ مشارك - العقيدة - (جامعة آل البيت)

التوقيع





تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع..... التاريخ ١٠/٤/٢٠١٠

الإهداء

إلى حبيبي وقُدوتي سيد ولد آدم سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله
وسلم...

والى والدي الحبيب الغالي وأمي الحنونة الحبيبة؛ اللّذين سهرتا الليالي
وعلماني الحب والمودة وربياني على التقوى والحكمة، في سبيل أن يروا ثمرة
جهدهم...

والى إخواني الكرام وأخواتي الغاليات وأحبابي الذين كانوا يشدون من
أزري ويتوجهون إلى الله الكريم بالدعاء ليوفقني في إتمام هذه الرسالة...
إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد، بطاقة عرفان وحب وإخاء...

أحمد رواشدة

شكر وتقدير

أحمد الله تبارك وتعالى حمداً يليق بنعمائه وأثنى عليه الشاء الدائم الموصول، على أن وفقني وأكرمني لإخراج هذا البحث على هذه الصورة، وأسأله تبارك وتعالى أن يكرمنا بخدمة كتابه الكريم ونشر دينه القويم.

ثم أتوجه بجزيل الشكر ووافره لأستاذي الفاضل الدكتور راجح عبد الحميد الكردي، لما بذله معي من جهد مشكور، وتوجيه كبير، كان لهما الأثر الأكبر في إعداد هذه الرسالة فجزاه الله كل الخير، وأجزل له عظيم الأجر والمثوبة والعطاء.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الكرام الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقراءة هذه الرسالة ومناقشتها وتقييمها لتخرج على أفضل حال.

وأشكر كذلك أساتذتي الأفاضل في كلية الشريعة الغراء لما لهم من فضل عليّ، وكذا كل من أعانني على إنجاز هذه الرسالة...

فجزاهم الله كل خير.....

أحمد رواشدة

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس الموضوعات	هـ
ملخص الرسالة	ح
المقدمة	١
الفصل الأول: التعريف بالمنهج وبالإمامين البغدادي والشهرستاني وكتابيهما	١٠
المبحث الأول: تعريف المنهج	١٢
المبحث الثاني: الإمام البغدادي وكتابه "الفرق بين الفرق"	١٣
المطلب الأول: حياته الشخصية	١٣
المطلب الثاني: حياته العلمية	١٧
المطلب الثالث: كتاب "الفرق بين الفرق" ونسبته للمؤلف	٢٤
المبحث الثالث: الإمام الشهرستاني وكتابه "الملل والنحل"	٢٨
المطلب الأول: حياته الشخصية	٢٨
المطلب الثاني: حياته العلمية	٣٣
المطلب الثالث: كتاب "الملل والنحل" ونسبته للمؤلف	٤١
الفصل الثاني: عوامل نشأة الفرق في الكتابين	٤٤
المبحث الأول: عوامل نشأة الفرق عند البغدادي	٤٥
المطلب الأول: الأسباب السياسية لنشأة الفرق عند البغدادي	٤٥
المطلب الثاني: الأسباب الدينية لنشأة الفرق عند البغدادي	٥٢
المبحث الثاني: عوامل نشأة الفرق عند الشهرستاني	٥٩

٦٠	المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الكتابين
٦٢	الفصل الثالث: منهج كل من البغدادي والشهرستاني في كتابيهما
٦٢	المبحث الأول: منهجهما في التأليف
٦٢	المطلب الأول: منهج البغدادي في تقسيم الكتاب وترتيبه ومسلكه فيه
٧٢	المطلب الثاني: منهج الشهرستاني في تقسيم الكتاب وترتيبه ومسلكه فيه
٨٥	المبحث الثاني: منهج كل من الإمامين في عرض آراء الفرق ونقدها
٨٥	المطلب الأول: منهج البغدادي في عرض الآراء ونقدها
١٠٩	المطلب الثاني: منهج الشهرستاني في عرض الآراء ونقدها
١٢٥	المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين المنهجين في عرض الآراء ونقدها
١٢٥	المطلب الأول: أوجه التشابه والاتفاق بين المنهجين
١٢٧	المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين المنهجين
١٣٢	الفصل الرابع: السمات العامة لمنهجي الإمامين
١٣٣	المبحث الأول: موقف العلماء من حديث افتراق الأمة
١٣٣	المطلب الأول: الموافقون على حديث الافتراق والمعتمدون عليه
١٣٩	المطلب الثاني: الرافضون للحديث والمنكرون له
١٤٢	المطلب الثالث: المتوقفون في الحديث
١٤٤	المطلب الرابع: الفرقة الناجية وأوصافها
١٥٠	المبحث الثاني: طريقة كل من الإمامين في الحكم على الفرق ورجالها
١٥٠	المطلب الأول: طريقة البغدادي في الحكم على الفرق ورجالها
١٥٣	المطلب الثاني: طريقة الشهرستاني في الحكم على الفرق ورجالها
١٥٥	المبحث الثالث: الانتماء الفكري العقدي ومدى تأثيره على منهج المؤلفين
١٥٩	المبحث الرابع: مدى التأثير والتأثير بينهما وبين غيرهما من مصنفَي الفرق

١٥٩	المطلب الأول: تأثر الإمامين بمن قبلهما من علماء الفرق
١٦٣	المطلب الثاني: تأثير الإمامين على من بعدهما من مصنفي الفرق
١٦٦	المبحث الخامس: أوجه التشابه والاختلاف بين المنهجين في السمات العامة
١٦٩	الخاتمة
١٧٠	قائمة المراجع
١٨٥	الملخص باللغة الإنجليزية

منهج الإمامين البغدادي والشهرستاني في دراسة الفرق الإسلامية

في كتابيهما "الفرق بين الفرق" و"الملل والنحل"

دراسة مقارنة

إعداد

أحمد أيوب محمد الرواشدة

المشرف

الدكتور راجح عبد الحميد كردي "بني فضل"

الملخص

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات، وتزداد البركات، وتتعاظم الخيرات، ويتقرب به العبد من خالق الأرض والسموات، والصلاة والسلام على أشرف المخلوقات، صاحب الأنوار الساطعة والحجج الباهرة، وعلى آل بيته الصفوة الطاهرة، وصحابته الغر المؤازرة، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فهذه الدراسة تهدف إلى بيان منهج كل من الإمامين البغدادي والشهرستاني اللذين يعدّان من أوائل من تحدث عن الفرقة في الأمة الإسلامية والأديان الأخرى، مع بيان أوجه التشابه والاختلاف بين منهجيهما في التأليف، وأراء كل منهما فيما يخص حديث الافتراق والموقف منه.

وجاءت هذه الرسالة في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة؛ فالمقدمة بينت مشكلة الدراسة وأهميتها، وذكرت الدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة البحث، وجاء الفصل الأول للحديث عن الإمامين، من حيث حياتهما الشخصية والعلمية، وعن كتابي كل منهما؛ كتاب "الفرق بين الفرق" للبغدادي، وكتاب "الملل والنحل" للشهرستاني، ومدى نسبة كل من الكتابين لصاحبه، وأثبت الباحث فيه أن كلا منهما صاحب فضل ودراية في العلوم وأن نسبة الكتابين لهما نسبة صحيحة.

أما الفصل الثاني فقد جاء لبيان عوامل نشأة الفرق في الكتابين، وانتهى الباحث فيه إلى أن السبب الرئيس لنشوء الفرق هو موضوع الإمامة وما جرى خلالها من أحداث، وهي موضوع سياسي قامت بعض الفرق بصبغه بالصبغة الدينية ليتماشى مع الناس وليعتقدوا به.

أما الفصل الثالث فقد عالج فيه الباحث منهجي البغدادي والشهرستاني في كتابيهما، من حيث تأليف الكتابين، ومنهج كل منهما في عرض آراء الفرق ونقدها، وانتهت الدراسة إلى أن البغدادي والشهرستاني اتفقا في اعتمادهما في ذكر الفرق على حديث الافتراق وتشبثهم به، واتفقا في وضع أصحاب المقالات أصولاً، ثم إيراد مذاهبهم مسألة مسألة، وسلكا في التأليف طريقة تتميز بحسن الترتيب وجودة التنظيم في إيراد الفرق وأفكارها، مما جعل لكتابيهما منزلة خاصة، واتفقا في بداية الحديث عن أسباب الخلاف الذي حدث في المجتمع الإسلامي، واتفقا في المنهج الاعتقادي، حيث أن كلا منهما أشعري المذهب، وكلاهما من علماء الكلام المتميزين في الرد على الخصوم، واختلفا في الموضوعات المبحوثة، حيث اختص البغدادي بالحديث عن الفرق الإسلامية، مع النقد لآرائها ببيان الرأي الحق من الباطل، أما الشهرستاني فقد تحدث عن الفرق الإسلامية والأديان الأخرى والمذاهب الفلسفية ومعتقداتها، واختلفا في طريقة عرض مذهب "الاشاعرة"، فالشهرستاني عرض لها كأى فرقة من الفرق على خلاف البغدادي ميزها عن سائر الفرق، وأفرد لها باباً خاصاً عنوانه بـ "بيان أوصاف الفرقة الناجية وتحقيق النجاة لها وبيان محاسنها"

أما الفصل الرابع والأخير فقد بين فيه الباحث السمات العامة لمنهجي البغدادي والشهرستاني، ببيان موقف الإمامين من حديث افتراق الأمة وغيرهما من العلماء والباحثين، وطريقة حكم الإمامين على الفرق ورجالها، ومدى تأثير الانتماء المدرسي في حديثهم عن الفرق، ومدى التأثير والتأثير بينهما وبين غيرهما من كتاب الفرق، وانتهى الباحث إلى نتيجة مفادها أن كلا من الإمامين اعتمد صحة حديث الافتراق، ورفض قول من وهنه وضعفه، اعتمدا في عدّ الفرق وحصرهما على الحديث، وبذلك يكون النقد الموجه لهما هو ليس الاعتماد على الحديث، بل حصر الفرق الموجودة في زمانهما في هذا العدد.

وانتهت الدراسة إلى أن البغدادي كان في حكمه على الفرق ورجالها أشد من الشهرستاني الذي اكتفى بذكر آراء الفرق دون نقد إلا في مواضع يسيرة تم الإشارة إليها في هذا البحث.

فالحمد لله أولاً وآخراً، والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله أهل الثناء والمجد، ذي الحكم البوالغ والنعم السوابغ والنقم الدوامغ، واحد أحد، لا يشاركه في حكمه أحد، أول ليس قبله شيء وآخر ليس بعده شيء، خلق الخلق ليعبدوه، وركب فيهم العقول ليعرفوه، وأسبغ عليهم نعمه ظاهرة وباطنة ليشكروه، أحمده وأشكره على ما أنعم علينا من النعم وأعظمها؛ نعمة الإسلام، وأحمده على أن ألبسنا حلة الإيمان، وهدانا إلى الحق القويم والطريق المستقيم، والابتعاد عن المسلك الذميم، وجعلنا من أتباع النبي المجتبي الذي من سار على نهجه فاز ونجى، ومن أعرض عنه هلك وافترى.

وأشهد أن لا إله إلا الله، المتفرد بصفات العزة والجبروت، المنتزه عن المثل والشبيه، وأشهد أن محمداً صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله، وصفيه من خلقه وخليله، صاحب الشريعة السمحاء، والمحجة البيضاء أرسله بالحق، ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون، فصلوات الله وسلامه عليك يا سيدي يا رسول الله، وعلى آلك الطيبين الطاهرين، وصحابتك الغر الميامين الذين نافحوا عن حمى الدين ودافعوا عن حوزة الإسلام والمسلمين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد منّ الله على هذه الأمة بأن جعلها خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنتهى عن المنكر، وشاهدة على كل الأمم، ومن أعظم ما امتن الله به على هذه الأمة أن أنزل القرآن الكريم على حبيبه الأمين ليكون هذا القرآن الطريق المستقيم والمنهج القويم، وأراد لها وحدة الهدف، وبين لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما وقعت فيه الأمم السابقة من التفرق والتناحر حيث قال عليه الصلاة والسلام: "افتترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة وافتترقت النصارى على

اثنتين وسبعين فرقة وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة"^(١)، ومع ذلك نرى أن الأمة وقعت فيما أخبر عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فافتרכת هذه الأمة فرقا ومذاهب كثيرة، منها ما انتهى واندثر، ومنها ما بقي وانتشر، وقد كتب كثير من العلماء في نشوء هذه الفرق وآرائها، ومن أشهر الكتب في ذلك كتاب "الفرق بين الفرق" للإمام عبد القاهر البغدادي، وكتاب "الملل والنحل" للإمام محمد الشهرستاني، وكان لكل إمام من هذين الإمامين منهجه وآراؤه في الفرق التي أرخ لها، ولما كان هذان الكتابان مما يعتمد عليهما في دراسة الفرق كانت الحاجة تدعو إلى إجراء مقارنة بين منهجي مؤلفيهما فيما كتبا.

(١) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ط٢، ١٨م، (تحقيق: شعيب الأرناؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م، ج ١٤، ص ١٤٠، باب ذكر افتراق اليهود والنصارى فرق مختلفة، وقد علق عليه شعيب الارناؤوط بقوله حديث حسن.

أسباب اختياري للموضوع:

إنّ الذي دفعني إلى اختيار هذا الموضوع عدة أسباب من أهمها:

١ - عدم وجود دراسات متخصصة تتحدث عن منهج مقارنة بين منهجي الإمامين في حديثهما عن الفرق الإسلامية.

٢ - الاعتناء بكتابي "الفرق بين الفرق" و"الملل والنحل" لما لهما من مكانة كبيرة عند الباحثين في الفرق حيث إنهما يعدّان مرجعان مهمان في ذلك، فأردت أن أبين المنهج المتبع في كل من الكتابين.

٣ - معرفة أوجه التوافق والاختلاف بين المنهجين المتبعين في الكتابين وبيانها.

إشكالية الدراسة:

سأحاول في هذه الرسالة أن أجيب عن الأسئلة التالية:

- ما هو موقف الإمامين من حديث الافتراق، وهل اعتمدا عليه في تقسيمهما؟
- هل كان للعامل السياسي في نشأة الفرق علاقة بمنهج التأليف عند كل منهما؟
- هل كان للعامل الديني في نشأة الفرق علاقة بمنهج التأليف عند كل منهما؟
- ما منهج كل من الإمامين في عرض آراء الفرق؟
- هل كان للمذهب العقدي للإمامين تأثير في نقدهما للفرق؟
- هل تأثر الإمامان بكتاب الفرق السابقين وهل تأثر بهما من بعدهما؟

أهداف الدراسة:

١ - بيان الفروق المنهجية عند كل من الإمامين في الكتابين.

٢ - بيان مدى تأثير المدرسة الفكرية على كل منهما.

٣- بيان طريقة كل منهما في الحكم على الفرق ورجالاتها.

٤- مدى تأثير منهج الإمامين على من بعدهما من كتاب الفرق.

الدراسات السابقة:

لم أجد رسالة متخصصة تتحدث عن الموضوع الذي أريد بحثه، ولكنني وجدت رسالة تبين منهج أحد الإمامين وهي:

رسالة ماجستير بعنوان "منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل عرض وتقديم" للطالب محمد بن ناصر بن صالح، وقد تحدث فيها الباحث عن منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل بشكل منفصل، وأورد فيه بحثاً بعنوان "مقارنة كتاب الملل والنحل بكتب المقالات"، واقتصر فيها على كتاب الفرق بين الفرق للبغدادي، والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، وكتاب مقالات الإسلاميين للأشعري.

لكن هذه المقارنة جاءت بشكل مختصر وموجز لم تتجاوز بضع عشرة صفحة، واقتصر فيها الباحث على ذكر الملامح العامة.

وما سأضيفه على هذه الدراسة هو دراسة هذه المسألة بتوسع وتفصيل وسأقوم بالمقارنة بين المنهجين.

منهج البحث:

سيتبع الباحث بإذن الله تبارك وتعالى في هذه الدراسة منهجية تظهر من خلال النقاط التالية:

أولاً: المنهج الاستقرائي: حيث سأقوم بدراسة الكتابين دراسة كاملة، لمعرفة منهج كل منهما في حديثه عن الفرق.

ثانياً: المنهج التحليلي: وذلك بتحليل النصوص لكل منهما لمعرفة المنهج الذي سارا عليه في تأليف كتابيهما.

ثالثاً: المنهج المقارن: وذلك بالمقارنة بين منهج كل منهما من حيث أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بينهما.

وأخص عملي في هذا البحث على النحو الآتي:

١. أذكر في بداية كل فصل الطرق التي سار عليها البغدادي في بيان نشأة الفرق، وفي منهجه في عرض الآراء والسمات العامة لمنهجه في الكتاب ثم أقوم ببيان موافقته أو مخالفته للعلماء في ذلك الباب.
٢. ثم أنتقل للحديث عن الشهرستاني والطرق التي سار عليها، كما فعلنا مع البغدادي، ثم أنتقل لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين المنهجين.
٣. أعزو الآيات الكريمة إلى المصحف الشريف، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية، مع الالتزام بكتابتها وفق الرسم العثماني للمصحف الشريف.
٤. أخرج الأحاديث النبوية الشريفة من مظانها الأصلية، وأحكم عليها ما استطعت.
٥. أترجم للأعلام الذين يرد ذكرهم في البحث من غير المشهورين نسبياً.
٦. ألتزم بتوثيق المراجع والمصادر التي استعنت بها في كتابة الرسالة.
٧. ألتزم برد النصوص المأخوذة إلى أصحابها للأمانة العلمية.

خطة البحث:

تتكون الخطة التي سرت عليها في هذا البحث من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، على النحو التالي:

الفصل الأول: التعريف بالمنهج وبالإمامين البغدادي والشهرستاني وكتابيهما وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف المنهج

المبحث الثاني: الإمام البغدادي وكتابه "الفرق بين الفرق" وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حياته الشخصية.

المطلب الثاني: حياته العلمية.

المطلب الثالث: كتاب "الفرق بين الفرق" ونسبته للمؤلف.

المبحث الثالث: الإمام الشهرستاني وكتابه "الملل والنحل" وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: حياته الشخصية.

المطلب الثاني: حياته العلمية.

المطلب الثالث: كتاب "الملل والنحل" ونسبته للمؤلف.

الفصل الثاني: عوامل نشأة الفرق في الكتابين وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عوامل نشأة الفرق عند البغدادي وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأسباب السياسية لنشأة الفرق عند البغدادي

المطلب الثاني: الأسباب الدينية لنشأة الفرق عند البغدادي

المبحث الثاني: عوامل نشأة الفرق عند الشهرستاني

المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الكتابين

الفصل الثالث: منهج كل من البغدادي والشهرستاني في كتابيهما وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهج كل من الإمامين في التأليف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عرض لمنهج البغدادي في تقسيم الكتاب وترتيبه ومسلكه

المطلب الثاني: عرض لمنهج الشهرستاني في تقسيم الكتاب وترتيبه ومسلكه

المبحث الثاني: منهج كل من الإمامين في عرض آراء الفرق ونقدها وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهج البغدادي في عرض الآراء ونقدها

المطلب الثاني: منهج الشهرستاني في عرض آراء الفرق ونقده لها

المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين المنهجين في عرض الآراء ونقدها:

المطلب الأول: أوجه التشابه بين الكتابين

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين الكتابين

الفصل الرابع: السمات العامة لمنهجي البغدادي والشهرستاني وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: موقف العلماء من حديث افتراق الأمة

المطلب الأول: الموافقون على حديث الافتراق والمعتمدون عليه

المطلب الثاني: الرافضون للحديث والمنكرون له

المطلب الثالث: المتوقفون من الحديث

المطلب الرابع: الفرقة الناجية وصفاتها

المبحث الثاني: طريقة كل من الإمامين في الحكم على الفرق ورجالها

المبحث الثالث: الانتماء الفكري العقدي ومدى تأثيره في الحديث عن الفرق

المبحث الرابع: مدى التأثير والتأثير بينهما وبين غيرهما من مصنفي الفرق:

المطلب الأول: تأثر الإمامين بمن قبلهما من علماء الفرق

المطلب الثاني: تأثير الإمامين على من بعدهما من مصنفي الفرق

المبحث الخامس: أوجه التشابه والاختلاف بين المنهجين في السمات العامة

والخاتمة .. تتضمن أهم النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق البحث والتوصيات التي تبينت من خلال البحث.

والحمد لله رب العالمين في البدء والختام، والصلاة والسلام على سيد الخلق

أجمعين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

الفصل الأول: التعريف بالمنهج وبالإمامين البغدادي والشهرستاني وكتابيهما

المبحث الأول: التعريف بالمنهج

المبحث الثاني: الإمام البغدادي وكتابه "الفرق بين الفرق"

المطلب الأول: حياته الشخصية.

المطلب الثاني: حياته العلمية.

المطلب الثالث: كتاب "الفرق بين الفرق" ونسبته للمؤلف.

المبحث الثالث: الإمام الشهرستاني وكتابه "الملل والنحل"

المطلب الأول: حياته الشخصية.

المطلب الثاني: حياته العلمية.

المطلب الثالث: كتاب "الملل والنحل" ونسبته للمؤلف

الفصل الأول

التعريف بالمنهج وبالإمامين البغدادي والشهرستاني وكتايبهما

لقد أنعم الله تبارك وتعالى على هذه الأمة بعلماء عظام دافعوا عن حماها، وردوا كيد الأعداء بكل ما أوتوا من قوة، فقاموا بإرشاد الناس إلى الطريق المستقيم وتحذيرهم من طرق الضلال التي يسعى أعداء الإسلام إلى نشرها بين صفوف المسلمين، مستندين في ذلك إلى آيات القرآن الكريم بعد أن تجرأوا على ليّ أعناق النصوص بتأويلها تأويلاً فاسداً لتحقيق مصالحهم التي من شأنها القضاء على معالم هذا الدين الحنيف.

ومن هؤلاء العلماء الذين أكرمنا الله بهم ليدفعوا الأفكار الهدّامة عن دين الأمة، الإمام البغدادي والإمام الشهرستاني اللذان وفقهما الله لنشر الحق والخير، فألفا الكتب، ونشرا العلم، وساهما في توعية الناس ليبقى الحق سائداً باقياً يرد مكر الماكرين، 7 M8 K

ml p o Lq^(١)، و 7 M8 T U V W X Y Z [

\] ^ L^(٢)، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن العلماء هم ورثة الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهما وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر"^(٣)، فالعلماء هم الذين يتحتم عليهم فعل ذلك.

(١) الأنفال: آية، ٣٠

(٢) الصف: آية ٨

(٣) ذكر البخاري الحديث معلقاً فقال: باب العلم قبل القول والعمل، لقول الله تعالى: M فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ L، سورة محمد، آية ١٩، فبدأ بالعلم وأن العلماء هم ورثة الأنبياء ورثوا العلم، من أخذه أخذ بحظ وافر... الخ: البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه، ط ١، ٤م، (عناية: محمد بن زهير بن ناصر)، دار طوق النجاة، لبنان - بيروت، سنة ١٤٢٢هـ - م ١، ج ١، ص ٢٤، كتاب العلم، وذكره الإمام أحمد بقوله: عن قيس بن كثير قال قدم رجل من المدينة إلى أبي الدرداء وهو بدمشق فقال ما أقدمك أي أخي قال حديث بلغني أنك تحدث به عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، قال: أما قدمت لتجارة قال: لا، قال: أما قدمت لحاجة قال: لا، قال: ما قدمت إلا في طلب هذا الحديث، قال: نعم، قال: فإني سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم، وإنه ليستغفر للعالم من

وسيقوم الباحث في هذا الفصل بالحديث عن هذين العالمين الجليلين، من حيث حياتهم الشخصية وحياتهم العلمية، وما قاما به من تأليف للكتب في الاعتقاد، وكتباً في الرد على الفرق المنحرفة في معتقداتها، وعلى الله الاتكال.

في السماوات والأرض حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، إن العلماء هم ورثة الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهما وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر، علق عليه شعيب الأرناؤوط بقوله: حسن لغيره وهذا إسناد ضعيف، أحمد ابن حنبل، مسند الإمام أحمد، ٦م، (تحقيق: شعيب الأرناؤوط)، مؤسسة قرطبة، القاهرة، حديث رقم ٢١٧٦٣.

المبحث الأول: تعريف المنهج

التعريف المنهج لغة واصطلاحاً :

المنهج لغة : يتفق أهل اللغة والبلاغة والأدب والمفسرون وغيرهم من أهل الاختصاص على أن المنهج والمنهاج بمعنى الطريق الواضح، أو البين، أو السهل، وكلها معنى واحد^(١).
المنهج اصطلاحاً: لقد تجاوز تعريف المنهج حدود اللغة الى آفاق المنطق والفلسفة، فنجد تعريفاً له بأنه: " الطريق الموصل بصحيح النظر فيه الى المطلوب، وبالمعنى العلمي :هو مجموع الإجراءات التي ينبغي اتخاذها بترتيب معين لبلوغ هدف معين "^(٢)

ولقد اتكأ بعض العلماء على التعريف اللغوي ليصوغوا تعريفاً اصطلاحياً يتناسب وموضوع بحثهم، ويشير إلى ذلك محمد أبو الفتح البيانوني بقوله: "ومن هذا المعنى اللغوي استحدثت كلمة منهاج بمعنى" الخطة المرسومة "، ومنها : منهاج الدراسة، ومنهاج التعليم ونحوها"^(٣)، وخلص إلى تعريفه اصطلاحاً بأنه " النظام والخطة المرسومة للشيء "^(٤)

ويوضح باحث آخر ما سبق بأن هذه الخطة المحددة تكون للوصول الى غاية معينة "^(٥) وبالجملة فإنّ التعريفات جميعها تشير إلى معنى رئيس يتضمن خطة واضحة المعالم، متكاملة الخطوات، مترابطة الجزئيات، للوصول إلى هدف معين وغاية مقصودة، وهذا ما ندعيه في هذا البحث حيث نبين الطرق والأطر التي سار عليها كل من الإمامين في تأليف كتابيهما "الفرق بين الفرق" لعبد القاهر البغدادي، و"الملل والنحل" للإمام محمد الشهرستاني. وعلى الله الاتكال...

(١) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٩٩٩م، م٢، ص ٥٢٨، الفيومي، أحمد بن محمد المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، م٢، ص ٦٢٧، الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، (تحقيق محمد سيد كيلاني) دار المعرفة، بيروت، ص ٥٠٦، والكفوي، أبو البقاء أيوب ابن موسى، الكليات، ط١، (تحقيق د. عدنان درويش و محمد المصري) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، سنة ١٩٩٢م، ص ٩١٢.

(٢) عبد المنعم، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، ط٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة ٢٠٠٠، ص ٨٤٥.

(٣) البيانوني، محمد ابو الفتح، المدخل الى علم الدعوة، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٩٩٣م، ص ٤٤.

(٤) المصدر نفسه ص ٤٥.

(٥) برغوث، الطيب، منهج النبي في حماية الدعوة، ط١، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، هيرندن، الولايات المتحدة، سنة ١٩٩٦، ص ٦٩.

المبحث الثاني: الإمام البغدادي وكتابه "الفرق بين الفرق":

المطلب الأول: حياته الشخصية:

أولاً: اسمه:

اتفقت المصادر^(١) على اسمه ونسبه، فهو: عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله التميمي البغدادي الشافعي الأشعري، ويكنى أبو منصور الإسفراييني.

وقد كان أبوه طاهر بن محمد البغدادي يعرف بالتاجر^(٢)، وهذا يدل على أن والد عبد القاهر كان ثريا مما سيفيدنا ذلك من أن ابنه عبد القاهر طلب العلم لأجل العلم لا لأجل المال وهذا مما ساعده على سلوك طريق العلم وعدم الانشغال بالتجارة لأنه كان مكفياً، وهذه نعمة كبيره أنعمها الله على عالمنا الفاضل.

(١) انظر: ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله (ت ٥٧١هـ)، تبين كذب المفترى فيما نسب للإمام الأشعري، مطبعة التوفيق، دمشق - الشام، ١٣٤٧هـ، ص ٢٥٣، الوزير القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف (ت ٦٣٣هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٣م، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة - مصر، ١٩٥٢م، ٢م، ص ١٨٥، ابن خلكان، أبي العباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ٨م، (تحقيق: إحسان عباس)، دار الثقافة، بيروت - لبنان، ٣م، ص ٢٠٣، الإسنوي، عبد الرحيم الإسنوي (قيل بفتح الهمزة وكسرهما والأرجح هو الكسر)، (ت ٧٢٢هـ)، طبقات الشافعية، ٢م، (تحقيق: كمال يوسف الحوت)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١م، ص ٩٦، الإمام الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، ١ط، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٩٨٥م، ١٧م، ص ٥٧٣، محمد بن شاكر بن أحمد (ت ٧٦٤هـ)، فوات الوفيات، ١ط، ٢م، (تحقيق: علي معوض، وعادل أحمد عبد الموجود)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م، ١م، ص ٧٠٠، السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، ١ط، ٩م، مطبعة عيسى البابي وشركاه، ١٩٦٧م، ٥م، ص ١٣٦، انظر: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، ١ط، ٢٨م، (تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى)، دار إحياء التراث العربي، لبنان - بيروت، ٢٠٠٠م، ١٩م، ص ٣١، الكتبي، المولى مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ٥م، دار الفكر، لبنان - بيروت، ١٩٨٢م، ٥م، ص ٦٠٦، الزركلي، خير الدين الزركلي، الأعلام، ١٦م، ٨م، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ٢٠٠٥م، ٤م، ص ٤٨، الصرغيني، إبراهيم بن محمد بن الأزهر، المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور، ١ط، (تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٨٩م، ص ٣٦٠، دائرة المعارف الإسلامية التراث والعلوم الإسلامية لكل الشعب، مجموعة من المؤلفين، ٧م، ص ٤٣٤، هيئة الموسوعة العربية، الموسوعة العربية، ١ط، سوريا، ٢٠٠٢م، ٥م، ص ٢٠٣.

(٢) الوزير القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٢م، ص ١٨٥.

ثانياً: أصله ونسبه:

ينسب الإمام البغدادي إلى إسفرايين^(١)، وينسب كذلك إلى بغداد، لأنه ولد ونشأ وترعرع بها، وفي ذلك يقول صاحب كتاب الوافي بالوفيات عند ترجمته أبو منصور البغدادي: "ولد ببغداد ونشأ بها"^(٢).

ثالثاً: مولده ووفاته:

اتفق الباحثون والمؤرخون على مكان ولادة الإمام البغدادي، ولم أجد من تحدث عن زمن ولادته وتاريخها، فتاريخ مولده غير معلوم عند المؤرخين بدقة.

أما مكان ولادته، فقد ذكر بعض الباحثين والعلماء أن مولده كان في مدينة بغداد، ولذلك نسب إليها، ففيها ولد ثم خرج منها هو ووالده إلى نيسابور^(٣).

أما فيما يتعلق بمكان وفاته وزمانها، فقد اتفق العلماء والباحثون على مكان وفاته، وأنه توفي في إسفرايين ودفن فيها، وبذلك يقول ابن عساكر الدمشقي "حدثني أبو عبدالله محمد بن عبدالله الفقيه، قال: لما حصل أبو منصور بإسفرايين ابتهج الناس بمقدمه إلى الحد الذي لا يوصف؛ فلم يبق إلا يسيراً حتى مات، واتفق أهل العلم على دفنه بجانب أبي إسحاق إبراهيم بن محمد المتكلم الإسفراييني؛ فقبراهما متجاوران تجاور تلاصق، كأنهما نجمان جمعهما مطلع، وكوكبان ضمهما برج مرتفع"^(٤).

(١) تعدّ إسفرايين بلدة من نواحي نيسابور، وتعد نيسابور ناحية من نواحي خراسان والتي تضم حالياً كل من إيران وباكستان وأفغانستان، وإسفرايين حالياً منطقة من مناطق إيران وذلك لأن المؤلفين يتحدثون عن انتقال العلماء من العراق وإليها، انظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، م ١، ص ١٧٧، مجموعة مؤلفين، **الموسوعة العربية العالمية**، ٣٠، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، السعودية، سنة ١٩٩٦م، م ١، ص ٧٤٤، بتصرف.

(٢) الصفدي، **الوافي بالوفيات**، م ١٩، ص ٣١.

(٣) انظر: الزركلي، **الأعلام**، م ٤، ص ٤٨، محمد بن شاکر الكتبي، **فوات الوفيات**، م ١، ص ٧٠٠، صلاح الدين ابن أبيك الصفدي، **الوافي بالوفيات**، م ١٩، ص ٣١، الموسوعة العربية، م ٥، ص ٣٠٢.

(٤) ابن عساكر، **تبیین کذب المفتری فیما نسب للإمام الأشعري**، ص ٢٥٣-٢٥٤.

ويتبين من هذا الكلام أن دفن البغدادي كان بجوار شيخه وأستاذه أبي إسحاق الإسفراييني^(١)، وهذا دليل على مكان موته^(٢).

وعند الحديث عن تاريخ وفاة الإمام عبد القاهر البغدادي نرى أن هناك أقوالاً مختلفة في ذلك منها الضعيف ومنها القوي وهي:

القول الأول: إنه توفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة من الهجرة، وهو القول المشهور عند العلماء والمؤرخين والذي تبناه كثير منهم^(٣).

ومما يؤيد هذا القول، ما ذكره ابن عساكر من أن البغدادي توفي بعد قدومه من نيسابور بفترة وجيزة؛ أي أنه خرج من نيسابور في نفس السنة التي توفي فيها، وهي سنة تسع وعشرين وأربعمائة^(٤).

القول الثاني: إنه توفي سنة عشرين وأربعمائة من الهجرة، وهذا القول تبناه كل من صلاح الدين الصفدي^(٥)، والشيخ الكتبي^(٦).

وهذان العالمان قد عاصر أحدهما الآخر، فقد يكون أحدهما نقل عن الآخر، ولم يصرح بالنقل عنه، كما لم يذكر كل منهما مصدراً لقوله مما يجعل هذا الاحتمال ضعيفاً.

(١) هو الإمام: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، الإمام ركن الدين أبو إسحاق الإسفراييني المتكلم الأصولي الفقيه شيخ أهل خراسان (ت ٤١٨ هـ) في نيسابور يقال: إنه بلغ رتبة الاجتهاد، وله المصنفات الكثيرة منها: جامع الحلي في أصول الدين، والرد على الملحدين في خمس مجلدات، وتعليقة في أصول الفقه، هو أول من لقب من الفقهاء، الزركلي، الأعلام، م ١، ص ٦١، ابن قاضي شهبه، أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر (ت ٨٥١ هـ)، طبقات الشافعية، ط ١، م ٣، (تحقيق: عبد العليم خان)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الهند، ١٩٧٨ م، م ١، ص ٢٢.

(٢) انظر: الكتبي، فوات الوفيات، م ١، ص ٧٠١، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، م ٥، ص ١٣٩، الموسوعة العربية، م ٥، ص ٣٠٢.

(٣) انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، م ٣، ص ٢٠٣، المولى القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، م ٥، ص ٦٠٦، الوزير القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، م ٢، ص ١٨٦، عبد الرحيم الإسنوي، طبقات الشافعية، م ١، ص ٩٦، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، م ٥، ص ١٣٩، علي بن الحسن ابن عساكر، تبیین كذب المفتری فیما نسب للإمام الأشعري، ص ٢٥٤.

(٤) ابن عساكر، تبیین كذب المفتری فیما نسب للإمام الأشعري، ص ٢٥٣، بتصرف.

(٥) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، م ١٩، ص ٣٢.

(٦) انظر: الكتبي، فوات الوفيات، م ١، ص ٧٠١.

القول الثالث: إنه توفي سنة سبع وعشرين وأربعمائة من الهجرة، وهو قول جاء في تاريخ ابن النجار نقله عنه السبكي في طبقات الشافعية، وعلق عليه بقوله: "ووقع في تاريخ ابن النجار سنة سبع وعشرين، وهو تصحيف من الناسخ أو وهم من المصنف"^(١).

فبنقد السبكي يصبح هذا القول ضعيفاً، وبذلك لا يؤخذ به.

ووقع التصحيف والوهم من الناسخ وارد، إذ أنه يقع تصحيف بين الكلمات عند نقلها، فالوقوع في الخطأ عن طريق الناسخ في مثل تلك المواضع دارج عند الناسخ. ومن خلال ما سبق، يتبين أن البغدادي ولد في بغداد وتوفي في إسفرايين سنة تسع وعشرين وأربعمائة من الهجرة، فرحم الله البغدادي، وأسكنه فسيح جنانه، آمين.

رابعاً: نشأته:

نشأ الإمام البغدادي في بيت كبير القدر والمكانة؛ فقد كان أبوه عالماً جليلاً فاضلاً.

وقد تحدث الإسنوي عن والد عبد القاهر -طاهر البغدادي-، فقال: "وكان والده طاهر من أهل العلم، سمع وحدث، قال الحاكم سمعت ابن أبي ذهل يقول: ما رأيت في البغداديين أكثر فائدة منه"^(٢).

فإذا كان حال الأب كذلك، فلا بد أن الابن ينمو ويتزعم بين العلم والعلماء والكتب لينشأ نشأة علمية يكون فيها محباً للعلم والعلماء.

وفضلاً عن ذلك فقد كانت عائلة البغدادي من العائلات الثرية، إذ كان أبوه تاجراً، مما جعل عبد القاهر البغدادي ينشأ في بيت ثراء، فإنه لم يتكسب بعلمه مالاً، ولم يجمع ثروته من العلم، بل أنفق ثروته على العلم والعلماء^(٣)؛ وهذا هو شأن العلماء الربانيين الذين يسخرون كل ما آتاهم الله لخدمة العلم والعلماء.

(١) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، م ٥، ص ١٣٩.

(٢) الإسنوي، طبقات الشافعية، م ١، ص ٩٧.

(٣) انظر: الوزير القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، م ٢، ص ١٨٥، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، م ٥، ص ١٣٨، أبيك الصفدي، الوافي بالوفيات، م ١٩، ص ٣٢، الكتبي، فوات الوفيات، م ١، ص ٧٠١، بتصرف.

وبعد أن نشأ البغدادي في بغداد وأصبح شاباً خرج هو ووالده من بغداد إلى خراسان^(١)،
وسكننا نيسابور^(٢).

المطلب الثاني: حياته العلمية

أولاً: طلبه للعلم

- عند دراستنا لحياة الإمام البغدادي نجده - كما أسلفنا - نشأ في بيت علم، فأبوه كان عالماً جليلاً، مما جعل عبد القاهر يسخر وقته وحياته للعلم إما تعلماً وإما تعليمًا.

فبعد أن خرج البغدادي من بغداد توجه إلى خراسان فجدّ واجتهد في طلب العلم، ثم انتقل من بغداد متوجهاً إلى خراسان ليزداد في طلب العلم على يد الشيوخ هناك، وقد كان هذا السبب هو الذي من أجله أخذ أبوه إلى نيسابور^(٣)، ولم يقتصر البغدادي في تعلمه على فن من الفنون، بل طلب فنوناً متعددة، فبرع في التفسير والعقائد والحساب وغيرها من العلوم، فهو موسوعة علمية لا يشق لها غبار، وبذلك صرح عدد من المؤرخين، حيث ذكر صاحب كتاب الوافي بالوفيات بقوله: "وكان ماهراً في فنون عديدة، وكان يدرس في سبعة وعشرين فناً"^(٤)، كعلم الفرائض والنحو والفقه والعقائد والمنطق وأصول الدين والحساب والشعر.... الخ.

وقد رأيت من خلال حديث العلماء عن أبي منصور البغدادي أنهم يقولون إنه كان بارعاً في علم الحساب متميزاً فيه، بالإضافة للعلوم الأخرى^(٥)، فتميزه ليس في جهة معينة، بل في كل الأمور، بل إنه تميز حتى بالشعر، فمن أشعاره:

يا من عدى ثم اعتدى ثم اعترف ثم انتهى ثم ارعوى ثم اعترف

(١) وهي بلاد واسعة، أول حدودها مما يلي العراق وآخر حدودها مما يلي الهند، أي أنها تضم حالياً إيران وأفغانستان وباكستان، انظر: ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله البغدادي، معجم البلدان، ٦م، دار صادر، بيروت - لبنان، ٢م، ص ٣٥١، بتصرف.

(٢) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، م ١٩، ص ٣٢.

(٣) انظر: دائرة المعارف الإسلامية، م ٧، ص ٤٣٤، بتصرف واختصار.

(٤) الصفدي، الوافي بالوفيات، م ١٩، ص ٣٢، الكتبي، فوات الوفيات، م ١، ص ٧٠٠.

(٥) الوزير القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، م ٢، ص ١٨٥.

أبشر بقول الله في آياته إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف^(١)

وغيرها الكثير من الأشعار.

وقد لقب البغدادي بألقاب مختلفة من علماء مختلفين؛ فكثر الألقاب تدل على المكانة العظيمة التي كان يشغلها هذا الإمام العالم الجليل.

فقد لقب بالفقيه، والأستاذ، والأصولي، والأديب، والشاعر، والنحوي، الماهر في علم الحساب، العارف بالعروض، كما قيل عنه: عالم متقن، صدر الإسلام، العلامة البارِع، المتقن الأستاذ، وغيرها من الأوصاف التي تبين مكانة هذا الإمام^(٢).

ولتبين مكانة هذا الإمام، ومنزلته العلمية نذكر بعضاً من أقوال العلماء والمترجمين فيه:

- قول الوزير جمال الدين القفطي: "الأستاذ الكامل ذو الفنون، الفقيه، الأصولي، الأديب، الشاعر، النحوي، الماهر في علم الحساب، العارف بالعروض"^(٣).

- وقد مدحه السبكي بقوله: "صنف في العلوم، وأربى على أقرانه في الفنون"^(٤).

- وقال عن ابن عساكر في نقله عن الإمام أبي عثمان الصابوني^(٥): "كان من أئمة الأصول، وصدر الإسلام بإجماع أهل الفضل والتحصيل، بديع الترتيب، غريب التأليف في التهذيب، فيراه الجلة صدراً مقدماً، ويدعوه الأئمة إماماً مفهماً"^(٦).

(1) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، م، ٥، ص ١٣٩.

(2) انظر: الصرфинي، المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور، ص ٣٦٠، الكتبي، فوات الوفيات، م ١، ص ٧٠٠، ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، م ٣، ص ٢٠٣، ابن عساكر، تبين كذب المفتري فيما نسب للإمام الأشعري، ص ٢٥٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء، م ٧، ص ٥٧٢، الزركلي، الأعلام، م ٤، ص ٤٨، الوزير القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، م ٢، ص ١٨٥، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، م ٥، ص ١٣٨، مجموعة من المؤلفين، دائرة المعارف الإسلامية، م ٧، ص ٤٣٤.

(3) الوزير القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، م ٢، ص ١٨٥.

(4) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، م ٥، ص ١٣٨.

(5) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل، أبو عثمان الصابوني: مقدم أهل الحديث في بلاد خراسان، لقبه أهل السنة فيها بشيخ الاسلام، فلا يعنون - عند إطلاقهم هذه اللفظة - غيره، ولد ومات في نيسابور وكانت وفاته سنة ٤٤٩ هـ، وكان فصيح اللهجة، واسع العلم، عارفاً بالحديث والتفسير، يجيد الفارسية إجادة العربية، الزركلي، الأعلام، م ١، ص ٣١٧.

- وقد مدحه الذهبي مدحاً عظيماً، نذكر من مدحه له: "العلامة البارع صاحب التصانيف البديعة وأحد أعلام الشافعية" ^(٢)؟

- وقال فيه الزركلي: "عالم متقن من أئمة الأصول، كان صدر الإسلام في عصره" ^(٣).

بالإضافة إلى غير ذلك من أقوال العلماء في مدحه والثناء عليه.

ومن جملة يبين مكانته العلمية أنه في فترة وجوده في نيسابور أخذ مكان شيخه وأستاذه أبي إسحاق الإسفراييني، وجلس مجلسه للإملاء في مسجد عقيل مدة سنتين، فجاءه العلماء من كل حذب وصوب ^(٤).

وقد كان العامة كما ذكرنا سابقاً يحبونه حباً كبيراً، فعند خروج الإمام البغدادي من نيسابور إلى إسفرايين بعد فتنة وقعت، ابتهج وفرح أهلها به، وأورد الإسفراييني ذلك، حيث قال: "ثم خرج من نيسابور في فتنة وقعت إلى إسفرايين، وابتهج أهلها به إلى الحد الذي لا يوصف" ^(٥).

أما في نيسابور، فقد حزن أهلها لمفارقة الإمام وخروجه منها؛ قال أبو عثمان الصابوني: "ومن خراب نيسابور أن اضطر مثله إلى مفارقتها إلى حيث خلق" ^(٦).

فهذه هي مكانة الإمام التي يشهد له بها القاصي والداني، حيث كان كثيرَ التنقل بين المدن إما طلباً للعلم أو نشرًا له فتتقل في الأمصار لتلقي العلوم الدينية والدنيوية على أيدي العلماء

(1) ابن عساكر، تبیین کذب المفتری فیما نسب للإمام الأشعري، ص ٢٥٣.

(2) أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، م ٧، ص ٥٧٢، وهو محمد بن أحمد بن عثمان بن قائماز، الإمام العلامة الحافظ المقرئ، مؤرخ الإسلام، أبو عبد الله، التركماني الفارقي الدمشقي، المعروف بالذهبي. ولد في ربيع الآخر سنة ثلاث وسبعين - بتقديم السنين - وستمئة، وأجاز له طائفة، وطلب له ثمان عشرة سنة، وسمع في بلاد كثيرة من خلائق يزيدون على ألف ومائتين. وأخذ الفقه عن المشايخ كمال الدين بن الزمكاني وبرهان الدين الفزاري وكمال الدين بن قاضي شهبه وغيرهم، وقرأ القراءات وأنقنها، وشارك في بقية العلوم، وأقبل على صناعة الحديث فأنقنها، وتخرج عليه حفاظ العصر، وصنف التصانيف الكثيرة المشهورة، مع الدين المتين، والورع والزهد، انظر: ابن قاضي شهبه، طبقات الشافعية، م ٣، ص ٨٣، الزركلي، الأعلام، م ٤، ص ٣٢٦.

(3) الزركلي، الأعلام، م ٤، ص ٤٨.

(4) انظر: الصرфинي، المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور، ص ٣٦٠، بتصرف.

(5) انظر: الإسفراييني، طبقات الشافعية، م ١، ص ٩٦.

(6) ابن عساكر، تبیین کذب المفتری فیما نسب للإمام الأشعري، ص ٢٥٣.

الأفذاذ، حرصاً منه واجتهاداً على طلب العلم والترقي في مدارجه، للوصول إلى رضوان الله تبارك وتعالى، وقد قام البغدادي بعدة رحلات لبلوغ مراده وهذه الرحلات هي:

الرحلة الأولى:

كانت من بغداد إلى خراسان، وكانت مع والده، وكان الهدف منها طلبه للعلم^(١)، وكانت في صغره، ولم يعرف وقتها تحديداً.

الرحلة الثانية:

كانت من نيسابور إلى إسفرايين.

فقد ذكر الزركلي عن البغدادي أنه بعد استقراره في نيسابور فارقها وخرج منها على أثر فتنة التركمان، وكان خروجه إلى إسفرايين، سنة ٤٢٩ هـ، ولكنه ما لبث فيها إلا فترة يسيرة حتى وافته المنية^(٢).

ثانياً: شيوخه:

لقد تتلمذ الإمام البغدادي على مشايخ عظام أخذ منهم العلوم والفنون، ومن أولئك الشيوخ^(٣):

١. أبو إسحاق الاسفراييني: وهو إبراهيم بن محمد الإسفراييني العالم الفقيه العالم بالأصول،

(ت سنة ٤١٨ هـ).

٢. أبو أحمد، عبد الله بن عدي الجرجاني^(١)، أحد الأئمة الثقات في الحديث، (ت سنة ٣٦٥ هـ).

(١) انظر: الكتبي، فوات الوفيات، م ١، ص ٧٠٠، دائرة المعارف الإسلامية، م ٧، ص ٤٣٤، بتصرف.

(٢) انظر: الزركلي، الأعلام، م ٤، ص ٤٨، الموسوعة العربية، م ٥، ص ٣٠٢، بتصرف.

(٣) انظر: ابن عساكر، تبیین كذب المفتری فیما نسب للإمام الأشعري، ص ٢٥٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء، م ٧، ص ٥٧٢، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، م ٥، ص ١٣٧، الموسوعة العربية، م ٥، ص ٣٠٢،

٣. أبو عمر، إسماعيل بن جنيد النيسابوري شيخ الصوفية بنيسابور، (ت سنة ٣٦٦هـ).

٤. أبو عمرو محمد بن جعفر بن مطر^(٢)، (ت سنة ٣٦٠هـ).

٥. بشر بن أحمد^(٣)، (ت سنة ٣٧٠هـ)، ومن في طبقة.

٦. أبو بكر الإسماعيلي^(٤).

ولكنه عند النظر في الفترة الزمنية بين البغدادي الذي توفي على الراجح سنة ٤٢٩هـ، وبين شيوخه الذي يعد أقربهم إليه شيخه بشر وقد توفي سنة ٣٧٠هـ، فيكون عمر الشيخ ٩٥ سنة، مما يجعل أخذه عنهم ينتابه الشك.

ثالثاً: تلاميذه

تتلمذ على يد البغدادي عدد كبير من طلبة العلم، فقد قال السبكي مبيناً ذلك: "وحمل عنه العلم أكثر أهل خراسان"^(٥).

(١) عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني ، أبو أحمد: علامة بالحديث ورجاله، أخذ عن أكثر من ألف شيخ، كان يعرف في بلده بابن القطان، واشتهر بين علماء الحديث بابن عدي، له كتاب: الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة، انظر: الزركلي، الأعلام، م٧، ص٢٢٥.

(٢) أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر المعدل النيسابوري الزاهد الحافظ، شيخ السنة، والمحدث القوية، روى عن أبي عمرو أحمد بن المبارك المستملي، ومحمد بن أيوب الرازي، وطبقتهما. وكان متعففاً قانعاً باليسير، يحيى الليل، ويأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، ويجتهد في متابعة السنة. توفي في جمادى الآخرة، وله خمس وتسعون سنة، وقد ذكره الذهبي في وفيات سنة (ستين وثلاثمئة للهجرة)، الذهبي، العبر في خبر من غير، م١، ص١٥٠، الذهبي، سير أعلام النبلاء، م١٦، ص١٣٠.

(٣) الإسفراييني: الإمام المحدث الثقة الجوال، مسند وقته، أبو سهل، بشر بن أحمد ابن بشر بن محمود الإسفراييني الدهقان، كبير إسفرايين، وأحد الموصوفين بالشجاعة والشجاعة، قال الحاكم: انتخب عليه، وأملى زماناً من أصول صحيحة، وتوفي في شوال سنة سبعين وثلاث مئة، قلت أي الذهبي: عاش نيفاً وتسعين سنة، الذهبي، سير أعلام النبلاء، م١٦، ص٢٢٩.

(٤) الإسماعيلي (٢٩٧ - ٣٧١ هـ)، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل ، أبو بكر الإسماعيلي: حافظ ، من أهل جرجان، عرف بالمروءة والسخاء، قال أحد مترجميه: (جمع بين الفقه والحديث ورياسة الدين والدنيا) له مؤلفات منها (المعجم، والصحيح ، ومسند عمر) كلها في الحديث، الزركلي، الأعلام، م١، ص١٤٨.

(٥) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، م٥، ص١٣٦.

ومن التلاميذ الذين أخذوا عنه ^(١):

١. الإمام ناصر المروزي ^(٢).

٢. الإمام أبو قاسم القشيري، "زين الإسلام"، (ت سنة ٤٦٥ هـ) ^(٣).

٣. أبو بكر البيهقي، (ت سنة ٤٥٨ هـ) ^(٤).

٤. عبد الغفار بن محمد الشيروبي (شيرويه)، (ت سنة ٥١٠ هـ) ^(٥).

٥. إمام الحرمين الجويني ^(٦): حيث تفقه على يديه.

(١) انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، م ٥، ص ١٣٧-١٤١، الذهبي، سير أعلام النبلاء، م ٧، ص ٥٧٢، ابن عساكر، تبیین كذب المفتری فيما نسب للإمام الأشعري، ص ٢٥٤، الصفدي، الوافي بالوفيات، م ١٩، ص ٣٢.

(٢) لم أجد له ترجمة في كتب الرجال.

(٣) القشيري ت (٤٦٥ هـ)، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة النيسابوري القشيري، من بني قشير ابن كعب، أبو القاسم، زين الاسلام: شيخ خراسان في عصره، زهدا وعلمًا بالدين، كانت إقامته بنيسابور وتوفي فيها، وكان السلطان ألب أرسلان يقدمه ويكرمه، من كتبه "التيسير في التفسير، والرسالة القشيرية"، انظر: الزركلي، الأعلام، م ٧، ص ١١٥.

(٤) أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي الخسر وجردى الفقيه الشافعي الحافظ الكبير المشهور، واحد زمانه وفرد أقرانه في الفنون، من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله ابن البيع في الحديث، ثم الزائد عليه في العلوم، ومن مشهور مصنفاته: السنن الكبير، السنن الصغير، ودلائل النبوة، والسنن، والآثار وشعب الإيمان، ابن خلكان، وفيات الأعيان، م ١، ص ٧٥، قال إمام الحرمين: ما من شافعي إلا وللشافعي فضل عليه غير البيهقي، فان له المنة والفضل على الشافعي لكثرة تصانيفه في نصرته مذهبه وبسط موجزه وتأييد آرائه. وقال الذهبي: لو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهباً يجتهد فيه لكان قادراً على ذلك لسعة علومه ومعرفته بالاختلاف، انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، م ١٨، ص ١٦٩، الزركلي، الأعلام، م ١، ص ٢٠٩.

(٥) أبو بكر الشيروي (ت ٥١٠ هـ)، عبد الغفار بن محمد بن حسين بن علي بن شيرويه النيسابوري التاجر، مسند خراسان، وآخر من حدث عن الحيري والصيرفي صاحب الأصب، توفي في ذي الحجة عن ست وتسعين سنة، قال السمعاني: كان صالحاً عابداً رحل إليه من البلاد، انظر: الذهبي، العبر في خبر من غير، م ١، ص ٢٣٨.

(٦) إمام الحرمين (ت ٤١٩ - ٤٧٨ هـ): عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين: أعلم المتأخرين، من أصحاب الشافعي، ولد في جوين (من نواحي نيسابور) ورحل إلى بغداد، فمكة حيث جاور أربع سنين، وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس، جامعاً طرق المذاهب، ثم عاد إلى نيسابور، فبنى له الوزير نظام الملك "المدرسة النظامية" فدرس فيها، وكان يحضر دروسه أكابر العلماء، له مصنفات كثيرة، منها "غياث الامم والنتائج الظلم - خ" و "العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية" و "البرهان" في أصول الفقه، و "نهاية المطلب في دراية المذهب" في فقه الشافعية، اثنا عشر مجلداً، و "

رابعاً: كتبه ومؤلفاته:

عند النظر في مكانة الإمام العلمية نرى أنه كان متقناً بارعاً في عدد كبير من العلوم، وقد قام بتأليف كتب عظيمة النفع كثيرة الفائدة في أغلب الفنون التي كان بارعاً فيها، وقد وضع السبكي ذلك بقوله عن مصنفات البغدادي: "وجميع تصانيفه بالغة في الحسن أقصى الغايات"^(١). ومن هذه المؤلفات^(٢):

كتاب الفرق بين الفرق، وهو موضوع هذه الدراسة، وكتاب أصول الدين، وهو كتاب في علم الكلام ومما يتعلق به من قواعد أصولية^(٣).

وكتاب الملل والنحل، وقد قال عنه السبكي: "مختصر ليس في هذا النوع مثله"^(٤)، وهو كتاب عن مقالات الفرق وتحدث فيه عن الفرق من الخوارج والمعتزلة والمرجئة وغيرهم، وقد ألف البغدادي هذا الكتاب قبل كتاب الفرق، ولا يعتقد أن كتاب الفرق بين الفرق تلخيص لكتاب الملل، ولكنه عبارة عن تدعيم ذكره في كتاب الملل والنحل، ولم يرتب الكتاب في أبواب كما فعل في كتاب الفرق بين الفرق، ولكنه بدأ بالحديث مباشرة في فرق الروافض وغيرهم^(٥).

وكتاب التفسير، وكتاب فضائح المعتزلة، وكتاب "التحصيل" في أصول الفقه، وكتاب تفضيل الفقير الصابر على الغني الصابر، وكتاب فضائح الكرامية، وكتاب تأويل متشابه

الشامل " في أصول الدين، على مذهب الأشاعرة، و " الارشاد " في أصول الدين، و " الورقات " في أصول الفقه، انظر: الزركلي، الأعلام، م٧، ص٣٦٠.

(1) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، م٥، ص١٤٠.

(2) انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، م٥، ص١٤٠، الصفدي، الوافي بالوفيات، م١٩، ص٣٣، مصطفى القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، م٥، ص٦٠٦، الكتبي، فوات الوفيات، م١، ص٧٠٢، دائرة المعارف الإسلامية، م٧، ص٤٣٥، ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر ابن كثير (ت٧٧٦هـ)، طبقات الشافعية، ط١، م٢، (تحقيق: عبد الحفيظ منصور)، دار المدار الإسلامي، ليبيا، ٢٠٠٤م، م١، ص٣٧٥. الزركلي، الأعلام، م٤، ص٤٨.

(3) انظر: البغدادي، عبد القاهر بن طاهر (ت٤٢٩هـ)، أصول الدين، ط١، م٢، مدرسة الإلهيات بدار الفنون، تركيا - إستانبول، م١، ص١-٢.

(4) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، م٥، ص١٤٠.

(5) انظر: البغدادي، عبد القاهر بن طاهر (ت٤٢٩هـ)، الملل والنحل، ط٢، (تحقيق: ألبير نصري نادر)، دار المشرق، بيروت - لبنان، سنة ١٩٧٠م، ص٧، وما بعدها، ص٤٧..

الأخبار، وكتاب نفي خلق القرآن، وكتاب الصفات، وكتاب الإيمان وأصوله، وكتاب بلوغ المدى عن أصول الهدى، وكتاب إبطال القول بالتولد، وكتاب العمد في مواريث العباد، ومدحه السبكي بقوله: "ليس في الفرائض والحساب له نظير"^(١)، وكتاب "التكملة" في الحساب، وكتاب أحكام الوطاء التام، وهو المعروف بالتقاء الختانيين في أربعة أجزاء، وكتاب الناسخ والمنسوخ، وكتاب تفسير أسماء الله الحسنى، وكتاب الفاخر في الأوائل والأواخر، وكتاب تفسير القرآن، وكتاب معيار النظر، وكتاب فضائح القدريّة، وكتاب مشارق النور ومدارك السرور في الكلام، وكتاب مناقب الإمام الشافعي.

والمطبوع من كتب البغدادي عدد قليل، ككتاب أصول الدين، والفرق بين الفرق، والملل والنحل، أما المخطوط منها فكتاب تفسير القرآن، ومكان وجوده في مركز جمعة الماجد للمخطوطات، تحت رقم (٣٧٤٦٧٠)، وكذلك كتاب الناسخ والمنسوخ في نفس المركز تحت رقم، (٣٧٧٦٤٩).

ولم أتمكن العثور في حد وسعي على باقي الكتب التي ألفها البغدادي ولعلها تكون من الكتب المفقودة، والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: كتاب الفرق بين الفرق ونسبته للمؤلف:

أولاً: كتاب الفرق بين الفرق، وأهميته:

* يعد كتاب الفرق بين الفرق من الكتب المهمة التي تعد مرجعا في الأديان والفرق والمذاهب، وقد قام الإمام عبدالقاهر البغدادي بتأليفه بناءً على طلب مجموعة من الأشخاص ليبين لهم ويوضح معنى الخبر المشهور في افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، واحدة منها هي الناجية، والفرق بين الفرق الهالكة والناجية، والسبيل الذي سار عليه كل من هذه الفرق الذي أدى بها إلى الضلال أو النجاة، وليبين للناس مطلوبهم من الواجب في إبانة الدين القويم والصراط المستقيم، وتميزها من الأهواء المنكوسة، والآراء المعكوسة، M \] ^ _

(١) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، م٥، ص١٤٠.

Le d c b a^(١)، وذلك نصرة منه لمذهب الحق، وحمل الناس على اتباعه

بافتتاح دون لبس، وهذا ما ذكره في مقدمة كتابه **الفرق بين الفرق**.^(٢)

وقد قسم البغدادي كتابه إلى خمسة أبواب لتوضيح المراد من عنوانه:

الباب الأول: كان في بيان الحديث المأثور في إفتراق الأمة، وقد ذكر جملة من طرق رواية هذا الحديث وبيان صحتها، وذكر وجوها من بيان رسول الله للفرق المذمومة، وبين أن هذا ما سار عليه الصحابة والتابعون ومن بعدهم من العلماء في بيان هذه الفرق والتحذير من أخطارها.

أما الباب الثاني: فقد ذكر فيه فرق الأمة الإسلامية على الجملة، ومن ليس منها على الجملة، وبين فيه المعنى الجامع للفرق المختلفة التي يضمها اسم ملة الإسلام، وكيفية اختلاف هذه الأمة بحيث أصبحت فرقاً وشيعاً، وإحصاء عدد هذه الفرق.

أما الباب الثالث: فقد ذكر فيه الفرق المنحرفة، مثل الخوارج والمرجئة والروافض والكرامية وغيرها، وبين فضائح كل فرقة من هذه الفرق لتحذير الناس من أفكارها ومعتقداتها.

أما الباب الرابع: فقد بين فيه الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منه، مثل السبئية والمنصورية وغيرها، وبيان أفكارها وسبب خروجها عن مسمى الإسلام بالدليل القاطع.

أما الباب الخامس: فقد خصصه لبيان الفرقة الناجية، وتحقيق نجاتها، وذكر معتقداتها والأمور التي بها تنتسب إلى الإسلام، وتتجو بها من الضلال.

ثم ذكر محاسن هذا الدين العظيم الذي هو الدين الخالد الباقي الذي تعهد الله بجلاله وعظمته بحفظه من الكائدين والأعداء من أصحاب الهوى والضلال.

(1) سورة الأنفال، آية: ٤٢.

(2) انظر: البغدادي، عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩)، **الفرق بين الفرق**، دار المعرفة، لبنان- بيروت، (د.ط)، ص ٣-٤، بتصريف.

فهذه هي المفصل المهمة التي قام الإمام البغدادي بتوضيحها وتبيينها للناس في كتابه الفرق بين الفرق ليبين للمسلمين الحق ليتبعوه ويحذروهم مما يخالفه ليتجنبوه، مما يعينهم على ما فيه نجاتهم في الدنيا والآخرة.

ثانياً: نسبة الكتاب للمؤلف:

يعد كتاب الفرق بين الفرق من أهم كتب المؤلف وأشهرها، بل إنه لا يكاد يذكر البغدادي إلا ويذكر كتابه الفرق بين الفرق، ولذلك لا ترى بحثاً يبحث في الفرق إلا ويعدُّ هذا الكتاب من المراجع الأساسية فيه، ويمكن القول أن شهرة البغدادي أتت من كتابه هذا.

ولا بد أن نبين أن هذا الكتاب بلغ حد الشهرة والاستفاضة، فكل من ترجم للبغدادي من العلماء والمؤرخين يعدُّ كتاب الفرق بين الفرق من مؤلفاته، بحيث أصبح محل إجماع، فيتبين من ذلك أنه لا يوجد أدنى شك في نسبة هذا الكتاب للإمام عبدالقاهر البغدادي.

ومن العلماء الذين أثبتوا نسبة الكتاب للبغدادي:

١ - الإمام تاج الدين السبكي، وقد ذكر كتاب الفرق بين الفرق من ضمن مصنفات البغدادي عندما ترجم له في كتابه. ^(١)

٢ - عبد الرزاق الرسعني: وقد ذكر صحة نسبة الكتاب للبغدادي في كتابه "مختصر كتاب الفرق بين الفرق"، وقد ذكر المحقق ذلك في مقدمة التحقيق لهذا الكتاب ^(٢).

٣ - صلاح الدين الصفدي، وقد عدَّ هذا الكتاب من مصنفات البغدادي عندما ترجم له ^(٣).

٤ - محمد بن شاكر الكتبي، وقد أثبت نسبة الكتاب للمؤلف ^(٤).

(١) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، م٥، ص١٤٠.

(٢) الرسعني، عبد الرزاق بن رزق الله، مختصر كتاب الفرق بين الفرق، (تحقيق: فيليب حتى، د.ف)، مطبعة الهلال، مصر، ١٩٢٤م، ص٤ وما بعدها.

(٣) الصفدي، الوافي بالوفيات، م١٩، ص٣٢.

(٤) الكتبي، فوات الوفيات، م٢، ص٧٠٢.

٥- العلامة مصطفى بن عبد الله الرومي الحنفي^(١)، والإمام الزركلي^(٢)، وقد أثبت غيرهم نسبة الكتاب له^(٣).

رابعاً: الطبعة المعتمدة في الدراسة:

النسخة المعتمدة في ذلك هي من إصدارات دار المعرفة، لبنان - بيروت، وقد قام بتحقيقها وضبط أصولها والتعليق عليها الأستاذ محمد محيي الدين عبدالحميد.

(1) مصطفى القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، م٥، ص ٦٠٦.

(2) الزركلي، الأعلام، م٤، ص ٨٤.

(3) انظر: الموسوعة العربية، م٥، ص ٣٠٢، دائرة المعارف الإسلامية، م٧، ص ٤٣٥.

المبحث الثاني: الإمام الشهرستاني وكتابه (الملل والنحل)

المطلب الأول: حياته الشخصية:

أولاً: اسمه ونسبه:

اتفقت المصادر على اسم الإمام الشهرستاني ونسبه وأن اسمه هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، الشافعي، الأشعري، الأفضل، وعرف بالشهرستاني نسبة إلى شهرستان^(١)، ويكنى بأبي الفتح، ويلقب بتاج الدين^(٢).

(1) شهرستان: بفتح أوله وسكون الهاء، كلمة أعجمية فارسية مركبة من جزأين: الأول: شهر أي مدينة، وستان: أي ناحية فكأنها مدينة الناحية، وتعني كذلك بالفارسية "البلدة، وخاصة البلدة الحصينة، فأى منطقة مهمة تسمى بذلك في خراسان"، وهذا يبين لنا أن شهرستان تقع على أطراف خراسان، انظر: أحمد بن أبي بكر ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، م٤، ص٢٧٤-٢٧٥، مرصد الإطلاع، م٣، م٢، ص ١٣٦، دائرة المعارف الإسلامية، م١٣، ص٤٢٣.

(2) انظر: السمعاني، عبد الكريم بن محمد، **التحبير في المعجم الكبير**، م٢، (تحقيق: منيره ناجي سالم)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥م، م٢، ص١٦٠، عبد الهادي حماد، البيهقي، ظهير الدين، **تتمة صوان الحكمة**، ط١، (تحقيق: رفيق العجم)، دار الفكر اللبناني، لبنان- بيروت، ١٩٩٤م، ص١١٩، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، م٢٠، ص٢٨٦، الشيخ عباس القمي، **الكنى والألقاب**، ط٣، م٢، المطبعة الحيدرية، إيران- النجف، ١٩٧٠م، م٢، ص٣٧٤، ابن حجر، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني، **لسان الميزان**، ط٢، م٧، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، ١٩٧١م، م٥، ص٢٦٣، البيهقي، ظهير الدين، **تاريخ حكماء الإسلام**، ط٢، (تحقيق: محمد كرد علي)، مطبعة الترقى، دمشق، ١٩٤٦م، ص١٤١، ابن عماد الحنبلي، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ط١، م١٠، (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٩٨م، م٤، ص٣١٩، **معجم الألقاب والكنى**، مكتبة الجامعة الأردنية، الأردن- عمان، ١٩٩٩م، م٢، ص٨٤٤، طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، ط١، م١، (تحقيق: رفيق العجم، علي دحروج)، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، سنة ١٩٩٨م، ص٩٣٥، ياقوت الحموي، ياقوت بن عبد الله الحموي البغدادي، **معجم البلدان**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٩م، م٣، ص٣٧٧، ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر، **تاريخ ابن الوردي**، ط١، م٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٩٦م، م٢، ص٥٤، الشهرزوري، محمد بن محمود، **نزهة الأرواح وروضة الأفراح في تاريخ الحكماء والفلاسفة**، ط١، م٢، (تحقيق: السيد خورشيد أحمد -أيم-)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٩٧٦م، م٢، ص٥٨، ابن قاضي شهبه، أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر (ت٨٥١هـ)، **طبقات الشافعية**، ط١، م٣، (تحقيق: عبد العليم خان)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الهند، ١٩٧٨م، م١، ص٣٦٦، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، **العبر في خبر من غير**، م٤، (تحقيق: محمد السعيد بسيوني)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، م٣، ص٣، محمود مصطفى، **أعجام الأعلام**، ط١، م١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٨٣م، ص١٤٠، تغري بردي الأتابكي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ط١، م١٠، (تحقيق: محمد حسين شمس الدين)، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، ١٩٩٢م، م٥، ص٢٩٣، مجموعة من المؤلفين، **دائرة المعارف العثمانية**، حيدرآباد، ١٩٧٧م،

ثانياً: مولده ووفاته:

اتفق الباحثون على مكان ولادة الشهرستاني ووفاته، ولكنهم اختلفوا في زمن الوفاة، وإن كان الخلاف في الأول -أي الولادة- أشد منه في الثاني -أي الوفاة- فمكان ولادة الشهرستاني ووفاته هو موضع اتفاق، فقد ولد في مسقط رأسه شهرستان وتوفي فيها^(١).

أما فيما يتعلق بتاريخ ولادته، فهناك ثلاثة أقوال:

- القول الأول: ولد سنة سبع وستين وأربعمئة هجرية، (٤٦٧هـ).
- وقد ذهب إلى هذا القول عدد من العلماء وهم: ابن خلكان^(٢)، وابن الوردي^(٣)، وابن القاضي شهبة^(٤).
- القول الثاني: ولد سنة تسع وستين وأربعمئة هجرية، ٤٦٩هـ.
- فقد ذكره الإسنوي دون ترجيح له، وذلك بقوله عندما ترجم للشهرستاني: "ولد بشهرستان سنة تسع وستين وأربعمئة، وقيل غير ذلك"^(٥).
- القول الثالث: ولد سنة تسع وسبعين وأربعمئة هجرية، (٤٧٩هـ).

م ١، ٢٩٩، محمد حسيني أبو سعده، الشهرستاني ومنهجه النقدي دراسة مقارنة مع آراء الفلاسفة والمتكلمين، ط ١، ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ١٩ وما بعدها.

(1) انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، م ٣، ص ٣٧٧، ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، م ٤، ص ٢٧٤، طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ص ٩٣٥، عبد الهادي حماد، معجم الألقاب والكنى، م ٢، ص ٨٤٤.

(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، م ٤، ص ٢٧٤.

(3) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، م ٢، ص ٥٤، وهو عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس، القاضي الأجل، الإمام الفقيه، الأديب الشاعر، زين الدين ابن الوردي المعري الشافعي أحد فضلاء العصر وفقهائه، وأدبائه وشعرائه، تفنن في العلوم، وأجاد في المنثور والمنظوم، نظمته جيد إلى الغاية، وفضله بلغ النهاية، وتوفي في الطاعون سنة تسع وأربعين وسبعمائة للهجرة، رحمه الله تعالى، انظر: محمد شاکر الکتبي، فوات الوفيات، م ٣، ص ١٧٥.

(4) ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، م ١، ص ٣٦٧، وهو أحمد بن محمد بن عمر، أبو العباس شهاب الدين الاسدي، ابن قاضي شهبة: مؤرخ شافعي دمشقي، صنف ودرس بالجامع الاموي وأفتى وبرع في الفرائض ولد سنة ٧٣٤هـ، وتوفي سنة ٧٩٠هـ، انظر: الزركلي، الأعلام، م ١، ص ٤٥١.

(5) الإسنوي، طبقات الشافعية، م ٢، ص ٢٣.

ذكره عدد من العلماء والباحثين ورجحوه على غيره من الأقوال، أمثال ابن خلكان، والسمعاني^(١).

أما من حيث تحليل الأقوال وبيان الرأي الأصوب في تاريخ الولادة، فتبين الدراسة أن:

القول الأول: يعتبر هذا القول مرجوحاً، وذلك لعدة أمور:

أولها: ابن خلكان لم يكن متيقناً من تاريخ ولادته، وذلك لقوله:

عند ذكر سنة ولادة الشهرستاني، قال: "وكانت ولادته سنة سبع وستين وأربعمائة، بشهرستان، هكذا وجدته بخطي في مسوداتي، وما أدري من أين نقلته"^(٢)، بل إنه رجح ولادته في سنة تسع وسبعين وأربعمائة للهجرة، (٤٧٩هـ).

أما ابن الوردي، فلم يذكر أصل قوله، وعلى من اعتمد في رأيه، ولذلك لا يوافق على قوله، وكذلك ابن قاضي شهبه.

أما القول الثاني: فيعتبر هذا القول مرجوحاً لأمر:

عدم تأكيد الإسنوي على هذا القول، بل مر عليه مروراً دون ترجيح له، وذلك يدل على عدم اهتمامه بتاريخ الولادة، وقد يكون هناك احتمال تصحيف في تاريخ الولادة، فأحرف كلمة ستين قريبة في كتابتها من سبعين، والله تعالى أعلم.

ومما سبق يتبين أن القولين الأول والثاني مردودان.

(١) عبد الكريم بن محمد بن منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد بن محمد بن جعفر، الحافظ الكبير الإمام الشهير، أحد الأعلام من الشافعية والمحدثين، تاج الإسلام أبو سعد بن الإمام تاج الإسلام معين الدين أبي بكر بن الإمام المجتهد أبي المظفر التميمي السمعاني المروزي، صاحب التصانيف الكثيرة والفوائد الغزيرة، ولد في شعبان سنة ست وخمسمائة للهجرة، وسمع الكثير ورحل إلى البلدان وعمل معجماً في عشرة مجلدات كبار، قال ابن النجار: سمعت من يذكر أن عدد شيوخه سبعة آلاف شيخ، وهذا شيء لم يبلغه أحد، رحل إلى أقاصي البلاد، ولقي العلماء والمحدثين، وأخذ عنهم، وأخذوا عنه، توفي سنة خمس مئة واثنين وستين للهجرة، انظر: الزركلي، الأعلام، م٤، ص٥٥، ابن قاضي شهبه، طبقات الشافعية، م٢، ص١١.

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، م٤، ص٢٧٤.

والراجع هو القول الثالث، وذهب إليه عدد من العلماء والباحثين، وهو القول الحق الذي بدا نوره ساطعاً، وذلك لأنه قول شخص عاصر الشهرستاني، وعاش معه، إذ يقول السمعاني في تاريخ مولده: "سألته (أي الشهرستاني) عن مولده، فقال في سنة تسع وسبعين وأربعمئة"^(١).

وهو القول الذي رجحه ابن خلكان في كتابه بعد ذكر القول الأول وتضعيفه ورجحه عدد من الباحثين القدماء^(٢)، والمعاصرين^(٣).

أما وفاته: فقد اختلف فيها كذلك، ولكن الاختلاف يسير، أقل من الاختلاف في مولده، وكان اختلافهم هنا على قولين:

القول الأول: أنه توفي سنة ثمان وأربعين وخمسمائة للهجرة، (٥٤٨ هـ)، وهو القول الذي اعتمده أكثر المؤرخين وعلى رأسهم السمعاني^(٤)، والبيهقي^(٥)، وهؤلاء من المعاصرين للشهرستاني، إضافة للإسنوي^(٦)، والذهبي^(٧)، وابن حجر^(٨)، وابن خلكان^(٩).

(1) انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، م٤، ص٢٧٤، ابن حجر، لسان الميزان، م٥، ص٢٦٣.

(2) انظر: ابن حجر، لسان الميزان، م٥، ص٢٦٣، الإسنوي، طبقات الشافعية، م٢، ص٢٣، ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، م٤، ص٢٧٤، عبد الهادي حماد، معجم الألقاب والكنى، م٢، ص٨٤٤.

(3) انظر: أبو سعده، الشهرستاني ومنهجه النقدي دراسة مقارنة مع آراء الفلاسفة والمتكلمين، ص٢٠، محمد بن ناصر السحبياني، منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل عرض وتقويم، دار الوطن، الرياض، ١٤١٢هـ، ص٤١٢.

(4) السمعاني، التحبير في المعجم الكبير، م٢، ص١٦٢.

(5) البيهقي، تاريخ حكماء الإسلام، ١٤٣.

(6) الإسنوي، طبقات الشافعية، م٢، ص٢٣.

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء، م٢٠، ص٢٨٧.

(8) ابن حجر، لسان الميزان، م٥، ص٢٦٣.

(9) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، م٤، ص٢٧٤.

والقول الثاني: أنه توفي سنة تسع وأربعين وخمسمائة، وهو قول الخوارزمي كما حكاه ياقوت الحموي في معجم البلدان^(١)، والذهبي في السير^(٢).

والراجح فيما يظهر من الأقوال هو القول الأول، لكثرة من قال به واعتمده من العلماء والمؤرخين، ولأنه القول الذي قال به السمعاني والبيهقي، وهما ممن عاصروا الإمام الشهرستاني، بل يكفي قول السمعاني في تأكيد ذلك، حيث قال:

"ووصل إلي نعيه رحمه الله، وأنا ببخارى"^(٣).

وقد رجح هذا القول ابن خلكان بقوله: "وتوفي بها أيضا -شهرستان- في سنة ثمان وأربعين وخمسمائة، وقيل تسع وأربعين وخمسمائة والأول أصح"^(٤).

وبذلك تكون وفاة الشهرستاني في شهرستان سنة ثمان وأربعين وخمسمائة للهجرة.

ثالثاً: نشأته:

نشأ الشهرستاني كغيره من العلماء نشأة علمية، يقول الباحث محمد حسيني: "فعند البحث نرى أنه نشأ في بيئة فارسية، فكان أعجمي الأصل والمولد، إسلامي الديانة والعقيدة، وأسرته متوسطة الحال اقتصادياً واجتماعياً، غير أنها تمثل بيئة دينية وثقافية خاصة به يثرها أبوه ومعلمه الأول في الوقت نفسه، بما كان له من ثقافة دينية تتخذ من القرآن والسنة النبوية معيناً لا ينضب"^(٥).

ويبدو من خلال ذلك أن الشهرستاني الصبي الذي كان محبا للعلم مجتهداً في طلبه، تمكن من أن يلم بتفسير القرآن الكريم بعد حفظه، وها هو ذا الشهرستاني يتحدث عن نفسه وطلبه للعلم

(1) ياقوت الحموي، معجم البلدان، م٣، ص٣٧٧.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، م٢٠، ص٢٨٨.

(3) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، م٤، ص٢٧٥.

(4) المصدر نفسه.

(5) أبو سعدة حسيني، الشهرستاني ومنهجه النقدي دراسة مقارنة مع آراء الفلاسفة والمتكلمين، ص٢٠.

قائلاً: "ولقد كنت على حداثة سني أسمع تفسير القرآن من مشايخي سماعاً مجرداً حتى وفقت فعقلته"^(١).

ونأخذ من نص الإمام السابق أنه نشأ محباً للعلم والعلماء، مجداً ومجتهداً في طلبه، ينتقل بين المدن لتعلم العلم أو لتعليمه، كما سنبين ذلك لاحقاً إن شاء الله تعالى.

المطلب الثاني: حياته العلمية:

أولاً: طلبه للعلم

نشأ في بيت اهتم أهله بعلوم الدين، مما حدا بالشهرستاني إلى الاشتغال بشكل كبير بالعلم تعلماً وتعليماً.

فكان أول طلبه للعلم "وهو في بداية سنه، فعندما رأى أبوه نبوغه المبكر أرسله إلى مساجد بلده ليستكمل تعليمه الديني على يد مشايخها، حيث كانت شهرستان بلد عامرة بالمساجد"^(٢).

فهذه هي بدايات طلبه للعلم، وبعد ذلك انتقل إلى المدن والقرى المحيطة بشهرستان، مثل: نيسابور، وخوارزم، وغيرها من المدن يستزيد من علومها ويتفقه على مشايخها^(٣).

ولقد توجه الشهرستاني لدراسة العلوم المختلفة، "فدرس علوماً وفنوناً كثيرة، لم تقتصر على التفسير والقرآن فحسب، بل درس الفقه، والحديث، وعلم الكلام، والأصول، وأديان الأمم، وغيرها من العلوم"^(٤).

وقد صنف في علوم كثيرة، حيث يقول البيهقي: "وتصانيفه تزيد على عشرين مجلداً"^(١).

(1) الشهرستاني، مفاتيح الأسرار ومصابيح الأسرار، ص ٢، نقلاً عن محمد حسني، ص ٢١.

(2) انظر: أبو سعدة حسيني، الشهرستاني ومنهجه النقدي دراسة مقارنة مع آراء الفلاسفة والمتكلمين، ص ٢٠.

(3) انظر: المرجع السابق، ص ٢١، بتصرف.

(4) انظر: السمعاني، التحبير في المعجم الكبير، م ٢، ص ١٦٠، ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، م ٤، ص ٢٧٣، ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، م ٢، ص ٩١٣. عبد الهادي حماد، معجم الألقاب والكنى، م ٢، ص ٨٤٤.

و كان لا يترك باباً من العلم إلا ويلجه حتى لقب بألقاب تبين مكانته العلمية العظيمة، ومنها:

الفقيه، والمتكلم، والأصولي، والمحدث، والمفسر، والفيلسوف، وشيخ أهل الإسلام والحكمة، والإمام، وتاج الدين النحرير^(٢).

وقد تحدث العلماء عن مكانة هذا الإمام ومنزلته العليا، مما يبين ما حازه من مرتبة مرموقة؛ فقد قال فيه هؤلاء العلماء إنه صاحب العلم والتصانيف، وهذه جملة من أقوال العلماء والباحثين فيه:

قال السمعاني في مدحه: "كان إماماً فاضلاً متكلماً أصولياً عارفاً بالأدب والعلوم المهجورة"^(٣).

وقال عنه ياقوت الحموي: "المتكلم الفيلسوف صاحب التصانيف"^(٤).

وقال عنه صاحب كتاب الوافي بالوفيات: "كان إماماً مبرزاً فقيهاً متكلماً"^(٥).

وقال عنه الذهبي: "شيخ أهل الحكمة وصاحب التصانيف كان كثير الحفظ قوي العلم مليح الوعظ"^(٦)، وزاد يقوله: "عالم كيس متقن"^(٧).

(1) انظر: البيهقي، تنمة صوان الحكمة، ص ١٢٠.

(2) انظر: السمعاني، التحبير في المعجم الكبير، م ٢، ص ١٦٠، الذهبي، سير أعلام النبلاء، م ٢٠، ص ٢٨٦، البيهقي، تنمة صوان الحكمة، ص ١١٩، الشهرزوري، نزهة الأرواح وروضة الأفراح في تاريخ الحكماء والفلاسفة، ج ٢، ص ٥٨، الإسنوي، طبقات الشافعية، م ٢، ص ٢٢، الصفدي، الوافي بالوفيات، م ٣، ص ٢٢٩، ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله، المشترك وضعاً والمفترق صقعا، (د.ط)، مكتبة المثني، بغداد، (د.س)، ص ٣٧٩.

(3) السمعاني، التحبير في المعجم الكبير، م ٢، ص ١٦٠.

(4) ياقوت الحموي، معجم البلدان، م ٣، ص ٣٧٧.

(5) الصفدي، الوافي بالوفيات، م ٣، ص ٢٢٩.

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء، م ٢٠، ص ٢٨٧.

(7) المصدر نفسه، م ٢٠، ص ٢٨٨.

وقال عنه الأتابكي: "الإمام العالم المتكلم كان إمام عصره في علم الكلام عالماً بفنون كثيرة من العلوم، وبه تخرج جماعة كثيرة من العلماء" ^(١).

وقال عنه ابن العماد الحنبلي: "صاحب التصانيف" ^(٢).

وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على ما كان يحتله هذا العالم من مكانة عظيمة بجانب علماء الإسلام.

ولا بد أن نبين أن الشهرستاني كان كذلك طيب القلب وحسن المعاشرة، وبذلك ذكره الخوارزمي بقوله عنه: "وكان عالماً حسناً، حسن الخط واللفظ، لطيف المحاوره خفيف المحاضرة، طيب المعاشرة" ^(٣).

ثانياً: رحلاته وتنقلاته:

قام الإمام الشهرستاني برحلات مختلفة، منها ما هو لطلب العلم، ومنها ما كان لنشر العلم، ومنها ما كان لأداء العبادات، فالترحال لطلب العلم أمر مهم وعظيم، لا يقوم به إلا من جد واجتهد في تحصيل العلوم.

وقد بدأت أول رحلاته إلى القرى والمدن القريبة من شهرستان، وذلك ليتلقى العلوم المختلفة ويتعلمها كمدن خراسان وخوارزم، حيث انتقل إلى خوارزم، واتخذ بها داراً ومسكناً مدة من الزمن ثم تحول إلى خراسان ^(٤)، حيث سكن فيها، وأقام بها مدة من الزمن ^(٥).

ثم ذهب لأداء فريضة الحج، وذلك سنة عشر وخمسمئة هجرية، (٥١٠هـ)، وبعد أداء الحج، رجع وسكن في بغداد مدة ثلاث سنوات يدرس ويعظ ويعلم الناس، وكان انتقاله من الحج إلى بغداد سنة ٥١٠ هـ، ثم رجع إلى مسقط رأسه شهرستان ^(١)، ومات بها رحمه الله.

(1) تغري بردي الأتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، م٥، ص٢٩٣.

(2) ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، م٢، ص٣١١.

(3) ياقوت الحموي، معجم البلدان، م٣، ص٣٧٧.

(4) انظر: الحموي، معجم البلدان، م٣، ص٣٧٧.

(5) انظر: السمعاني، التحبير في المعجم الكبير، م٢، ص١٦١-١٦٢.

ثالثاً: شيوخه:

إن الناظر في حياة محمد الشهرستاني يرى ما فيها من اجتهاد في طلب العلم. وتتفله بين المدن والقرى لطلبه، وثناء العلماء ومدحهم له يظهر أنه كان عالماً عظيماً تخرج من مدارس العلماء، وعند البحث عن أولئك العلماء الذين درس عليهم الشهرستاني لا نجد إلا القليل القليل منهم.

وهؤلاء الشيوخ الذين تتلمذ عليهم هذا الإمام العظيم هم^(٢):

١. أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد المدائني (المديني)^(٣)، وقد سمع منه الحديث.
٢. أبو القاسم الأنصاري^(٤)، (ت سنة: ٥١١هـ)، قرأ عليه علم الأصول، وكذلك علم الكلام وقد تفرد به.
٣. أحمد بن محمد الخوافي^(٥).

٤. وأبو نصر القشيري^(١)، (ت سنة: ٥١٤هـ)، وقد أخذ عنه الفقه.

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، م ٤، ص ٢٧٣، الزركلي، الأعلام، م ٦، ص ٢١٥، دائرة المعارف الإسلامية، م ١٣، ص ٤٢٤-٤٢٥، ياقوت الحموي، معجم البلدان، م ٣، ص ٣٧٧، بتصرف.

(٢) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، م ٢٠، ص ٢٨٧، طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، م ١، ص ٢٩٩، ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، م ٤، ص ٢٧٣، السمعاني، التحبير في المعجم الكبير، م ٢، ص ١٦٢، الصفدي، الوافي بالوفيات، م ٣، ص ٢٢٩، الموسوعة العربية، م ١١، ص ٨٠٩.

(٣) هو علي بن أحمد بن محمد بن حزم المدني، النيسابوري الزاهد المؤذن، أملى مجالس عن أبي عبد الرحمن السلمي، توفي سنة ٤٩٤، السلمي، طبقات الصوفية، ص ١١.

(٤) أبو القاسم الأنصاري، إمام المتكلمين، سيف النظر: سلمان بن ناصر بن عمران النيسابوري الصوفي الشافعي، تلميذ إمام الحرمين، وكان يتوقد ذكاء، له تصانيف وشهرة وزهد وتعب، شرح كتاب "الارشاد، وغير ذلك، توفي سنة إحدى عشرة وخمس مئة للهجرة، الذهبي، سير أعلام النبلاء، م ١٩، ص ٤١٢، ومدحه اليافعي بالعلامة، اليافعي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، م ١، ص ٤٩٢.

(٥) هو أبو المظفر أحمد بن محمد بن المظفر الخوافي الفقيه الشافعي؛ كان أنظر أهل زمانه، تفقه على إمام الحرمين الجويني، وصار أوجه تلامذته، ولي القضاء بطوس ونواحيها، وكان مشهوراً بين العلماء بحسن المناظرة وإفحام الخصوم وكان رفيق أبي حامد الغزالي في الاشتغال بالعلوم، ورزق الغزالي السعادة في تصانيفه، والخوافي السعادة في مناظراته، وتوفي سنة خمس مئة بطوس، رحمه الله تعالى، ونسبته إلى خواف - بفتح الخاء المعجمة وبعد الواو المفتوحة ألف وبعد الألف فاء - وهي ناحية من نواحي نيسابور كثيرة القرى، ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، م ١، ص ٩٦.

رابعاً: تلامذته:

بعد أن تلقى الشهرستاني العلوم، وبرع فيها وأتقنها، جلس لتعليم هذه العلوم، فبدأ بإعطاء الدروس والمواعظ، فخرج على يديه علماء عظام لهم مكانة كبيرة كشيخهم.

وبذلك قال الأتابكي: "وبه تخرج جماعة كثيرة من العلماء"^(٢)، كيف لا وقد كان يدرس ويعظ ويؤلف الكتب، وقد قضى ثلاث سنوات في بغداد يدرس في نظاميتها وحصل له قبول كبير فيها، وهذا الشأن في بغداد وغيرها من المدن التي طاف بها.

ولم أجد من تحدث عن تلامذة بحسب اطلاعي على من كتب عنه، ولكنه ذكر أن السمعاني وهو من الذين عاصروا الإمام قد كتب وأخذ عنه^(٣).

ولا بد أن نذكر أن الشهرستاني ما زالت كتبه تدرس، وتعد مرجعاً في الفنون التي كتب بها كافة، وبذلك يكون قد تخرج من مدرسته كثير من طلبة العلم والعلماء، وإن لم نعرف أسماءهم.

وقد كان له مكانة عند العامة والخاصة:

أما مكانته عند العامة:

فكان له قبول كبير في بغداد، وفي شهرستان، وفي خراسان وغيرها من البلدان التي نزل بها، وفي ذلك يقول ابن خلكان عند حديثه عن الشهرستاني: "وظهر له القبول عند العوام"^(٤).

وأما عند الخاصة:

(1) عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة، أبو نصر ابن الأستاذ أبي القاسم القشيري، من أهل نيسابور. كان من أئمة المسلمين وأعلام الدين، قرأ الأصول على والده وتفسير القرآن والوعظ ورزق من ذلك حظاً وافراً، ولازم إمام الحرمين ودرس عليه المذهب والخلاف وبرع في ذلك وجاز أقرانه، وعقد مجلس الوعظ ببغداد وظهر له القبول العظيم وأظهر مذهب الأشعري، توفي سنة أربع عشرة وخمس مائة للهجرة، الصفي، الوافي بالوفيات، م٦، ص ١٢٥.

(2) انظر: تغري بردي الأتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، م٥، ص ٢٩٣.

(3) السمعاني، التحبير في المعجم الكبير، م٢، ص ١٦٢.

(4) ابن خلكان، وفیات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، م٤، ص ٢٧٣، طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ص ٩٣٥.

فقد كان مقرباً من سرير السلطان الأعظم سنجر (بن ملك شاه)، وصاحب سره^(١).

خامساً: كتبه ومؤلفاته:

ألف الشهرستاني مؤلفات ذات فائدة جسيمة، حيث تعد أكثر من عشرين مجلداً، وذكر ذلك البيهقي بقوله: "وتصانيفه تزيد على عشرين مجلداً"^(٢)، ومن هذه المؤلفات^(٣):

كتاب الملل والنحل، وهو موضوع هذه الرسالة، ونهاية الإقدام في علم الكلام، ومصارعة الفلاسفة، والمناهج والبيان، والمضارعة، وتلخيص الأقسام لمذهب الأنام، وغاية المرام في علم الكلام، ودقائق الأوهام، والإرشاد إلى عقائد العباد، والمبدأ والمعاد، وشرح سورة يوسف بعبارة لطيفة فلسفية، والأقطار في الأصول، والعيون والأنهار، وقصة موسى والخضر، والمناهج والآيات، وتاريخ الحكماء، ومفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار، وهو كتاب في التفسير.

وسنقسم هذه الكتب وغيرها أقساماً ثلاثة^(٤):

القسم الأول: الكتب المطبوعة:

- مجلس في الخلق والأمر: باللغة الفارسية، وهو من طبع محمد جلالى نائيني في إيران.
- الملل والنحل، وقد طبع هذا الكتاب مرات كثيرة، كما ترجم إلى كثير من لغات العالم، من هذه الطبعات، طبعة دار الكتب العلمية، الصادرة من بيروت - لبنان، التي قام بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها الأستاذ أحمد فهمي محمد، التي تتكون من مجلد واحد في ثلاثة أجزاء.

(1) البيهقي، تاريخ حكماء الإسلام، ص ١٤٣.

(2) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(3) انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، م ٣، ص ٣٧٧، وانظر: طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة، م ٢، ص ٢٩٩-٢٠٠، وانظر: الإسني، طبقات الشافعية، م ٢، ص ٢٢، وانظر: البيهقي، تاريخ حكماء الإسلام، ص ١٤١-١٤٢، وانظر: الزركلي، الأعلام، م ٢، ص ٢١٥، انظر: دائرة المعارف الإسلامية، م ١٣، ص ٤٢٥.

(4) انظر: الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (٥٤٨هـ)، مصارعة الفلاسفة، (تحقيق وتقديم وتعليق: سهير محمد مختار)، ط ١، (دار نشر)، سنة ١٩٧٦م، مقدمة التحقيق، ص ١٩، وما بعدها، بزيادة حيث ذكره أسماء الكتب وهل هي مطبوعة أم مخطوطة، أما الحديث عن الكتاب بذكر فصوله فلم نتحدث عن ذلك.

• نهاية الإقدام في علم الكلام، حققه ألفرد جيوم عام ١٩٣٤م، وهو كتاب جمع فيه عشرين مسألة تشتمل على جميع مسائل الكلام، والتي تعتبر من أصول هذا الدين الحنيف، وقام بشرحها وبيان المذهب الحق فيها ودحض المذاهب الباطلة، وهو قريب من كتاب أصول الدين للبغدادي في محتواه^(١).

• مصارعة الفلاسفة، وهو كتاب قام فيه بذكر مجموعة من أقوال الفيلسوف ابن سينا^(٢)، وخاصة في مسائل الإلهيات بلغت سبع مسائل، وقد قام بنقضها بنفس أسلوبه وبيان وهنّها وتناقضها، واقتصر في كتابه على أقوال وآراء ابن سينا، وذلك لأنه رأس الفلاسفة والمبرز في علوم الحكمة، وعلامة الدهر في الفلسفة، ومن هذه المسائل التي بينها: المسألة الأولى: في حصر أقسام الوجود، المسألة الثانية: في وجود واجب الوجود، المسألة الثالثة: في توحيد واجب الوجود... إلخ^(٣).

• مسألة في إثبات الجوهر الفرد، ألحقها ألفرد جيوم بنهاية كتاب "نهاية الإقدام في علم الكلام".

القسم الثاني: الكتب المخطوطة^(٤):

• رسالة في اعتراضات الشهرستاني على كلام ابن سينا، أرسلها إلى القاضي عمر بن سهل^(٥).

(1) انظر: الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (٥٤٨هـ)، نهاية الإقدام في علم الكلام، (تحقيق: ألفرد جيوم)، (د.ط)، مكتبة الثقافة الدينية، مصر - بورسعيد، ص ٣-٥.

(2) وهو الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، شرف الملك: الفيلسوف الرئيس، صاحب التصانيف في الطب والمنطق والطبيعيات والإلهيات، أصله من بلخ، ومولده في إحدى قرى بخارى، سنة ثلاث مائة وسبعين للهجرة، ونشأ وتعلم في بخارى، وطاف البلاد، وناظر العلماء، واتسعت شهرته، ونقل الوزارة في همدان، وثار عليه عسكرها ونهبوا بيته، فتواري ثم صار إلى أصفهان، وصنف بها أكثر كتبه، وعاد في أواخر أيامه إلى همدان، فمرض في الطريق، ومات بها، قال ابن قيم الجوزية: كان ابن سينا - كما أخبر عن نفسه - هو وأبوه، من أهل دعوة الحاكم، من القرامطة الباطنيين، ثم عقب الزركلي بقوله يقال: كان الطب معدوما فأوجده بقراط، وكان ميتا فأحياه جالينوس، وكان متفرقا فجمعه الرازي، وكان ناقصا فأكمّله ابن سينا، الزركلي، الأعلام، م ٢، ص ٢٤١، بتصرف.

(3) انظر: الشهرستاني، مصارعة الفلاسفة، ص ١٤-١٩.

(4) انظر: الشهرستاني، مصارعة الفلاسفة، مقدمة التحقيق لسهير محمد مختار، ص ١٩، وما بعدها.

(5) وهو ابن سهلان الساوي، عمر بن سهلان الساوي، زين الدين: فيلسوف، يعرف بالقاضي الساوي، من أهل ساوة (بين الري وهمدان)، إستوطن نيسابور وتعلم بها، ومن كتبه "البصائر النصيرية" غير تام وهو في المنطق، وكتاب في "الحساب"، ورسائل متفرقة، منها "رسالة الطير"، وأحرقت بقية تصانيفه بعد وفاته، وتوفي سنة أربع مائة وخمسين من الهجرة، الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٤٧.

- رسالة إلى محمد الإيلقي^(١)، الطبيب المشهور، وهي في السؤال عن العلم الإلهي.
 - رسالة إلى محمد السهلاني.
- وهذه الرسائل الثلاث موجودة في مجموعة خطية بمكتبة مجلس شوراي ملي بطهران - إيران.
- قصة سيدنا يوسف عليه الصلاة والسلام، وهي في شرح سورة يوسف شرحاً لطيفاً، مع تسجيل بعض الروايات عن الصوفية.
 - وتوجد منه نسخة - تكاد تكون وحيدة - بمكتبة جامع الأزهر الشريف.
 - مفاتيح الأسرار ومصابيح الأنوار، وهو في تفسير سورتي الفاتحة والبقرة.
 - توجد منه نسخة بمكتبة مجلس شوراي ملي بطهران - إيران.
 - المناهج والآيات أو المناهج في علم الكلام، وتوجد منه نسخة بمكتبة والي الدين بتركيا.
- القسم الثالث: الكتب المفقودة^(٢):
- الإرشاد إلى عقائد العباد، وكتاب الأقطار في الأصول، وكتاب تاريخ الحكماء، وتلخيص الأقسام لمذاهب الأنام، ودقائق الأوهام، ورسالة في المبدأ والمعاد، وكتاب شبهات برقلس وأرسطو وابن سينا ونقضها، والشجرة الإلهية، والعيون والأنهار، وغاية المرام في علم الكلام، وقصة موسى والخضر، مجلس في أصول الحكمة، وجلس في حصر أنواع التقدّمات، مجلس في قصة سيدنا موسى، مناظرات مع الإسماعيلية، وكتاب نهايات أوهام الحكماء الإلهيين.

(1) وهو محمد بن يوسف الإيلقي، أبو عبد الله، شرف الزمان: حكيم، من الأطباء، من تلاميذ ابن سينا وعمر الخيام، أصله من إيلاق، وهي منطقة بنواحي نيسابور، أقام بباهرز ثم ببلخ، وقتل بمعركة في بقطوان، من قرى سمرقند، له تصانيف، منها كتاب اللواحق وكتاب أعداد الوفق، توفي سنة خمسمائة وست وثلاثين للهجرة، انظر: الزركلي، الأعلام، م ٧، ص ١٤٩.

(2) انظر: الشهرستاني، مصارعة الفلاسفة، مقدمة التحقيق لسهير محمد مختار، ص ١٩، وما بعدها.

وبذلك نرى أن الشهرستاني ذو مكانة عالية أبدع في تصانيفه التي منها المطبوع والمخطوط والمفقود الذي يعد من تراث هذه الأمة.

المطلب الثالث: كتاب الملل والنحل ونسبته للمؤلف:

أولاً: كتاب الملل والنحل وأهميته:

يعد كتاب الملل والنحل من أهم الكتب التي ألفها الشهرستاني، وهو من الكتب المهمة في الأديان والفرق، بحيث يعد مرجعاً مهماً لطلبة العلم في ذلك، وقد كان سبب تأليف هذا الكتاب هو جمع مقالات أهل الأهواء والنحل في كتاب مختصر، وذلك لبيان آرائهم عبرة لمن استبصر، واستبصاراً لمن اعتبر، وهذا ما أورده في مقدمة كتابه، حيث قال: "لما وفقني الله إلى مطالعة مقالات أهل العالم من أرباب الديانات والملل، وأهل الأهواء والنحل، والوقوف على مصادرها ومواردها واقتناص أوانسها وشواردها، أردت أن أجمع ذلك في مختصر يحوي جميع ما تدين به المتدينون وانتحله المنتحلون، عبرة لمن استبصر واستبصاراً لمن اعتبر"^(١).

ومن خلال قول الشهرستاني نرى أنه ذكر عدداً كبيراً من أهل الأهواء والنحل، وذكر معتقداتهم ليتمكن الباحث من معرفة أكبر قدر من الفرق والأديان، وما يعتقدهونه بمجرد الاطلاع على هذا الكتاب المهم.

ثم ذكر مجموعة من المقدمات التي سار عليها في كتابه:

المقدمة الأولى: وقد تحدث فيها عن أقسام أهل العالم جملة مرسله، وبيان تنوع الناس في تقسيمهم لأهل العالم، فبين أن منهم من قسم الناس بحسب الأقاليم، ومنهم من قسمهم بحسب الأمم، ومنهم من قسم العالم بحسب الآراء والمذاهب، ثم بين أن هدفه من تأليف الكتاب هو المنهج الأخير، وهو تقسيم الناس حسب الآراء والمذاهب.

المقدمة الثانية: وقد بين فيها اختلاف أصحاب المقالات في تعدد الفرق، وتخطبهم في ذلك، وسعى لوضع قانون يبنى عليه تعدد الفرق، بحيث لا يكون الأمر بغير ضبط، وبين أصول الفرق، وطريقة سيره في تطبيق هذا القانون.

(١) انظر: الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨هـ)، الملل والنحل، م ١، (تحقيق: أحمد فهمي محمد)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د.ط)، ج ١، ص ٣.

المقدمة الثالثة: وقد بين فيها أول شبهة وقعت في هذه الخليفة، ومصدرها، ومظهرها.

المقدمة الرابعة: ذكر فيها أول شبهة وقعت في ملة الإسلام، وكيفية انشعابها، ومن هو مصدرها، ومن هو مظهرها، وبيان ما دار من اختلاف وتفرق في هذه الأمة.

المقدمة الخامسة: بين فيها السبب الذي أوجب ترتيبه للكتاب على طريقة الحساب.

ولا بد أن نبين أن الشهرستاني جعل من كتابه موسوعة للأديان والفرق، فقد استوعب الأديان ككل، بحيث أنه تحدث عن المسلمين وما تفرقت إليه من فرق والتي تعود أصولها عنده إلى أربع فرق، وهذا كله كان في الجزء الأول من الكتاب.

أما في الجزء الثاني منه، فقد تحدث فيه عن الأمم الخارجة عن الملة الحنيفية، فتحدث عن أهل الكتاب من اليهود والنصارى وعقائدهم، وما تفرقوا إليه من فرق، وانتقل بعد ذلك للحديث عن المجوس والمانوية، وما نادوا به من عقائد، وما تفرقوا إليه من فرق.

ثم انتقل إلى الحديث عن أهل الأهواء والنحل الذين لا تتحصر مقالاتهم في عدد معين أمثال الصابئة والفلاسفة، وغيرهم من الحكماء السبعة أو حكماء الأصول.

أما الجزء الثالث؛ فجعل الحديث فيه منوعاً؛ فتارة يتحدث فيه عن المنطق، وتارة أخرى عن مواضيع فلسفية، وتارة ثالثة يتحدث فيه عن مواضيع في علم الكلام، ثم انتقل بعد ذلك للحديث عن العرب في الجاهلية، وما اعتقدوه من أفكار كالتعطيل والتناسخ وعبادة الأصنام، والعلوم التي برزوا فيها.

وتحدث عن الموحدين من العرب، وبعض عادات العرب، وما اعتادوه من أعمال.

وفي الختام تحدث عن آراء الهند، وما فيها من معتقدات وأفكار.

فكتاب الملل والنحل يعد بحق أول موسوعة ألّفت في الأديان عن طريق إيراد أقوال الفرق وأصحابها من غير بيان لصحة قول من سقيمه، ولذلك كان له السبق والفضل في هذا الباب، وكل من كتب في الأديان يعد عالة على الشهرستاني.

ومدار هذه الرسالة متخصص في الجزء الأول من الكتاب، الذي يتحدث عن الفرق الإسلامية ومعتقداتها وأفكارها، وما يتعلق بها.

ثانياً: نسبة الكتاب للمؤلف:

تعد نسبة كتاب الملل والنحل إلى الإمام الشهرستاني من الأمور المشتهرة بين العلماء، ولم يوجد أحد شكك في نسبة هذا الكتاب للمؤلف، ويمكن القول إن هناك إجماعاً من الباحثين والمؤرخين على نسبة الكتاب للمؤلف، ومن هؤلاء العلماء والمؤرخين:

- **ظهر الدين البيهقي:** أثبت نسبة الكتاب للمؤلف وذلك بقوله: له تصانيف كثيرة منها "الملل والنحل" ^(١).
- **الذهبي:** وقد أثبت نسبة الكتاب للمؤلف بقوله: وصنف كتاب "الملل والنحل" ^(٢).
- **الإسنوي:** حيث ذكره من جملة كتب الشهرستاني، وذلك بقوله: وقد صنف كتباً كثيرة مشهورة منها كتاب "الملل والنحل" ^(٣).
- **الولي أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده:** حيث أثبت بنسبة الكتاب للمؤلف في كتابه مفتاح السعادة ^(٤).
- **الزركلي:** حيث قال: ومن كتبه الملل والنحل وهو في ثلاثة أجزاء ^(٥).

رابعاً: الطبعة التي تم الاعتماد عليها في الدراسة:

اعتمدت في دراستي لمنهج الشهرستاني في دراسة الفرق من خلال كتابه المسمى "الملل والنحل"، للإمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، المتوفى سنة ٥٤٨هـ، على النسخة التي طبعت في دار الكتب العلمية، الصادرة من بيروت - لبنان، والتي قام بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها الأستاذ أحمد فهمي محمد، والتي تتكون من مجلد واحد في ثلاثة أجزاء.

(1) انظر: البيهقي، تاريخ حكماء الإسلام، ص ١٤١، البيهقي، تنمة صوان الحكمة، ص ١١٩.

(2) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، م ٢٠، ص ٢٨٧.

(3) انظر: الإسنوي، طبقات الشافعية، م ٢، ص ٢٢.

(4) انظر: طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة، م ١، ص ٢٩٩.

(5) انظر: الزركلي، الأعلام، م ٦، ص ٢١٥.

الفصل الثاني: عوامل نشأة الفرق في الكتابين

المبحث الأول: عوامل نشأة الفرق عند البغدادي

المطلب الأول: الأسباب السياسية لنشأة الفرق عند البغدادي

المطلب الثاني: الأسباب الدينية لنشأة الفرق عند البغدادي

المبحث الثاني: عوامل نشأة الفرق عند الشهرستاني

المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الكتابين

الفصل الثاني: عوامل نشأة الفرق في الكتابين:

إن نشأة الفرق الإسلامية وغيرها من الفرق لها أسباب مختلفة، وقد تحدث العلماء عن هذه الأسباب عند حديثهم عن كل فرقة من الفرق؛ فمنهم من جعلها سياسية، ومنهم من جعلها دينية، ومنهم من دمج الأمرين السابقين معاً، وسنتحدث في هذا الفصل عن هذه العوامل التي أدت إلى نشوء الفرق عند البغدادي والشهرستاني وآراء العلماء في ذلك، وسنعمد في هذا البحث على إيراد مجموعة من الأمثلة نجعل حولها مدار البحث.

المبحث الأول: عوامل نشأة الفرق عند البغدادي:

لم يذكر الإمام البغدادي في كتابه عوامل أساسية دينية كانت أو سياسية أو غيرها لنشوء الفرق التي تحدث عنها، وقد استنتجت من كلامه بعض أسباب أدت إلى نشوء الفرق، وذلك في حديثه عند بداية كل فرقة، وهذه الأسباب :

المطلب الأول: الأسباب السياسية في نشأة الفرق عند البغدادي:

أولاً: إن المتمعن في ما كتبه البغدادي عن فرق الروافض يرى أنه لم يذكر عوامل نشأتها، وإنما ذكر أموراً تبين أن أهم عامل من العوامل التي أدت إلى نشوء الرافضة وما تفرقت عنها هو موضوع الإمامة، وتعتبر الإمامة من أصول مذهب الشيعة وأركانه.

وسأذكر عدة مواضع من كتاب "الفرق بين الفرق" تبين ذلك:

١. بدأ البغدادي حديثه عن فرقة الرافضة بذكر ما تفرقت عنه، فذكر أول فرقة من هذه الفرق هي الجارودية من الزيدية، فقال: "وقد زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على إمامة علي بالوصف دون الاسم، وزعموا أيضاً أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة علي، وقالوا أيضاً أن الحسن بن علي كان هو الإمام بعد علي، ثم أخوه الحسين كان إماماً بعد الحسن، وافتقرت الجارودية في هذا الترتيب فرقتين؛ فرقة قالت إن علياً نص على إمامة ابنه الحسن، ثم نص الحسن على إمامة أخيه الحسين بعده، ثم صارت الإمامة بعد الحسن والحسين شورى في ولدي الحسن والحسين، فمن خرج منهم شاهراً سيفه داعياً إلى دينه وكان عالماً ورعاً فهو الإمام.

وزعمت الفرقة الثانية منهم أن النبي صلى الله عليه وسلم، هو الذي نص على إمامة الحسن بعد علي، وإمامة الحسين بعد الحسن.

ثم افترقت الجارودية بعد هذا في الإمام المنتظر فرقا...^(١).

٢. وكذلك الأمر في باقي فرق الروافض، فعندما ذكر الكيسانية من الروافض قال: "هؤلاء أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي"^(٢)، الذي قام بثأر الحسين بن علي بن أبي طالب، ثم بين أن الكيسانية افترقت فرقا يجمعها شيئا أحدهما؛ قولهم بإمامة محمد بن الحنفية، وإليه كان يدعو المختار بن أبي عبيد والثاني قولهم بجواز البداء على الله سبحانه وتعالى"^(٣).

٣. وكذلك الأمر في فرقة الباقرية، حيث قال: "هؤلاء قوم ساقوا الإمامة من علي بن أبي طالب رضي الله عنه في أولاده إلى محمد بن علي المعروف بالباقر، وقالوا إن عليا نص على إمامة ابنه الحسن، ونص الحسن على إمامة أخيه الحسين، ونص الحسين على إمامة ابنه علي بن الحسين زين العابدين، ونص زين العابدين على إمامة محمد بن علي المعروف بالباقر، وزعموا أنه هو المهدي المنتظر"^(٤).

(١) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٣٠، ٣١.

(٢) هو المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي، أبو إسحاق: من الزعماء الثائرين على بني أمية، وأحد الشجعان الأفاضل من أهل الطائف، انتقل منها إلى المدينة مع أبيه، في زمن عمر، وتوجه أبوه إلى العراق فاستشهد يوم الجسر، وبقي المختار في المدينة منقطعا إلى بني هاشم، وتزوج عبد الله بن عمر بن الخطاب أخته (صفية بنت أبي عبيد) ثم كان مع علي بالعراق، وسكن البصرة بعد علي، ولما قتل (الحسين) سنة ٦١ هـ، انحرف المختار عن عبيد الله بن زياد (أمير البصرة) فقبض عليه ابن زياد وجلده وحبسه، ونفاه بشفاعته ابن عمر إلى الطائف، ولما مات يزيد بن معاوية (سنة ٦٤) وقام عبد الله بن الزبير في المدينة بطلب الخلافة ذهب إليه المختار، وعاهده وشهد معه بداية حرب الحصين ابن نمير، ثم استأذنه في التوجه إلى الكوفة ليدعو الناس إلى طاعته، فوثق به، وأرسله، ووصى عليه، غير أنه كان أكبر همه منذ دخل الكوفة أن يقتل من قاتلوا (الحسين) وقتلوه، فدعا إلى إمامة (محمد بن الحنفية) وقال: إنه استخلفه، فبايعه زهاء سبعة عشر ألف رجل سرا، فخرج بهم على والي الكوفة عبد الله بن مطيع، فغلب عليها، واستولى على الموصل، وعظم شأنه، وتبع قتلة الحسين، فقتل منهم شمر بن ذى الجوشن الذي باشر قتل الحسين، وخولي بن يزيد الذي سار برأسه إلى الكوفة، وعمر بن سعد بن أبي وقاص أمير الجيش الذي حاربه، وأرسل إبراهيم بن الأشتر في عسكر كثيف إلى عبيد الله بن زياد، الذي جهز الجيش لحرب الحسين، فقتل ابن زياد، وقتل كثيرين ممن كان لهم ضلع في تلك الجريمة، وكان يرسل بعض المال إلى صهره ابن عمر وإلى ابن عباس وإلى ابن الحنفية، فيقبلونه، وشاعت في الناس أخبار عنه بأنه ادعى النبوة ونزول الوحي عليه، وأنه كان لا يوقف له على مذهب، توفي سنة سبعة وستين من الهجرة، انظر: الزركلي، الأعلام، م ٧، ص ١٩٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٨، ٣٩ بتصرف واختصار.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٩.

٤. وعندما ذكر الموسوية، بين أن سبب تفرقهم هو سوقهم الإمامة إلى جعفر، ثم زعموا أن الإمام بعد جعفر ابنه موسى بن جعفر، وزعموا أنه لم يمت، وأنه هو المهدي المنتظر^(١).

إن هذه النصوص تبين لنا أن ظهور فرقة الشيعة وتفرقها إلى فرق عامله الرئيسي هو الإمامة ومن هو أولى بها، وخاصة بعد الإمام علي رضي الله عنه، وهذا هو ما لمّح إليه البغدادي ولم يصرح به، كما يلاحظ من النصوص السابقة.

فمسألة الإمامة عند الشيعة مسألة مهمة جدا تعدّ من أركانها، حيث قال: الطوسي^(٢) في رسائله: "والإيمان مركب من خمسة أركان، من عرفها فهو المؤمن ومن جهلها كان كافراً؛ وهي: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة، والمعاد"^(٣)، وبالنظر لما قاله الطوسي نتبين مكانة هذا الأصل عندهم.

وقد ذكر بعض العلماء والباحثين أن سبب أهمية عقيدة الإمامة عند الشيعة هو إرادتهم صبغها بصبغة دينية ليعتقدها الناس من الدين وأنها نص من الله تعالى، ولكنها في الأصل أمر سياسي يتعلق بإقامة شؤون الدولة، وليست من أصول الدين.

وممن ذهب إلى ذلك محمد عبد العال، حيث بين أن نشأة الفكر الشيعي بدأت من تصور الدفاع عن حق آل البيت في الخلافة، ثم انتقلت إلى اتخاذ هذا البيت الكريم وسيلة لنشر مذاهب دينية خاصة، تهدف إلى أغراض سياسية^(٤)،

فالمهدف الرئيسي عنده هو هدف سياسي، كما بينا سابقاً، وقد وافقه على هذا الرأي مجموعة من الباحثين^(١).

(١) المصدر نفسه، ص ٦٣، بتصرف.

(٢) الطوسي، محمد بن الحسن بن علي الطوسي: مفسر، نعت السبكي بفتاويه الشيعة ومصنفهم. انتقل من خراسان إلى بغداد سنة ٤٠٨ هـ، وأقام أربعين سنة. ورحل إلى الغري (بالنجف) فاستقر إلى أن توفي. أحرق كتبه عدة مرات بمحضر من الناس توفي سنة ٤٦٠ هـ، الزركلي، الأعلام، م ٦، ص ٨٤.

(٣) الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، رسائل الشيخ الطوسي، مؤسسة أهل البيت، بيروت - لبنان، سنة ١٩٩١م، ص ١٠٣، وانظر: محمد سند، الإمامة الإلهية، ط ١، (جمع وإعداد: محمد علي بحر العلوم)، دار الهادي، بيروت - لبنان، سنة ٢٠٠٢م، ص ٢٤٩.

(٤) انظر: عبد العال، محمد جابر، حركات الشيعة المتطرفين وأثرهم في الحياة الاجتماعية والأدبية لمدن العراق إبان العصر العباسي الأول، مطبعة السنة المحمدية، مصر - القاهرة، سنة ١٩٥٤م، ١٣٧٣ هـ، ص ٤.

وقد ذكر بعض العلماء أن نشأة الروافض "الشيعية" كانت مرتبطة بإمامة علي ومشايعته وأحقته بالإمامة والوقوف معه في ما آلت إليه الأمور من أحداث.

وقد عقب عرفان عبدالحميد بعد أن ساق آراء العلماء في التشيع وأصله بقوله: "وهكذا فالتشيع اصطلاحاً، أساسه الاعتقاد بأن علياً وذريته أحق الناس بالإمامة والخلافة، وأن علياً كان أحق بها من أبي بكر الصديق، ومن عمر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين، وأن النبي عهد بها من بعده إليه، وكان كل إمام يعهد بها لمن بعده، فأهم خلاف بين الشيعة وغيرهم مسألة الخلافة لمن تكون" (٢).

فالسياسة كان لها الأثر الكبير في نشوء الشيعة، وحصول التفرق بين المسلمين، وبخاصة في أواخر خلافة عثمان وما بعدها (٣)، وبناء على ما سبق تعدد الشيعة من أقدم الفرق السياسية الإسلامية التي صارت من أجل السلطة والخلافة، وقد كانت بداياتها في أواخر عهد عثمان رضي الله عنه، ثم نمت وترعرعت في عهد علي رضي الله عنه، وبعد وفاته تكونت الفرقة الشيعية كفكر، وتفرقت منها الفرق (٤).

ونرى أن الفرق ونشأتها زاد تعقيداً وإشكالاً، والسبب الرئيس هو أن الأحزاب أو الفرق السياسية -إن صح التعبير- اصطبغت بصبغة دينية قوية، نظراً لما للدين من أثر ومكانة في النفوس، ولاعتقادهم بأن رأيهم وطموحهم السياسي لن ينجح إلا عن طريق واحد فقط، وهو تغليف أفكارهم وآرائهم بالدين، فصار كل حزب سياسي فرقة دينية، وصار الذين يقتلون سياسياً يقتلون دينياً، وبذل أن تعرف الفرق بأسماء سياسية يدل على المبدأ السياسي الذي تدعو إليه، أصبحت تعرف بأسماء تدل على مذهب ديني، كالشيعة، والمرجئة، والخوارج، والمعتزلة، وبذل أن يتحاجوا بنتيجة أعمالهم السياسية ويطرحوا أفكارهم ومصالحهم بشكل مباشر أصبحوا

(١) انظر: الخطيب، محمد أحمد، الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، ط١، مكتبة الأقصى، عمان - الأردن، سنة ١٩٨٤م، ص ٢٠.

(٢) عبد الحميد، عرفان ، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٩٨٤م، ص ٢٣.

(٣) عبد العال، حركات الشيعة المتطرفين، ص ١٢، بتصرف واختصار.

(٤) انظر: شنقارو، عواطف العربي ، فتنة السلطة الصراع ودوره في نشأة بعض غلاة الفرق الإسلامية، ط١، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م، ص ٢٣١، بتصرف، أبو زهرة، محمد ، تاريخ الجدل، ط٢، دار الفكر العربي، سنة ١٩٨٠م، ص ١١٩.

يتحاجوا بالكفر والإيمان والجنة والنار وخلق القرآن، ومن أحق بالإمامة وغيرها من الموضوعات، مما جعلهم يُنهكون قوة الأمة بالحروب والصراعات من أجل إقناع الآخرين بوجهة نظر خاصة، وهكذا كان الخلاف السياسي سبباً من أسباب الخلاف الديني، وسبباً في نشوء الفرق والعقائد^(١).

وفي نهاية المطاف، نستخلص أن نشأة الرافضة عند البغدادي السبب الرئيسي فيها هو الإمامة، والأصل في الإمامة أنها أمر سياسي، ولكنه صبغ بصبغة دينية ليتماشى مع الناس، وليظهر بأنه أمر ديني يأثم من يخالفه.

ثانياً: عندما ذكر الخوارج وما تفرقت إليه من فرق، ذكر ما يجمع هذه الفرق من أفكار فقال: "وقد اختلفوا فيما يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها، فذكر الكعبي^(٢) في مقالاته أن الذي يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها إكفار علي وعثمان والحكمين وأصحاب الجمل، وكل من رضى بتحكيم الحكمين، والإكفار بارتكاب الذنوب ووجوب الخروج على الإمام الجائر.

ثم عقب على قوله بذكر قول الأشعري فقال: "وقال شيخنا أبو الحسن^(٣): الذي يجمعها إكفار علي وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضى بالتحكيم وصوّب الحكمين أو أحدهما ووجوب الخروج على السلطان الجائر، ولم يرض ما حكاه الكعبي من إجماعهم على تكفير مرتكبي الذنوب، والصواب ما حكاه شيخنا أبو الحسن عنهم، وقد أخطأ الكعبي في دعواه إجماع الخوارج على تكفير مرتكبي الذنوب منهم، وذلك أن النجدات من الخوارج لا يكفرون أصحاب الحدود من موافقتهم"^(٤).

(١) شنقارو، فتنة السلطة الصراع ودوره في نشأة بعض غلاة الفرق الإسلامية، ص ٦٣ - ٦٤، باختصار.

(٢) وهو عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، المعروف أبو القاسم الكعبي، من كبار المعتزلة وله تصنيف في الطعن على المحدثين يدل على كثرة إطلاعه وتعصبه، وتوفي سنة تسع عشرة وثلاث مائة وذكر المصنف في تاريخ الإسلام أنه كان داعية إلى الاعتزال، انظر: ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، م ٤، ص ٤٢٩، الذهبي، العبر في خبر من غير، م ٢، ص ٤.

(٣) وهو أبو الحسن الأشعري، ولد سنة ٢٦٠هـ - وتوفي سنة ٣٢٤ هـ علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري: مؤسس مذهب الإشاعرة، كان من الائمة المتكلمين المجتهدين، ولد في البصرة، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم، وتوفي ببغداد. قيل: بلغت مصنفاته ثلاثمئة كتاب، منها "إمامة الصديق، والرد على المجسمة، ومقالات الإسلاميين، وغيرهما الكثير، انظر: الزركلي، الأعلام، م ٤، ص ٢٦٣.

(٤) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٧٣.

من خلال ذلك، يتبين لنا أن إجماع الخوارج الذين خرجوا على عثمان وعلي وأكفروهما، والحكمين ومن رضي بحكمهما، ووجوب الخروج على الإمام الجائر، بغض النظر عن عدم اتفاقهم في غيرها، فإن أصل نشأتهم أمر سياسي في البداية، ثم صبغ بصبغة إسلامية ليتماشى مع العوام والناس جميعاً، فالأمر السياسي هو الإمامة وما يدور حولها، وأما الديني فهو تمثيل خروج علي ومعاوية عن الدين بتحكيم أرائهم، وترك حكم الله، وذلك أن جماعة منهم قالوا لعلي رضي الله عنه: "القوم يدعوننا إلى كتاب الله، وأنت تدعوننا إلى السيف، حتى قال أنا أعلم بما في كتاب الله... إلخ.

وبقوا على ذلك إلى أن خرجوا عليه بقتاله، وقولهم له لِمَ حَكَمْتَ الرجال؟ لا حكم إلا الله"^(١)، وكان ذلك كله بعد اتفاق الفريقين على الحكمين، ولذلك فإن ظهور فتن الخوارج بعد حصول الاتفاق تبين أنهم قوم أرادوا الإمامة، فقاموا بالفتن وقد بين البغدادي ذلك"^(٢).

فبتلك الطريقة الخبيثة، استغلوا هذه الفرصة للخروج على الإمام علي، ومن قبله عثمان رضي الله عنهما، وتأليب الناس عليهما وقتلهما.

وقد أيد يحيى فرغل اصطباغ السياسة بالدين عند الخوارج بقوله: "فقد لابس النشأة السياسية للخوارج رأي متعلق بالعقيدة، والحكم بالكفر والإيمان"^(٣).

وأيدته عواطف شنقارو، حيث قالت عند حديثها عن الخوارج: "ولم يقفوا في صراعهم مع علي ومعاوية عند الحدود السياسية، بل أضافوا إليها طابعا من الدين، وذلك عندما زعموا أنهم هم المؤمنون، وأن من عداهم قد مرق من الدين مروق السهم من قوسه"^(٤).

وقد ذكرت الموسوعة العربية الإسلامية استخدام العامل السياسي وخلطه بالعامل الديني، وخاصة من قراء وفقهاء ذلك العصر، واقتربهم من مُثُل الدين وقيمه وابتعادهم عن الدنيا، وكان

(١) الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ١٠٦.

(٢) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٧٥ بتصرف.

(٣) فرغل، يحيى هاشم حسن، نشأة الآراء والمذاهب والفرق الكلامية، (د.ط)، من مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية، ١٩٧٢م، ص ٧٧.

(٤) شنقارو، فتنة السلطة الصراع ودوره في نشأة بعض غلاة الفرق الإسلامية، ص ٢٨٢.

ذلك واضحا في منع علي من القتال عندما رفعت المصاحف على الرماح، ثم خروجهم عليه وتكفيره هو ومن وافقه^(١).

ويؤكد هذا القول النشار بقوله: "لقد كان ظهور الخوارج في عهد علي، وأعلنوا أن الحكم لله لا للرجال، وقد أدهم إلى هذا الأصل (التحكيم)، فقد أنكروا أن يُحكَّم علي رضي الله عنه في الحق رجلا أو رجلين، ثم فعلوا ما فعلوا.... إلخ.

ثم قاموا على محاربة بني أمية، وسرعان ما تكون مذهبهم"^(٢).

ويقول كذلك: "وقد كان العنصر السياسي في مجال الخوارج أظهر من أن يذكر"^(٣).

فالخلاف السياسي الكامن في الإمامة عند الخوارج، سببه الرئيس العصبية القبلية، وقد بين ذلك الإمام محمد أبو زهرة بقوله: "والعصبية القبلية من أسباب الخلاف، بل هي جوهره الذي فرق أمر الأمة، وقد اختلفت في أيام الرسول صلى الله عليه وسلم وذلك لأن المبدأ القائم هو: **PM**

Q **TSR** **LU**^(٤)، وبقيت على تلك الحال إلى أن جاء عصر الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه، فانبعثت قوة عنيفة، وكان لانبعثاتها أثر في الاختلاف بين الأمويين والهاشميين أولاً، ثم بين الخوارج وغيرهم، فقد كانت القبائل التي انتشر فيها مذهب الخوارج من القبائل الربعية، لا من القبائل المضرية، والنزاع بين الربعيين والمضريين معروف في العصر الجاهلي، فلما جاء الإسلام أخفاه حتى ظهر في نحلة الخوارج"^(٥).

(١) انظر: حنفي، حسن، **موسوعة الحضارة العربية الإسلامية**، ط٣، ١م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٠م، ٢م، ٦٦٤ وما بعدها..

(٢) انظر: علي سامي النشار، **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام**، ٣م، دار المعرفة الجامعية، مصر، سنة ١٩٩٩م، ١م، ص٢٣٣، باختصار.

(٣) المصدر نفسه، ص١٢١.

(٤) سورة الحجرات، آية: ١٣.

(٥) انظر: أبو زهرة، محمد، **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، (د.ط)، دار الفكر العربي، (د.س)، ص١٢-١٣، الفيومي محمد إبراهيم، **الخوارج والمرجئة**، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ٢٠٠٣م، ص٨٠-٨٣، وقد بين ما أدت إليه العصبية في رفض الخوارج التحكيم بل رفضهم إمامة علي.

ولا يظن أحد أن الاختلاف القائم بين فرق الشيعة أو الخوارج منحصر في موضوع الإمامة، على الرغم من أهميته، بل إن الأمر انتقل إلى الافتراق في مسائل عقيدة دينية.

وهذا يؤكد القول بأن العوامل السياسية هي السبب الرئيس في نشوء الفرق.

المطلب الثاني: الأسباب الدينية في نشأة الفرق عند البغدادي

بعد أن بينا الأسباب السياسية التي أشار إليها البغدادي وأدت إلى نشوء عدد من الفرق، والتي تتمثل في الإمامة، وما نشأ عنها، ثم صبغها بصبغة دينية لتتلاقى التأييد والقبول لها بين الناس، فكان الأمر في مراحله الأولى سياسياً، ثم تحول وأصبح دينياً، يُوصم من يخالفه بالكفر والضلال، ثم انتقل الأمر بعد ذلك لينحوّ منحى آخر يخالف المنهج الأول، يقوم على ظهور أفكار معينة تتصل بالدين ويظهر حولها مؤيدون، ثم تصبغ بصبغة سياسية، وذلك لضمان انتشارها ورواجها بين القوم، وهذا ما حرص عليه أصحاب الفرق وأتباعها، وسنبين هذا المنهج الجديد من خلال سرد أقوال للبغدادي ولغيره من العلماء تؤيد هذا الرأي، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل:

أولاً: بدأ البغدادي حديثه عن المعتزلة وما اتفقوا عليه من أقوال، وبخاصة في الأمور الاعتقادية، ثم انتقل الحديث عن فرقهم، فقال والواصلية: "أتباع واصل بن عطاء" (١) الغزال

رأس المعتزلة، وداعيتهم إلى بدعتهم بعد معبد الجهني (٢)، وغيلان الدمشقي (٣).

(١) هو واصل بن عطاء، أبو حذيفة، من موالى بني ضبة أو بني مخزوم المعتزلي، المعروف بالغزال -أبو حذيفة-، متكلم، أديب، خطيب، بليغ، شاعر، رأس المعتزلة ومن أئمة البلغاء والمتكلمين، يرى أن أفعال الخير من الله، وأفعال الشر من الإنسان، وأن القرآن مخلوق محدث ليس بقديم، وأن الله تعالى غير مرئي يوم القيامة، سمي أصحابه بالمعتزلة لاعتزاله حلقة درس الحسن البصري، ومنهم طائفة تنسب إليه، تسمى "الواصلية" وهو الذي نشر "الاعتزال" في الآفاق، ولد بالمدينة سنة ثمانين للهجرة، ونشأ بالبصرة، توفي سنة مئة وواحد وثلاثين للهجرة، وكان يلثغ بالراء فيجعلها غيناً، فتجنب الراء في خطابه، وضرب به المثل في ذلك، انظر: الزركلي، الأعلام، م٨، ص١٠٨.

(٢) هو معبد بن عبد الله بن عليم الجهني البصري: أول من قال بالقدر في البصرة، توفي سنة ٨٠ للهجرة، سمع الحديث من ابن عباس وعمران بن حصين وغيرهما، وحضر يوم (التحكيم) وانتقل من البصرة إلى المدينة، فشر فيها مذهبه، وعنه أخذ غيلان، كان صدوقاً، ثقة في الحديث، من التابعين، الزركلي، الأعلام، م٧، ص٢٦٤.

(٣) هو غيلان بن مسلم الدمشقي، أبو مروان: كاتب، من البلغاء: تنسب إليه فرقة "الغيلانية" من القدرية. وهو ثاني من تكلم في القدر ودعا إليه، لم يسبقه سوى معبد الجهني، توفي ١٠٥ للهجرة، الزركلي، الأعلام، م٥، ص١٢٤، ابن حجر، لسان الميزان، م٤، ص٤٢٤.

وكان واصل من منتابي^(١) مجلس الحسن البصري في زمان فتنة الأزارقة، وكان الناس يومئذ مختلفين في أصحاب الذنوب من أمة الإسلام على فرق، فرقة تزعم أن كل مرتكب لذنوب صغير أو كبير مشرك بالله، وكان هذا قول الأزارقة من الخوارج، وزعم هؤلاء أن أطفال المشركين مشركون، ولذلك استحلوا قتل أطفال مخالفيهم، وقتل نسائهم، سواء كانوا من أمة الإسلام أو من غيرهم، وكانت الصفورية من الخوارج يقولون في مرتكبي الذنوب بأنهم كفرة مشركون... إلخ.

ثم عقب بقوله: "واختلف الناس عند ذلك في أصحاب الذنوب على الوجوه الخمسة التي ذكرناها، فخرج واصل بن عطاء عن قول جميع الفرق المتقدمة، وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر، وجعل الفسق منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان، فلما سمع الحسن البصري من واصل بدعته هذه التي خالف بها أقوال الفرق قبله طرده عن مجلسه، فاعتزل عند سارية من سوارى مسجد البصرة"^(٢).

إن المتمعن في ما ذكره البغدادي يجد أن المعتزلة كانت نتاجاً لمنهج عقدي ديني بعيد عن السياسة، وهذا يتضح في خروج واصل بن عطاء عن مجلس الحسن البصري^(٣)، بسبب مسألة مرتكب الكبيرة، ثم أصبح هذا الأمر بدء ظهور المنهج الاعتزالي، وهذا ما صرح به أولمخ إليه

(١) تعني أي: الملتزمين في مجلسه.

(٢) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ١٠٥، ١١٨.

(٣) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري؛ كان من سادات التابعين وكبرائهم، وجمع كل فن من علم وزهد وورع وعبادة، وأبوه مولى زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، وأمه خيرة مولاة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وربما غابت في حاجة فيبكي فتعطيه أم سلمة، رضي الله عنها، ثديها تعلله به إلى أن تجيء أمه، فدر عليه ثديها فشربه، فيرون أن تلك الحكمة والفصاحة من بركة ذلك، قال أبو عمرو بن العلاء: ما رأيت أفصح من الحسن البصري ومن الحجاج ابن يوسف الثقفي، فقيل له: فأيهما كان أفصح قال: الحسن، وهو من كبار التابعين، وكان مولده في سنتين خلتا من خلافة الفاروق في المدينة المنورة، وتوفي في البصرة في مستهل رجب سنة عشرة ومائة من الهجرة رضي الله عنه، انظر: ابن خلكان، وفیات الأعيان، م ٢، ص ٦٩.

عدد من الباحثين^(١)، حتى أن كثيراً من علماء الفرق عندما يتحدثون عن المعتزلة يبدأ حديثهم بنفس منهج البغدادي^(٢).

ومع أن نشأة المعتزلة نشأة دينية بعيدة عن السياسة، إلا أنها خاضت غمارها، وتقلت في مضمارها، وتجولت في مسائل السياسة، كالإمامة وشروط الإمام ومن هو الأحق بها^(٣)، وما حدث في صفين والحكم على الصحابة لما صدر منهم في تلك الأثناء.

وفي ذلك يقول المسعودي: "إذا كانت المعتزلة وغيرها من الطوائف تذهب إلى أن الإمامة اختيار من الأمة، وذلك أن الله عز وجل لم ينص على رجل بعينه ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ولا اجتمع المسلمون عندهم على رجل بعينه، وأن اختيار ذلك مفوض إلى الأمة تختار رجلاً منها ينقذ فيها أحكامه، سواء كان قرشياً أو غيره من أهل ملة الإسلام وأهل العدالة والإيمان، ولم يراعوا في ذلك النسب ولا غيره، وواجب على أهل كل عصر أن يفعلوا ذلك، والذي ذهب إلى أن الإمامة قد تجوز في قریش وغيرهم من الناس هو المعتزلة بأسرها، وجماعة من الزيدية، مثل الحسن بن صالح بن يحيى ومن قال بقوله على حسب ما قدمناه من ذكرهم فيما سلف من هذا الكتاب في أخبار هشام، ويوافق على هذا القول جميع الخوارج من الإباضية وغيرهم، إلا النجدات من فرق الخوارج، فزعموا أن الإمامة غير واجب نصبها، ووافقهم على هذا القول أناس من المعتزلة ممن تقدم وتأخر، إلا أنهم قالوا: إن عدلت الأمة ولم يكن فيها فاسق لم يحتج إلى إمام"^(٤).

(١) انظر: البخيت، محمد حسن، الفرق القديمة والمعاصرة في التاريخ الإسلامي، ط ٢، ١، الجامعة الإسلامية - غزة، (د.س)، ص ٢٥٤، حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ٤، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، (د.س) م ١، ص ٣٥٦، الإمام أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ج ١، ص ١١٥، وما بعدها، وقد عدّهم من الفرق الاعتقادية، أي التي كان سبب نشوئها دينياً.

(٢) الإسفراييني، التبصير في الدين، ص ٣٦، وما بعدها، هو شفهفور بن طاهر بن محمد الإسفراييني، (أبو المظفر)، فقيه وأصولي ومفسر، من تصانيفه التبصير في الدين، توفي سنة ٤٧١هـ، من فقهاء الشافعية، انظر: الزركلي، الأعلام، م ٣، ص ٣٨٩، كحالة، عمر، معجم المؤلفين، (د.ط)، مكتبة المثنى دار أحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، (د.س)، م ٤، ص ٣٠٤.

(٣) انظر: أمين، أحمد، ضحى الإسلام، ط ٧، م ٣، مكتبة النهضة المصرية، مصر - القاهرة، (د.س)، ص ٧٥، وما بعدها، حيث ذكر مجموعة من الآراء السياسية التي نادى بها المعتزلة.

(٤) المسعودي، علي بن الحيسن بن علي (٩٥٧هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط ١، (تحقيق: عبد الأمير مهنا)، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت - لبنان، سنة ١٩٩١م، م ٣، ص ٢٤٧.

ويتضح نشأة المعتزلة بأنها دينية بغض النظر عن أصولها سواء أكانت إسلامية أم من ديانات وأفكار سابقة هي ارتباط المعتزلة بالفكر الجهمي حيث يقول راجح الكردي: "ولا أدل على الرابطة القوية، بين المعتزلة والجهمية، من أن المعتزلة لقبت بالجهمية منذ عهد المأمون، وصار الأئمة المتأخرون أمثال ابن حنبل والبخاري ثم ابن تيمية وابن القيم الجوزية يعنون بالجهمية المعتزلة"^(١)

وهذا يجعل الأمر واضحاً في بيان فكر المعتزلة الديني الذي يعدّ سبب نشوئهم.

وقد بين البغدادي كذلك تدخل المعتزلة فيما حدث من أحداث بين علي ومعاوية بقوله عن واصل بن عطاء: "وزعم أن فرقة من الفريقين -أي علي ومعاوية- فسقة لا بأعيانهم، وأنه لا يعرف الفسقة منهما، وأجازوا أن يكون الفسقة من الفريقين علياً وأتباعه، كالحسن والحسين وابن عباس وعمار بن ياسر وأبي أيوب الأنصاري وسائر من كان مع علي يوم الجمل، وأجاز كون الفسقة من الفريقين عائشة وطلحة والزبير وسائر أصحاب الجمل، ثم قال في تحقق شكه في الفريقين لو شهد علي وطلحة أو علي والزبير أو رجل من أصحاب علي ورجل من أصحاب الجمل عندي على باقة بقل لم أحكم بشهادتهما، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه، كما لا أحكم بشهادة المتلاعنين، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه، ولو شهد رجلان من أحد الفريقين أيهما كان قبلت شهادتهما"^(٢).

فالمعتزلة لم تعد مذهباً دينياً فقط، بل صبغت بصبغة سياسية، ولكننا نرى أن هناك من خالف هذا الرأي، وبين أن نشأة المعتزلة كانت سياسية محضة كأحمد أمين^(٣)، وبعض المستشرقين، أمثال المستشرق الإيطالي نلينو، والسويدي نيبيرج وغيرهم^(٤)، وسبب ربطهم نشأة المعتزلة بالعامل السياسي هو بيان أن ما حدث في صفين والجمل كان هو السبب، ويلخص الدكتور عرفان آرائهم بقوله: "وملخص رأيهم: أن منشأ الاعتزال من أصل سياسي، وأن المعتزلة الدينية أتباع واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، كانوا في الأصل استمراراً في ميدان

(١) الكردي، راجح عبد الحميد، علاقة صفات الله بذاته، ط١، دار العدوي، عمان - الأردن، سنة ١٩٨٠م، ص ٨٢.

(٢) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ١٢٠.

(٣) أمين، أحمد، فجر الإسلام، ط١٠، مكتبة النهضة المصرية، مصر، سنة ١٩٦٥م، ٢٩٠-٢٩١.

(٤) عرفان، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ص ١٠٩، حيث نقل أقوالهم في هذا الصدد.

الفكر والنظر لفئة سياسية سبقتها في الظهور هي فئة المعتزلة السياسيين، أو العاملين الذين ظهروا في حرب صفين وقبلها في معركة الجمل، وأن اسم المعتزلة لم يطلق على أتباع واصل بن عطاء الذين أنشأوا المدرسة الكلامية الجديدة للدلالة على أنهم تركوا مشايخهم القدماء من أهل السنة، وإنما أطلق للدلالة على موقفهم كناس مبتعدين محايدون عن الخصومات والمنازعات القائمة بين المسلمين^(١).

فالمعتزلة في نظر هؤلاء هي ليست وليدة واصل، بل إن أصولها تعود إلى ما دار بين الصحابة في حرب الجمل وصفين أي أن أسبابها سياسية، ثم جاء من يناهز بها من نظرة دينية، وهو واصل بن عطاء، ولكن هذا الرأي وجد معارضين من بعض الكتاب والباحثين، وذلك لأن أقوال المعتزلة الكلامية في رأيهم ليس فيها ما يثبت الأصل السياسي لنشأتهم^(٢)، وقول الأستاذ كوربان: "ولكننا إذا فكرنا ملياً في مذهب الاعتزال، وفي هذا الاختيار لرأينا أن السياسة لا تشكل سبباً كافياً لنشأتها"، بل نراه يجزم بهذا فيقول: "ومن جهة أخرى، فإن الأحداث السياسية التي تعرضت لها الأمة الإسلامية مهما عظم شأنها لا يمكن لها أن تشكل سبباً كافياً لظهور المعتزلة"^(٣).

وبين ذلك عرفان بقوله^(٤): "والرأي عندنا أن السياسة لم تشكل أساساً مهماً من أسس الاعتزال قط، بل إن الصفة الرئيسية للمدرسة كانت وظلت فكرية تأملية تحاول إيجاد أساس عقلي للعقائد الدينية، وتعمل من أجل وضع فلسفة صحيحة للدين تقاوم خطر الغزو الفكري الذي تعرض له الإسلام من أهل الأديان والملل المختلفة التي فتح الإسلام بلادها.

ولكن الذي أثر في المعتزلة من حيث تعلقها بالسياسة هو ما أخذوه من فكر الخوارج، وهذا يبين التأثير الكبير الذي حصل في صفوفهم من أفكار الخوارج"^(٥).

(١) المصدر نفسه، ص ١٠٩، وما بعدها.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٢، حيث ذكر هذا القول نقلاً عن فلز (سوسنة ديفد)، مقدمة كتاب طبقات المعتزلة.

(٣) كوربان، هنري، تاريخ الفلسفة الإسلامية، ط ٢، (ترجمة: نصير مرو، حسن قبيسي، تقديم ومراجعة: الإمام موسى الصدر، الأمير عارف تامر)، عوידات للنشر والطباعة، بيروت - لبنان، ص ١٧٢-١٧٣.

(٤) بخيت، الفرق القديمة والمعاصرة في التاريخ الإسلامي، ص ٢٥٥.

(٥) عرفان، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ص ١١٢-١١٣.

ويظهر في كثير من الأحيان أن المذاهب الدينية تتطلق في فترة من الفترات لتكون سياسية وفكراً تتادي به الدولة، ويتضح ذلك من خلال قيام المأمون بمناذاته بأفكار المعتزلة، وجعلها هي المنهج المتبع، وحمل الناس عليه قهراً وكذلك الأمر في خلافة المعتصم بالله^(١).

وهذا يبين أن الاعتزال مر بمراحل متعددة بين الضعف والانتشار حسب التصاقه بالسياسة وبعده عنها، فالفكر الاعتزالي كان له انتشار كبير في أيام الفترة البويهية التي استمرت ثمانية عشر عاماً من (٣٧٦ - ٣٨٥هـ)، وذلك أن صاحب بن عباد كان يتعلم الاعتزال عن طريق والده الذي ألف كتاباً في أحكام القرآن سلك فيه منهج المعتزلة، وتأثر كذلك أثناء سني تطوره بشيوخ المعتزلة، حتى تخرج عليهم وصار واحداً من ألمع أساتذتهم، وصار يستخدم نفوذه في نصرة الاعتزال والتبشير به، فدخل الناس في رغبة في المال وطمعا في الجاه^(٢)، والشهرستاني من الموافقين على تمتع المعتزلة بالسلطة والنفوذ بسبب اعتناق بعض الخلفاء هذا الفكر^(٣).

وأقول في نهاية المطاف إن المعتزلة نشأوا نشأة دينية، وذلك بسبب ما حصل مع واصل بن عطاء شيخ هذه الطائفة، أما ما قيل من أن عوامل نشأتها سياسية ترجع إلى أحداث الجمل وصفين، فأقول إن هذا غير صحيح، لأن كثيراً من الصحابة اعتزلوا تلك الأحداث، ولم يشاركوا فيها، فهل يعقل أن يكون هؤلاء الصحابة من المعتزلة كفرقة!

قد يكونون سموا معتزلة لاعتزالهم الفتنة وبعدهم عن الأحداث، ولكن الذي أراه أن ما حصل بين الصحابة وظهور مسألة التكفير لمرتكب الكبيرة التي نادى بها الخوارج وانتشار الآراء فيها، هو سبب ظهور فرقة المعتزلة، فيكون العامل السياسي عاملاً فرعياً بعيداً نوعاً ما، بل إنه أصبح بعد ذلك ملاصقاً للمعتزلة من حيث القوة والضعف، أما العامل الديني فهو الفاصل والقاسم في تكوين هذا الفكر، على الرغم مما تعلق به من أفكار أخرى بعد ذلك، وما كان من أمر السياسة وتأثر المعتزلة بها عن طريق الإمامة وغيرها فإن سببه الوحيد هو التأثير بالخوارج وما نجم عنها من أفكار.

(١) ابن كثير، اسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، ٧م، (عناية وتخريج الأحاديث: محمد بيومي، عبدالله المنشاوي، محمد رضا مهنا)، مكتبة الإيمان، المنصورة، ٥م، ج ١٠، ص ٦٤٢/٦٣٩.

(٢) عرفان، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ص ١١٩.

(٣) الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٩٢.

ثانياً: عندما ذكر البغدادي آراء المرجئة نراه يبين أقسامها، وأن هناك ما يتبع للمعتزلة، ومنها ما يتبع للجهمية، وأما التي بينها فهي الخارجة عن الجبرية والقدرية، فسار على تبيين آرائها وأفكارها وذلك بقوله: "والصنف الثالث منهم خارجون عن الجبر والقدرية، وهم فيما بينهم خمس فرق؛ اليونانية والغسانية والثوبانية والتومنية والمريسية، وإنما سموا مرجئة، لأنهم آخروا العمل عن الإيمان، والإرجاء بمعنى التأخير، يقال أرجيت وأرجأته إذا أخرته..... الخ، والفرق الخمس التي ذكرناها من المرجئة تضل كل فرقة منها أختها، ويضلها سائر الفرق.... الخ"^(١)، ثم انتقل ليعين اختلاف هذه الفرق في مسألة الإيمان، وكذلك مرجئة القدرية.

والمتبادر للذهن من كلام البغدادي أن هذه الفرقة نشأتها دينية، وأنها لم تتعرض للسياسة مطلقاً، وقد بين ذلك من حيث أن النشأة دينية الإمام محمد أبو زهرة، حيث ذكرها من الفرق التي تعدّ من المذاهب الاعتقادية، وبين ذلك بقوله: "هذه الفرقة نشأت في وسط شاع فيه الكلام في مرتكب الكبيرة، أهو مؤمن أم غير مؤمن؟ فالخوارج قالوا كافر، والمعتزلة قالوا غير مؤمن وقد يسمى مسلماً، والحسن البصري وطائفة من التابعين قالوا إنه منافق، لأن الأعمال دليل على الإيمان، وليس اللسان دليلاً على الإيمان، وقال الجمهور من المسلمين هو مؤمن عاص أمره بيد الله، إن شاء عذبه بقدر ذنبه، وإن شاء عفا عنه برحمته، وفي وسط هذا الاختلاف جهرت هذه الفرقة بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة"^(٢).

فنشوء المرجئة قريب جداً من نشوء المعتزلة، وإن كان سبب ما وقع من خلاف حول مرتكب الكبيرة منشؤه السياسة المتمثلة فيما دار بين الصحابة من خلاف.

والخلاف في نشوئها سياسية أم دينية واقع بين الباحثين^(٣)، كما هو في المعتزلة، ولكني أقول إلى أن الإرجاء كفكر له منادوه ومبلغوه لم يلاق هذا الرواج إلا عندما ظهر من حيث إرجاء العمل، وأنه لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وكان هذا الأمر نتيجة لما حدث بين الصحابة رضوان الله عليهم.

(١) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٢٠٢، باختصار.

(٢) أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ج ١، ص ١٤١.

(٣) انظر: أمين، فجر الإسلام، ٢٧٩، الفيومي، الخوارج والمرجئة، ص ١٣٠، وما بعدها.

حتى أن بعض الخلفاء، وخاصة من بني أمية استحسنوا هذا الفكر لما يقوم على عدم التكفير بين المسلمين والحكم عليهم بالضلال والفسق، وفي ذلك خدمة كبيرة للسياسة، ولو من جهة غير مباشرة، وذلك بجعل أصحابها محايدين، لا ضد الدولة ولا معها، ونتيجة هذا فقد كانوا ينظرون إلى معاوية وصحبه نظرتهم إلى علي وصحبه، ويرون مهادنة بني أمية صحيحة، وأن خلفاءهم مؤمنون لا يصح الخروج عليهم، وتصح الصلاة وراءهم، وغيرها من الأمور التي يرضاها أمراء بني أمية وغيرهم^(١).

والذي يجعل الأمر جلياً من أن الفكر الإرجائي كان له مكانة عند بني أمية هو أنه أفل نجمه بعد زوال ملك بني أمية^(٢).

المبحث الثاني: عوامل نشأة الفرق عند الشهرستاني

سار الشهرستاني في كتابه على أساس بيان آراء الفرق من دون بيان أو توضيح لرأيه في ذلك، على العكس الكامل مما وجدناه عند البغدادي في بيان الآراء ونقدها وتوضيح رأيه فيها، وقد أجمل الشهرستاني أسباب نشوء الفرق في مقدمة كتابه، وأن أسبابها ترجع إلى موضوع الإمامة، إذ يقول: "وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة"^(٣).

وهذا يبين لنا أن السياسة التي تتمثل في الإمامة هي سبب الخلاف والفرقة بين المسلمين، وذلك لأن كل ما حدث من خلافتين وفرق سببه الإمامة، ويقول الإمام أبو زهرة: إن جميع المذاهب والفرق السياسية، أي التي كان العمل الرئيسي في نشوئها هو السياسة، كلها تدور حول الخلافة، وهي الإمامة الكبرى^(٤).

ولا يظن أن هناك تناقضاً بين ما قلناه سابقاً من أن هناك فرقا نشأت نشأة دينية، وبين ما يقوله الشهرستاني، وذلك لأن هناك عوامل مباشرة في نشأة الفرق وعوامل غير مباشرة، فأحياناً

(١) انظر: أمين، ضحى الإسلام، م ٣، ص ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٢) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي، ص ٣٥٤.

(٣) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ١٣.

(٤) أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ج ١، ص ٢١.

تكون العوامل المباشرة هي العوامل السياسية، مثلما حصل مع الشيعة والخوارج والتي تتمثل في الإمامة وغيرها، ولذلك نقول إن سبب النشأة سياسي، مع التوضيح أن للعامل الديني دوراً كذلك ولو من جهة ما، وأحياناً تكون العوامل المباشرة دينية كما حصل مع المعتزلة، مع بيان أن هناك عوامل سياسية ساعدت في ظهور العامل المباشر ولو من جهة أخرى، وهذا الأمر يدفع التناقض المتوهم.

والخلاصة في الأمر، أنه يجب التنبيه إلى أن الخلاف السياسي، أو المذاهب السياسية، قد ابتدأت سياسية تنزع منزعا سياسياً، ولكن طبيعة السياسة الإسلامية ذات صلة بالدين وهو قوامها ولبها، جعل المذاهب السياسية تحوم مبادئها حول الدين، فنقترب منه أحياناً، وتبتعد عنه أخرى بتخريجات فيها انحراف عن مبادئه، وأن المذاهب السياسية ذاتها تعرضت لبحوث أخرى تتعلق بأصول الدين حول الإيمان والاعتقاد، فكان لها رأي قائم في الاعتقاد والإيمان.

ولم تقف عند حد الاعتقاد بل تجاوزته إلى آراء في الفروع، فكان للمذاهب السياسية بحوث كاملة في الفروع، ولعله بذلك أبقى أثراً كبيراً في التاريخ من المذاهب السياسية البحتة^(١).

والأمر هذا مشابه كثيراً للمذاهب الدينية، بحيث أصبح لكل مذهب ديني نظريته السياسية التي لا يمكن أن ينفك عنها، لما للدين من ترابط مع جميع مناحي الحياة، سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وبذلك لا يمكن فصل الدين عن السياسة بأي حال من الأحوال، بل ألقت كتب^(٢)، في السياسة الشرعية تبين هذا.

المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الكتابين:

إن الناظر فيما ذكرناه سابقاً، يرى أن هناك تشابهاً واختلافاً في منهجي الإمامين في بيان عوامل نشأة الفرق، وسنذكر هذه الأوجه بشكل سريع ليتنبه القارئ لذلك:

(١) المصدر نفسه، ص ٣٦، بتصريف واختصار.

(٢) انظر: ابن القيم، شمس الدين ابن القيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، (تحقيق: محمد جميل غازي)، طبعة القاهرة، سنة ١٩٧٧م، ص ٥٠.

أولاً: أوجه التشابه بين الكتابين:

لم يذكر البغدادي أسباباً واضحة لنشوء الفرق، ولكننا استنبطنا من خلال كلامه عن الفرق تلك الأسباب التي تتنوع بحسب حديثه عنهم، وقد جعل هناك أسباباً سياسية وأسباباً دينية، قامت على أساسها تلك الفرق، ويتضح ذلك في فرق الخوارج والشيعة التي كان السبب الرئيسي في النشوء هو العامل السياسي، وهذا المنهج توافق فيه مع الشهرستاني الذي جعل أسباب الخلاف والتفرق هو العامل السياسي كما بينا سابقاً.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين الكتابين:

لم يذكر البغدادي أسباباً واضحة لنشأة الفرق، ولكننا استنبطنا من خلال كلامه عن الفرق تلك الأسباب التي تتنوع بحسب حديثه عنهم، بعكس الشهرستاني الذي بين أن الأسباب التي أدت إلى نشوء الفرق هي أسباب سياسية تتعلق بالإمامة.

ولا بد أن أبين أن الخلاف الذي قام بين المسلمين جميعاً، وما ساروا عليه من فرقة وتناحر سببه الحقيقي ومصدره الأول هو موضوع الإمامة وما دار عليها من خلاف، وخاصة بعد مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه وأرضاه، ثم ما دار بين الصحابة من خلاف في معركة الجمل وصفين، وقد ذكر البغدادي أن هذه الأمور بقي الخلاف فيها قائماً بين المسلمين، ولكنه عند النظر إلى نشوء الفرق نرى أن الأسباب التي أدت إلى نشوئها ليست سياسية بحتة، بل ظهرت أسباب أخرى مثل الأسباب الدينية والقبلية، قامت عليها فرق ومعتقدات جديدة، والله تعالى أعلم.

الفصل الثالث: منهج كل من البغدادي والشهرستاني في كتابيهما

المبحث الأول: منهجهما في التأليف

المطلب الأول: منهج البغدادي في تقسيم الكتاب وترتيبه ومسلكه فيه

المطلب الثاني: منهج الشهرستاني في تقسيم الكتاب وترتيبه ومسلكه فيه

المبحث الثاني: منهج كل من الإمامين في عرض آراء الفرق ونقدها

المطلب الأول: منهج البغدادي في عرض الآراء ونقدها

المطلب الثاني: منهج الشهرستاني في عرض الآراء ونقدها

المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين المنهجين في عرض الآراء ونقدها

المطلب الأول: أوجه التشابه بين المنهجين

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين المنهجين

الفصل الثالث: منهج كلا من البغدادي والشهرستاني في كتابيهما

سار كلٌّ من البغدادي والشهرستاني في تأليفهما لكتابيهما في الفرق على منهج معين في بيان الفرق والمذاهب وعرض وآرائها، وسنبين في هذا الفصل منهج كل منهما في تأليفه للكتاب من حيث: التأليف؛ ترتيباً وتقسيماً ومسلكاً، ومن حيث عرض آراء الفرق ونقدها، وسنبين أوجه التشابه (الاتفاق) والاختلاف بين منهجيهما، وعلى الله الاتكال.

المبحث الأول: منهجهما في التأليف

المطلب الأول: منهج البغدادي في تقسيم الكتاب وترتيبه ومسلكه فيه: -

لقد قام البغدادي بتأليف مجموعة من المؤلفات التي تتحدث عن الفرق وعقائدها وما يتعلق بها وكان له منهج وطريقة يسير عليها في هذه المؤلفات، وكتابه الفرق بين الفرق يعدُّ من أهم الكتب التي تحدثت في هذا المضمار، والذي جاء تأليفه بناء على طلب مجموعة من تلامذته؛ لتبيين الدين القويم والمنهاج السليم.

وقد قسم كتابه خمسة أبواب كما بين ذلك في المقدمة، وذلك ليسهل على الإنسان البحث في محتوى هذا الكتاب، وسأقوم في هذا المطلب -بمشيئة الله- بعرض هذه التقسيمات التي ذهب إليها وترتيبه لها وذكر مسلكه فيها.

أولاً: منهج البغدادي في تقسيم الكتاب وترتيبه:

قسم البغدادي كتابه إلى أبواب متعددة لتوضيح ما يريد من أفكار، وإليك عرض هذه الأبواب بشكل مجمل مع مقارنته بغيره من كُتّاب الفرق.

الباب الأول: بين فيه الحديث المأثور في افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، وهو فيما رواه أبو هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله عليه الصلاة والسلام: "افتترقت اليهود

على إحدى وسبعين فرقة وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة^(١).

وقد جعل البغدادي هذا الحديث هو الميزان الذي لا يجوز العبث فيه في عدد هذه الفرق وذكرها وتحديد عددها، وقد ذكر مجموعة من الأحاديث والأقوال عن النبي عليه الصلاة والسلام والخلفاء الراشدين تبين ذلك.

ونجد على الطرف الآخر من رد الحديث ولم يأخذ به لما فيه من تحديد عدد الفرق الضالة في عدد محدد تنحصر فيه ، ولا أريد أن أطيل في الحديث عن هذا الموضوع، لأننا سنتحدث عنه بشكل مفصل في مبحث مستقل^(٢).

وسنذكر من باب الاختصار عددا من العلماء الذين سار البغدادي على نهجهم أو ساروا على نهجه في ذلك، ليتبين أن البغدادي ليس هو الوحيد الذي حصر نفسه عند حديثه عن الفرق وتعدادها بهذا الحديث:

الأول: الملطي^(٣)، صاحب كتاب التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، ويعتبر هذا الكتاب من أقدم الكتب في الملل حيث يعد له السبق في ذلك، وهذا يسوقنا إلى أن البغدادي ليس أول من سار على بيان الفرق عن طريق الحديث المأثور، وقد ذكر الملطي في مقدمة كتابه اعتماده على حديث الافتراق وتحديد الفرق بأسمائها إلى أن يوصلها إلى ثلاث وسبعين فرقة، ويبين الفرقة الناجية، فقال:

(١) ابن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ج ١٤، ص ١٤٠، باب ذكر افتراق اليهود والنصارى فرقا مختلفة، وقد علق عليه شعيب الارناؤوط بقوله حديث حسن، وقد ذكر الحديث بروايات أخر منها قوله صلى الله عليه وسلم: " افتقرت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة" وقد وراه أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، كتاب سنن أبي داود، ط ١، ص ٥، (تحقيق: محمد عواملة)، مؤسسة الريان، لبنان - بيروت، ١٩٩٨م، ص ٥، ١٨٤، حديث رقم (٤٥٨٦)، كتاب السنة، باب شرح السنة وقد علق عليه الألباني بقوله حديث صحيح، ورواه الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير، ط ١، ص ٢٠، (تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي)، مكتبة العلوم والحكم، العراق - الموصل، سنة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م، ص ٨، ٢٧٣، حديث رقم ٨٠٥١.

(٢) انظر ص ١٣٥ وما بعدها من هذه الرسالة.

(٣) محمد بن أحمد بن عبد الرحمن ، أبو الحسين الملطي العسقلاني: عالم القراءات، من فقهاء الشافعية: من أهل "مطبة" نزل بعسقلان، وتوفي بها، له تصانيف في الفقه وغيره، منها " التنبيه والرد على أهل الاهواء والبدع، توفي سنة ٣٧٧هـ، الزركلي، الأعلام، م ٥، ج ١٠، ص ١٨٥.

"وأنا أذكر لك في هذا الجزء الثالث الفرق الاثنتين والسبعين فرقة ومن هي بأسمائها، وما تنتحل من كفرها وعدوانها، وأنها بانتحالها وفعالها في النار؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم، عند ذكره الأمم فقال: "افتترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة؛ فرقة ناجية وسبعون في النار، وافتترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة فرقة ناجية وإحدى وسبعون في النار فذكر ناجية اليهود من أصحاب موسى عليه السلام، والحواريين من المسلمين من أصحاب عيسى عليه السلام، وقال بعد ذلك "وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة واحدة ناجية واثنان وسبعون في النار، فقليل من الناجية يا رسول الله قال: ما أنا وأصحابي عليه اليوم، وقال: عليكم بالسواد الأعظم" (١).

ثم بين غلطهم وغلطهم - أي أصحاب البدع - وبين أنهم خرجوا عن الحق بقوله:

وأنت أيها المبتدع لا ترضى بذلك ولا تقبل أمره عليه السلام، وقال أيضا: "لا تجتمع أمتي على ضلالة" وسماهم الصادقين، وأنت تكفر الصحابة كلهم إلا سلمان وعمارا والمقداد وأبا ذر رحمهم الله فمن ذلك على هذا وأي علم نطق به وأي سبيل إلى هذا غير الهوى والكفر المحض وإنا لله وإنا إليه راجعون" (٢).

ثانياً: الإمام الإسفراييني، صاحب كتاب التبصير في الدين، وقد سار على النهج الذي اتخذه كثير من كتاب الفرق والمقالات من حصر حديثهم عن عدد الفرق بالحديث المأثور، حيث ذكر في المقدمة حديث الافتراق وذكر الأدلة من أقول الصحابة في بيان ذلك ثم عقب بعد ذلك بقوله: "اعلم أن الله حقق في افتراق هذه الأمة ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم من افتراق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، واحدة منها ناجية، والباقيون في النار.

فأما الاثنان والسبعون فعشرون منهم الروافض... إلخ" (٣).

ثم أكمل حديثه في عد الفرق إلى أن أوصلها إلى اثنتين وسبعين فرقة، وختم هذه الفرق بالفرقة الناجية، حيث قال: "والفرقة الثالثة والسبعون هي الناجية، وهم أهل السنة والجماعة من

(١) لم أجد هذا الحديث بنفس الصيغة في كتب الحديث والآثار.

(٢) الملطي: أبو الحسن محمد بن أحمد الملطي الشافعي (ت ٣٧٧هـ)، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، تقديم وتحقيق: محمد زاهد الكوثري، مكتبة المتنبي، بغداد، ١٩٦٨م، ص ١٢-١٣.

(٣) الإسفراييني، أبو المظفر الإسفراييني (ت ٤٧١هـ)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، ط ١، ١م، (تحقيق: محمد زاهد الكوثري)، مطبعة الأنوار، ١٩٤٠م، ص ١٥-١٦.

أصحاب الحديث والرأي، وجملة فرق الفقهاء الذين اختلفوا في فروع الشريعة التي لا يجري فيها التبري والتكفير، وهم من أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عنهم بقوله: الخلاف بين أمتي رحمة^(١)، والله ولي العصمة من كل إلحاد وبدعة^(٢).

ومن هذا الكلام يتبين لنا أن الملطي والإسفراييني اعتمدا وبشكل أساسي على حديث الافتراق، وبذلك لم يكن البغدادي بدعا من أصحاب المقالات والفرق في ذلك.

الباب الثاني من أبواب الكتاب: حيث خصص هذا الباب أو الفصل للحديث عن كيفية افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، وبيان المعنى الجامع للفرق في اسم ملة الإسلام.

وقد جعله مختصراً، وذلك لحديثه بشكل مفصل عن الفرق في مبحث آخر، ولكن كان هدفه في هذا الفصل إعطاء القارئ لمحة عن المسلمين الذين يدخلون تحت ملة الإسلام، وعن أسماء الفرق بشكل عام، وما تفرقت إليه دون الخوض في التفاصيل.

لقد ذكر البغدادي في هذا الباب آراء بعض العلماء وبعض الفرق في ما يجمع الفرق تحت اسم ملة الإسلام، وبعد ذكر كل رأي يقوم بدحضه ونقضه، إلى أن ذكر الرأي الصحيح والراجح الذي ذهب إليه بقوله:

"والصحيح عندنا أن أمة الإسلام تجمع المقرين بحدوث العالم، وتوحيد صانعه، وقدمه، وصفاته، وعدله، وحكمته، ونفي التشبيه عنه، ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم ورسالته إلى الكافة، وتأييد شريعته، وبأن كل ما جاء به حق وبأن القرآن منبع أحكام الشريعة، وأن الكعبة هي القبلة التي تجب الصلاة إليها، فكل من أقر بذلك كله ولم يشبهه ببدعة تؤدي إلى الكفر فهو السني الموحد"^(٣).

(١) ذكره العجلوني في كتابه كشف الخفاء وقال رواه البيهقي في المداخل بسند منقطع عن ابن عباس بلفظ قريب وهو "اختلاف اصحابي لكم رحمة"، انظر: العجلوني، إسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١٦٢٢م)، كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما اشتهر على السنة الناس، ٢م، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، مكتبة الغزالي، دمشق، م ١، ص ١٥٣، حديث رقم ١٥٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٣) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ١٣-١٤.

ثم بين الرأي في هؤلاء الذين ضمهم اسم ملة الإسلام إذا وقعوا في البدع الشنيعة، وفصل القول فيهم كما يأتي بقوله:

"وإن ضم إلى الأقوال بما ذكرناه بدعة شنعاء تُظر: فإن كان على بدعة الباطنية أو البيانية أو المغيرة أو الخطابية الذين يعتقدون إلهية الأئمة أو إلهية بعض الأئمة، أو كان على مذاهب الحلول، أو على بعض مذاهب أهل التناسخ أو على مذهب الميمونية من الخوارج الذين أباحوا نكاح بنات البنات وبنات البنين أو على مذهب اليزيدية من الاباضية في قولها بان شريعة الإسلام تتسخ في آخر الزمان أو أباح ما نص القرآن على تحريمه، أو حرم ما أباحه القرآن نصا لا يحتمل التأويل فليس هو من أمة الإسلام ولا كرامة له"^(١).

وأما إذا كانوا أصحاب بدعة فيها خطأ، وليست فاحشة في نظرهم فذكر فيهم رأيه فقال:

"وإن كانت بدعته من جنس بدع المعتزلة أو الخوارج أو الرافضة الإمامية أو الزيدية أو من بدع النجارية أصحاب الحسين بن محمد النجار من المعتزلة، أو الجهمية أو الضرارية أو المجسمة فهو من الأمة في بعض الأحكام وهو جواز دفنه في مقابر المسلمين، وفي ألا يمنع حظه من الفياء والغنيمة إن غزا مع المسلمين، وفي ألا يمنع من الصلاة في المساجد، وليس من الأمة في أحكام سواها"^(٢).

ثم ذهب البغدادي إلى الأحكام التي لا يجوز لأهل السنة والجماعة القيام بها وممارستها مع أصحاب البدع التي لا تعد فاحشة فقال: "وذلك ألا تجوز الصلاة عليه، ولا خلفه، ولا تحل ذبيحته، ولا نكاحه لامرأة سنية، ولا يحل للسني أن يتزوج المرأة منهم إذا كانت على اعتقادهم، وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه للخوارج: علينا ثلاث لا نبذوكم بقتال، ولا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، ولا نمنعكم من الفياء ما دامت أيديكم مع أيدينا، والله أعلم"^(٣).

(١) المصدر نفسه، ص ١٣-١٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤، أما بالنسبة للحديث: فعن سلمة بن كهيل عن كثير بن نمر قال: بينا أنا في الجمعة وعلي رضي الله عنه على المنبر إذ قام رجل فقال لا حكم إلا لله ثم قام آخر فقال لا حكم إلا لله ثم قاموا من نواحي المسجد فأشار إليهم علي رضي الله عنه بيده اجلسوا نعم لا حكم إلا لله كلمة يبتغي بها باطل حكم الله ننظر فيكم ألا إن لكم عندي ثلاث خصال ما كنتم معنا لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ولا نمنعكم فياء ما كانت أيديكم مع أيدينا ولا نقاتلكم حتى تقاتلوا ثم أخذ في خطبته وروي بعض معناه من وجه آخر عن

وبعد أن بين الرأي الذي ذهب إليه فيمن يدخل تحت مسمى الإسلام، انتقل في نفس هذا الباب للحديث عن كيفية اختلاف الأمة وتحصيل عدد فرقها التي قررهما من خلال اعتماده على حديث الافتراق، حيث ساق الخلافات التي حدثت بين المسلمين من وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلى أن تفرقت إلى ثلاث وسبعين فرقة، وبين أن بعض هذه الخلافات مات في وقته؛ بخلاف الصحابة حول دفن رسول الله وغيرها، ومنه ما هو باق زمنًا طويلًا مثل؛ مسألة الإمامة، وشأن علي وأصحاب الجمل ومعاوية وأهل صفين وما تبعها من أحداث، وبيان الفرق التي نشأت بسبب هذه الخلافات بالجملة دون الخوض في تفصيل عقائدها^(١).

ومن خلال النظر إلى منهج الأشعري في مقالاته، حيث بين في بداية كتابه الخلافات التي فرقت الأمة إلى فرق وأحزاب يكفر بعضها بعضًا مع ذكر هذه الفرق بالجملة^(٢)، نرى أن البغدادي سار على منهج الأشعري.

أما الباب الثالث من أبواب هذا الكتاب: فقد تحدث البغدادي فيه عن الفرق، ومقالاتها، وأفكارها، وفضائحتها، مع نقد هذه الأفكار وبيان بطلانها.

وقد سار فيه على خلاف الفصل السابق من ذكر الفرق مع عدم الخوض في أفكارها، حيث قسم هذا الباب إلى ثمانية أقسام، بين فيه أصولها وما تفرقت عنها، وفي هذا الباب نرى أن أصول الفرق عند البغدادي هي عشر أساسية هي:

الروافض، والخوارج، والمعتزلة (القدرية)، والمرجئة، والنجارية، والضرارية، والبكرية والجهمية، الكرامية، المشبهة، مع أنه عد ثلاث فرق في فصل واحد^(٣).

عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله عنه، أبو بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، سنن البيهقي الكبرى، (د.ط)، ١٠م، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا)، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٩٩٤م، ٨م، ص ١٨٤، حديث رقم (١٦٥٤٠).

(١) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ١٥، وما بعدها.

(٢) للإستزادة انظر: الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٣٠هـ)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، (د.ط)، ٢م، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، مكتبة النهضة المصرية، مصر - القاهرة، ص ٣٤ وما بعدها.

(٣) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، وقد ذكر ذلك في مقدمة كل فصل من فصول الأبواب التي بين فيها الفرق.

ثم تحدث عن هذه الفرق بشكل مستقل، وبين أفكارها التي تفرقت عنها، وسأخذ مثالا بشكل سريع يعرض لنا منهج البغدادي في هذا الفصل:

تحدث البغدادي عن فرقة الرافضة كفرقة رئيسية في بداية الأمر، ثم قام بتقسيم الروافض إلى فرق، فقال: "في بيان مقالات فرق الرفض؛ قد ذكرنا قبل هذا أن الزيدية منهم ثلاث فرق، والكيسانية منهم فرقتان، والإمامية منهم خمس عشرة فرقة، ونبدأ بذكر الزيدية ثم الإمامية ثم الكيسانية على الترتيب إن شاء الله عز وجل"^(١).

ثم شرع بعد ذلك في ذكرها فرقة فرقة، وذكر الفرق التي تفرقت عنها، وذكر آراءها ونقدها، ثم ذكر ما تجتمع فيه هذه الفرق وما تختلف فيه، وإذا رأى في أفكارها خطاً حكم عليهم بالكفر أو غيره^(٢).

وهذا هو ما سار عليه البغدادي في باقي هذا الباب، وقد رأيت أن الإسفراييني قد سار بمنهج متقارب جدا مع البغدادي، حيث يتضح ذلك في الباب الثالث من كتاب التبصير في الدين تفصيل مقالات الروافض وبيان فضائحهم^(٣).

الباب الرابع من أبواب الكتاب: وقد تحدث فيه البغدادي عن الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منه، والناظر فيه يرى أن هناك ارتباطاً بين الباب الثاني والباب الرابع من حيث الحديث عن الذين يشملهم اسم ملة الإسلام.

وقد جعل البغدادي هذا الباب يدور حول اختلاف المتكلمين فيمن يعد من أمة الإسلام وملته^(٤)، وقد بين أن عدد هذه الفرق يصل إلى عشرين فرقة قد تنشعب كل فرقة منها إلى أخرى^(١).

(١) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ١٩.

(٢) للاستزادة المصدر نفسه، ص ٢٠ وما بعدها.

(٣) انظر: الإسفراييني، التبصير في الدين، ص ١٦ وما بعدها، حيث بين ذلك في أكثر من باب من أبواب كتابه حتى أن القارئ يرى وكأن أحدهما اعتمد على الآخر في كتابه، وذلك لأن الإسفراييني توفي بعد البغدادي بخمسين سنة وقد يكون البغدادي من شيوخه، ولكني ولم أجد من بين ذلك بقينا ولكن التوافق الكبير بين الكتاب يؤكد ما أقول به، ومن أراد الاستزادة فاليقارن بين الكتابين، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

(٤) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٢٣٠.

والطريق الذي سار عليه البغدادي لتحديد هذه الفرق هو ما وضعه العلماء من شروط وقواعد اعتمدها -بينتها سابقاً^(٢) - فمن خرج عنها فهو ليس من الإسلام في شيء، وإن انتسب إليه ظاهراً.

وقد قام في هذا الباب من كتابه بذكر هذه الفرق العشرين، وما تفرق عنها، وبيان خروجها عن ملة الإسلام بالدليل والبرهان، وذلك بذكر أفكارها وبيان موافقتها لأقوال الكفرة والملاحدة.

ومثال ذلك: ذكر فرقة السبئية وقولها بألوهية علي رضي الله عنه، وأن الرعد صوته، والبرق سوطه، إلى غير ذلك من الأفكار المخرجة من الملة^(٣).

وقد سار الإسفراييني على منوال البغدادي في ذلك حيث ذكر هذه الفرق في فصل بين فيه خروجها عن مسمى الإسلام ببيان أفكارها واعتقاداتها^(٤)، مع اختلاف بسيط في الترتيب، وهذا يبين اعتماد علماء الفرق في حديثهم عنها بعضهم على بعض، وذلك أن الإسفراييني توفي بعد البغدادي بخمسين سنة.

أما الباب الخامس من أبواب الكتاب وهو الباب الأخير، فقد خصصه البغدادي للحديث عن الفرقة الناجية وهم أهل السنة والجماعة، وتحقيق النجاة لها بذكر أفكارها ومعتقداتها، وأوصافها، ومحاسنها وكل ما يتعلق بها^(٥).

وقد رأيت أن صاحب التبصير خصص مبحثاً مستقلاً للحديث عن هذه الفرقة الناجية وما يتعلق بها كالبغدادي، وذلك يؤكد التطابق بينهما في الطرح^(٦).

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٣٢.

(٢) انظر: ص ٦٥، من هذا البحث.

(٣) للإستزاده انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٢٣٣ وما بعدها، حيث ذكر فكار هذه الفرقة وغيرها من الفرق كالبيانبة، والمغبربة والحلاعبة.

(٤) انظر: الإسفراييني، التبصير في الدين، ص ٧١.

(٥) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٣١٢ - ٣٢٢.

(٦) انظر: الإسفراييني، التبصير في الدين، ص ٩١ وما بعدها.

ومما سبق من بيان كيفية تقسيم البغدادي لكتابه الفرق بين الفرق، وجمع أفكاره وتوضيحها وجعلها في أبواب يتضح للباحث أنه تميز في كتابه بحسن الترتيب والتنظيم لآراء الفرق والتقسيمات المتعلقة بها، فالناظر إلى كتابه يرى أنه بدأ بحديث الافتراق وبيان الروايات فيه، ثم ذكر الفرق على الجملة ليعطي للقارئ لمحة عن أسمائها دون الخوض في التفاصيل، ثم انتقل في الباب التالي إلى الحديث عنها لكن ببيان أفكارها وفصاحتها مع نقده لها ليحقق الحق ويبطل الباطل.

بعد أن عرف القارئ في بداية كتابه بالأصول التي تجعل المسلم تحت مظلة الإسلام، انتقل إلى تفصيل القول ببيان الذين خرجوا عن هذه الأصول فارتفعت عنهم مظلة الإسلام، وكيف ارتفعت عنهم، ثم ختم بالفرقة الناجية، ليتضح للقارئ بعد الاطلاع على الفرق الضالة من هي التي يجب اتباعها والسير على خطاها.

ولا بد أن نبين أن المقدمات التي قدمها في كتابه تعد خلاصة لبقية ما في الكتاب.

والمتمعن في عنوان كتاب البغدادي يجد أن البغدادي قد اقتصر في حديثه عن الفرق الإسلامية سواء أخرجها من الإسلام أم لا، ولم يتحدث عن الملل والأديان الأخرى كمباحث مهمة، وهذا هو منهج البغدادي الذي سار عليه عدد من علماء الفرق، بخلاف بعض الكتاب الذين ضموا إلى حديثهم عن الفرق، الحديث عن الأديان والملل الأخرى.

ثانياً: مسلك البغدادي في تقسيم الكتاب وعرضه:

لقد سار كتاب الفرق والأديان عند حديثهم لهذه الفرق وترتيبهم لها على طريقتين^(١):

الأولى: وضع المسائل أصولاً ثم إيراد مذهب الطائفة أو الفرقة.

الثانية: وضع الرجال وأصحاب المقالات أصولاً ثم إيراد مذاهبهم مسألة مسألة.

ومن خلال ما كتبه البغدادي عن الفرق ومقالاتها في كتابه يظهر أنه سار على الطريقة الثانية، ويتضح منهجه هذا عند حديثه في بداية كل فرقة سواء أكانت أصيلة أم فرعاً لأصل وقد سار عدد من الباحثين على هذا الأمر^(١).

(١) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، م ١، ص ٦.

وتكمن الفائدة في رأي الباحث أن هذه الطريقة أضبط لحصر الفرق وتعدادها، وفيها من السهولة من حيث الرجوع للفرقة المطلوبة، ومعرفة أفكارها كافة ومتعلقاتها، ومنشئها، والتعامل معها بطريقة أفضل.

المطلب الثاني: منهج الشهرستاني في تقسيم كتابه وترتيبه ومسلكه فيه:

إن الناظر في كتاب "الملل والنحل" من حيث الترتيب والتنظيم والتنسيق، يرى فيه حسن التأليف وجودة التنظيم، فيجعله يشيد بعقلية هذا المؤلف، وطريقته في سبك هذا الكتاب سبكاً متقناً فيه من الروعة والعجب ما فيه، ليسهل على القارئ الإحاطة بجوانبه، والوصول إلى مبتغاه بكل يسر وسهولة، ويظهر ذلك جلياً في الكتاب من حيث اهتمامه بتقسيمه للكتاب على طريقة الحساب التي اعتبرها أحسن الطرق للوصول إلى مراده وأحكامها، ومن حيث تقسيمه على طريقة الآراء والمذاهب دون غيرها.

أولاً: منهج في تقسيم كتابه وترتيبه:

قدم الشهرستاني لكتابه مقدمات تيسر فهمه، وتبين منهجه بشكل عام.

أولاً: بين الشهرستاني في بداية كتابه (في مقدمته الأولى) أن هناك عدة طرق اعتمدها الباحثون لتقسيم أهل العالم بشكل عام، فذكر أن منهم من قسمهم بحسب الأقطار الأربعة، أو بحسب الأمم، وغيرها من التقسيمات، ثم بين أن أفضل طريقة لتقسيم أهل العالم بالنسبة لهذا الكتاب ليخرج كما يريد، طريقة التقسيم بحسب الآراء والمذاهب، وقد اعتمد في ذلك على حديث الافتراق في تعدد الفرق حيث فرق بين أهل الديانات والملل، وأهل الأهواء والنحل، فقال: "فأرباب الديانات مطلقاً مثل: المجوس واليهود والنصارى والمسلمين، وأهل الأهواء والآراء مثل: الفلاسفة الدهرية والصابئة وعبد الكواكب والأوثان والبراهمة ويفترق كل منهم فرقاً؛ فأهل الأهواء ليست تتضبط مقالاتهم في عدد معلوم، وأهل الديانات قد انحصرت مذاهبهم بحكم الخبر الوارد فيها، فافتترقت المجوس على سبعين فرقة، واليهود على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى

(١) انظر: الإسفراييني، التبصير في الدين، الشهرستاني، الملل والنحل، وغيرهم.

على اثنتين وسبعين فرقة، والمسلمون على ثلاث وسبعين فرقة، والناجية أبداً من الفرق واحدة^(١).

ومن خلال قول الشهرستاني يتبين لنا اعتماده في حديثه عن الفرق التي تفرقت من الديانات على حديث الافتراق، وأن الناجية واحدة وذلك لأن الحق لا يتعدد مهما تعدد الباطل وتتنوع.

ثانياً: بعد أن تحدث الشهرستاني في مقدمته الأولى عن تقسيم أهل العالم واختار تقسيمهم حسب الآراء والمذاهب، وبين أن أعداد الفرق المنبثقة من الديانات تنحصر في العدد الوارد في الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "حديث الافتراق"، رأى أن يضع قانوناً يبنى عليه تعداد الفرق الإسلامية، بحيث ينحصر تعدادها فيه.

وقد عاب على أصحاب المقالات عدم اعتمادهم على قانون يعتمد عليه، إذ إنهم يقومون بعدّ كل من تميز بمقالة عن غيره، بحيث يصبح فرقة مستقلة.

والحق مع الشهرستاني في ذلك لأن هذا يجعل المذاهب والفرق لا حصر لها ولا يمكن عدّها، ولذلك وقع كثير من أصحاب المقالات في خبط في تعداد الفرق.

والقاعدة والضابط الذي وضعه الشهرستاني لتعداد الفرق هو الاعتماد على أصول وقواعد يكون الاختلاف فيها جوهرياً وحصرها في أربع قواعد هي الأصول الكبار، وهي^(٢):

القاعدة الأولى: الصفات والتوحيد، أي مسائل الصفات الإلهية وما يتعلق بها، وما يجب للذات الإلهية ويجوز وما يستحيل عليها.

القاعدة الثانية: القدر والعدل، أي مسائل القضاء والقدر والجبر والكسب وما يتعلق بها.

القاعدة الثالثة: الوعد والوعيد والأسماء والأحكام، أي مسائل الإيمان والتوبة والوعيد والتكفير وما يتعلق بها.

القاعدة الرابعة: السمع والعقل والرسالة والإمامة، أي مسائل التحسين والتقبيح، والصالح والأصلح، والطف، والنبوة، والعصمة، ومسائل الإمامة، وما يتعلق بذلك.

(١) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، م ١، ص ٤.

(٢) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، م ١، ص ٥.

فهذه هي ضوابط تعداد الفرق عند الشهرستاني، فأَي شخص انفرد بمقالة من هذه القواعد عدّه صاحب مذهب ومقالة، أما إذا انفرد بمسألة فلا تصبح مقالته مذهباً ولا جماعته فرقة، وتدرج مقالته في غيره ممن يُعدُّون أصحاب مقالات.

وبهذه القواعد حصر المؤلف الفرق الإسلامية في أربع كبار عدها الأصول للفرق الأخرى وهي، القدرية، والصفائية، والخوارج، والشيعة^(١).

وقد خالف الشهرستاني غيره من كتاب الفرق من الذين عدوا أصول الفرق أكثر من ذلك، أمثال؛ البغدادي^(٢)، والأشعري^(٣)، والخوارزمي^(٤)، والمقرئزي^(٥)، وغيرهم.

والشهرستاني لم يلتزم بما وضعه من الضوابط، وخاصة عند حديثه عن الفرق وتعدادها وحصرها في حديث الافتراق ناسيا ما وضع من قواعد، وسنتعرض لذلك بشكل أوسع في الفصل التالي بعون الله تعالى^(٦).

ثالثاً: انتقل الشهرستاني للحديث في المقدمتين الثالثة والرابعة عن أول شبهة وقعت في الخليفة ومن هو مصدرها الأول وما هو مظهرها في الآخر، وعن بيان أول شبهة وقعت في الملة الإسلامية ومن هو مصدرها وما هو مظهرها، إذ بين أن كل الشبه الموجودة في الاعتقاد من شبه الزيغ والضلال أصلها واحد هو إبليس اللعين عليه غضب الله ونعوذ بالله منه، وذلك عند رفضه أمر الله في السجود لآدم بتكبره عليه، 7 M8 " ! \$ # % &) * +

, - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = > ? @ A B C D E F G H I J K L M N O P Q R S T U V W X Y Z [\] ^ _ ` { | } ~

(١) المصدر نفسه، ص ٦ .

(٢) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٢٨.

(٣) انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص ٦٥.

(٤) انظر: الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف، مفاتيح الغيب، (د.ط)، (د.س)، ص ٣٨-٣٩.

(٥) انظر: المقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر (٨٤٥هـ)، المواعظ والآثار في ذكر الخطط والآثار، ٤م، (تحقيق: أيمن فؤاد السيد)، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ٢٠٠٣م، ٤م (١)، ص ٤٠١.

(٦) انظر: ص ١٣٥، من هذا البحث.

(٧) سورة الأعراف آية: ١٢.

واختياره للهوى، وقد بين الشهرستاني ذلك من خلال سَوِّقه لمناظرة قامت بين الملائكة وإبليس في معرفة سبب عدم إطاعة أمر الله المتمثل في السجود لآدم عليه السلام، وتشعب هذه الشبهة إلى سبع شبه هي أصول لما يدور عليه الخلاف من شبه صارت مذاهب بدعة وضلال^(١).

وقد بين الشهرستاني أن هذه الشبهات هي أصل كل شبهة من شبه الزيغ والضلال وإن تباينت العبارات؛ إذ لا تخرج عن واحدة من هذه الشبه السبع، بقوله: "وإذا كانت الشبهات محصورة في سبع عادت كبار البدع والضلالات إلى سبع، ولا يجوز أن يعدوا شبهات فرق الزيغ والكفر من هذه الشبهات وإن اختلفت العبارات وتباينت الطرق، فإنها بالنسبة إلى أنواع الضلالات كالبذور ويرجع جملتها إلى إنكار الأمر بعد الاعتراف بالحق وإلى الجنوح إلى الهوى في مقابلة النص"^(٢).

والمناظرة التي ذكرها الشهرستاني بين إبليس والملائكة تقوم على سبع سبه وقد ذكرت هذه المناظرة في التوراة والإنجيل فقال: أنه نقل عن إبليس أنه قال: "سلمت أن الباري تعالى إلهي وإله الخلق عالم قادر ولا يسئل عن قدرته ومشيتته فإنه مهما أراد شيئاً قال له: كن فيكون وهو حكيم، إلا أنه يتوجه على مساق حكمته أسئلة، قالت الملائكة: كم هي؟ وما هي؟ قال لعنه الله سبع.

الأول منها: أنه علم قبل خلقي أي شيء يصدر عني ويحصل مني فلم خلقتي أولاً وما الحكمة من خلقه إياي؟

الثاني: أنه خلقي على مقتضى إرادته ومشيتته فلم كلفني بمعرفته وطاعته وما الحكمة من التكليف بعد أن لا ينتفع بطاعة ولا يتضرر بمعصية؟

والثالث: إذ خلقتي وكلفني فالتزمت تكليفه بالمعرفة والطاعة فعرفت وأطعت فلم كلفني بطاعة آدم والسجود له وما الحكمة من هذا التكليف على الخصوص بعد أن لا يزيد ذلك في معرفتي وطاعتي؟

(١) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٧، بتصرف واختصار.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨.

والرابع: إذ خلقتني وكلفني على الإطلاق وكلفني بهذا التكليف على الخصوص فإذا لم أسجد فلم لعنتني وأخرجتني من الجنة، وما الحكمة من ذلك بعد أن لم أرتكب قبيحاً إلا قولي لا أسجد إلا لك؟

والخامس: إذ خلقتني وكلفنتي مطلقاً وخصوصاً فلم أطع لعني وطردي فلم طرقتني إلى آدم حتى دخلت الجنة ثانية وغررته بوسوستي فأكل من الشجرة المنهي عنها وأخرجه من الجنة معي، وما الحكمة من ذلك بعد أن لو منعني من دخول الجنة استراح مني آدم وبقي خالداً فيها؟

والسادس: إذا خلقتني وكلفني عموماً وخصوصاً ولعني ثم طردني من الجنة وكانت الخصومة بيني وبين آدم، فلم سلطني على أولاده حتى أراهم من حيث لا يرونني وتوثر فيهم وسوستي ولا يؤثر في حولهم وقدرتهم واستطاعتهم، وما الحمة في ذلك بعد أن لو خلقهم على الفطرة دون من يحتالهم عنها فيعيشوا طاهرين سامعين مطيعين كان أحرى بهم وأليق بالحكمة؟

والسابع: سلمت هذا كله خلقتني وكلفني مطلقاً ومقيداً وإذا لم أطع لعني وطردي وإذا أرت دخول الجنة مكنني وطرقتني وإذا عملت عملي أخرجني ثم سلطني على بني آدم فلم إذا استمهلته أمهلني فقلت أنظرني إلى يوم يبعثون، قال إنك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم، وما الحكمة في ذلك بعد أن لو أهلكني في الحال استراح آدم والخلق مني وما بقي شر في العالم، أليس بقاء العالم على نظام الخير خيراً من امتزاجه بالشر؟ قال: فهذه حجتي على ما ادعيته على كل مسألة^(١).

فأتبع الشعريستاني بقوله: فقال شارح الإنجيل: فأوحى الله تعالى إلى الملائكة عليهم السلام قالوا له: إنك في تسليمك الأول إني إلهك وإله الخلق، غير صادق ولا مخلص إذ لو صدقت إني إله العالمين ما احتكمت على بلم، فأنا الله الذي لا إله إلا أنا لا أسأل عما أفعل والخلق مسؤولون^(٢).

أما عند بيان مظهر هذه الشبه بعد أن بين مصدرها، فقد ذكر أن المذاهب الباطلة هي التي أثارت ونشرت وأظهرت هذه الشبه، فمثل لذلك بقوله: "فثار من الشبهة الأولى - أي من شبه إبليس وهي قوله: أنه علم قبل خلقي أي شيء يصدر عني ويحصل مني، فلم خلقتني أولاً، وما

(١) المصدر نفسه، ص ٧، ٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨، بتصرف.

الحكمة من خلقه إياي؟- مذاهب الحلولية والتناسخية والمشبهة والغلاة من الروافض، حيث غلوا في حق شخص من الأشخاص حتى وصفوه بصفات الجلال، وثار من الشبهة الثانية... إلخ" (١)، وغيرها من الأمثلة.

وخلاصة قول الشهرستاني في ذلك (٢):

- أن كل شبه أهل الضلال والبدع أصلها واحد هو إبليس، ولكن تختلف في من هو مظهر هذه الشبهة وناشرها.
- أن الشبه الواقعة في الملة الإسلامية وفي غيرها من الملل أصولها واحدة، وأن شبه آخر الزمان هي نفسها شبه أول الزمان، أي أن الشبه الموجودة عند المعتزلة والقدرية والخوارج وجدت أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن بصيغ أخرى، وما حدث في أيام رسول الله من شبه حدث في أيام الأنبياء السابقين، وما حدث في عهد الأنبياء السابقين مرجعه إلى إبليس، وذلك لأن مرجع الشبه هو إنكار الأمر بعد الاعتراف بالحق، وإلى الجنوح إلى الهوى في مقابلة النص، وتحكيم العقل فيما لا حكم له.

ومثال ذلك، ما حدث في أيام رسول الله من حديث ذي الخويصرة، إذ قال: "اعدل يا محمد فإنك لم تعدل، حتى قال عليه السلام: "إن لم أعدل، فمن يعدل؟"، فعاود اللعين، وقال: هذه قسمة ما أريد بها وجه الله، وذلك خروج صريح على النبي عليه الصلاة والسلام، ولو صار من خرج على الإمام الحق خارجاً أو ليس ذلك قولاً بتحسين العقل وتقبيحه، وحكما بالهوى في مقابلة النص، واستكباراً على الأمر بقياس العقل، حتى قال عليه السلام: "سيخرج من ضئضىء (٣) هذا الرجل قوم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية" (٤) (٥)، وبذلك ليس هناك فرق بين هذا

(١) المصدر نفسه، ص ٩.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٧-١٣، باختصار.

(٣) الضئضىء: هو الأصل، وحكي أنه بوزن قنديل أي ضئضىء، يريد أنه يخرج من نسله وعقبه، وهو بمعناه - أي الخوارج -، ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد (ت ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، ط ١، ٥م، (تعليق: صلاح بن محمد بن عويضة)، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، سنة ١٩٩٧م، م ٣، ص ٦٤.

(٤) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ١٠.

(٥) عن أبي سعيد الخدري قال: بعث علي إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من اليمن بذهب في آدم، فقسمها بين أربعة نفر: زيد الخيل، والأقرع بن حابس، وعيينة بن حصين، وعلقمة بن علاثة، فقال أناس من

القول وقول الخوارج: "لا حكم إلا لله"، وقول إبليس M + * - / 1

2 3 4 5 L^(١)، أي بمعنى "لا أسجد إلا لك".

أسجد لبشر خلقته من صلصال؟"، فكل ذلك يصب في نظر الشهرستاني في بوتقة واحدة.

وقد قام بعض الباحثين بانتقاد الشهرستاني فيما قام به من حصر الشبهات في سبع فقط، وإعادة أصولها إلى إبليس، والاعتماد في ذلك على نص وجد في التوراة والإنجيل، وفيها ما فيها من التحريف والتبديل، حيث ذكر أحمد صبحي في سياق تقويمه لكتاب الملل والنحل من الناحية المنهجية أن الشهرستاني تعصب لمذهبه وربط جميع المخالفين بحزب الشيطان، فقال صبحي: "تبرير عقائدي خطير وغريب من الإسلام، إذ يصل معتقدات هذه الفرق بشبهات إبليس التي يجمعها أصل واحد، وهو السؤال بـ(لم) أو الاحتكام إلى العقل"^(٢).

وعند النظر فيما قام به الشهرستاني من حديثه عن الفرق وحصر شبهاتها في شبه إبليس، نجده أورد دليلاً على قوله روي في التوراة والإنجيل، وهذان الكتابان وإن كان ليس لهما سند صحيح يثبت صحة القول^(٣)، إلا أننا نلاحظ أن الشهرستاني استند أيضاً إلى آية من القرآن الكريم.

المهاجرين والأنصار: نحن كنا أحق بهذا ، فبلغه ذلك فشق عليه ، فقال: « لا تأمنوني وأنا أمين من في السماء ، يأتيني خبر السماء صباحا ومساءً؟ » فقام إليه نائى العينين، مشرف الوجنتين ، ناشز الجبهة كث اللحية، محلق الرأس، مشمر الإزار، فقال: يا رسول الله، اتق الله، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: « ويحك ، أولست أحق أهل الأرض بأن اتقي الله » ؟ ثم أدبر، فقام خالد سيف الله فقال: يا رسول الله، ألا أضرب عنقه؟ فقال: « لا، إنه لعله أن يصلي »، قال: إنه إن يصلي يقول بلسانه ما ليس في قلبه، قال: « إني لم أؤمر أن أشق عن قلوب الناس ، ولا أشق بطونهم »، فنظر إليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو مُقَفِّ فقال: « إنه سيخرج من ضئضى هذا قوم يتلون كتاب الله لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية » ، فقال عمارة: فحسبت أنه قال: « لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل ثمود » قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين، ابن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، م ١، ص ٧٨، وأخرجه مسلم في صحيحه.

(١) سورة الحجر، آية: ٣٣.

(٢) انظر: صبحي، أحمد محمود ، في علم الكلام دراسة فلسفية لأراء الفرق الإسلامية أصول الدين، م٢، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤م، م ٢، ص ٢٤٢، وما بعدها.

(٣) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ١٠.

وأما نقد أحمد صبحي لما قرره الشهرستاني، فيتلخص في ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: رجوع شبه العالم والمذاهب الضالة إلى شبه إبليس.

ويرى الباحث أن رجوع شبه العالم إلى شبه إبليس أمر غير مستبعد، لأن أصل كل شبهة هو الخروج عن أمر الله تعالى، وأول خارج عن أمر الله تعالى هو إبليس اللعين، كما ذكر الشهرستاني، ثم يتولد عن ذلك الخبط والخلط في الآراء والمعتقدات وسوء الفهم للحق.

وقد ذكر الشهرستاني أمثلة تبين كيفية رجوع شبه الضلال التي وقعت فيها الفرق من الحلولية والمعتزلة والمشبهة وغيرهم إلى شبه إبليس، وبيان ذلك بالتفصيل وذلك بقوله عند بيان ارتباط الشبهات بعضها ببعض وربطها جميعاً بشبه إبليس:

"هذا ومن جادل نوحاً، وهوداً، وصالحاً، وإبراهيم، ولوطاً، وشعيباً، وموسى، وعيسى، ومحمداً صلوات الله عليهم أجمعين كلهم نسجوا على منوال اللعين الأول في إظهار شبهاته، وحاصلها يرجع إلى دفع التكليف عن أنفسهم، وجحد أصحاب الشرائع والتكاليف بأسرهم، إذ لا فرق بين قولهم أبشر يهدوننا، وبين قوله: أسجد لمن خلقت طيناً، وعن هذا صار مفصل الخلاف، ومحز الاقتراف، ما هو في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُهْدَوْا إِلَّا أَنْ

قَالُوا أَبْعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ۚ (٢)، فبين أن المانع من الإيمان هو هذا المعنى كما قال في الأول: M !

(١) سورة الحجر، آية: ٣٣.

(٢) سورة الاسراء، آية: ٩٤.

" \$ % & ' (* + , L^(١) ، وقال المتأخر من ذريته كما قال المتقدم، Z Y XWM

[\] ^ _ ` a L^(٢).

ثم يواصل حديثه في بيان ربط الشبه ببعضها بقوله: "وكذلك لو تعقبنا أقوال المتقدمين منهم وجدناها مطابقة لأقوال المتأخرين، قال تعالى: M كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ مِّثْلَ قَوْلِهِمْ

شَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ L^(٣)، M t u v w x y z

| } ~ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ L^(٤).

ثم توجه بعد ذلك للحديث عن ربط الشبه كافة بشبه إبليس اللعين أعاذنا الله منه، فبين أنه ثار من الشبهة الأولى أي من شبه إبليس - وهي قوله: أنه علم قبل خلقي أي شيء يصدر عني ويحصل مني فلم خلقتي أولاً، وما الحكمة من خلقه إياي؟- مذاهب الحلولية والتناسخية والمشبهة والغلاة من الروافض، حيث غلوا في حق شخص من الأشخاص حتى وصفوه بصفات الجلال، وثار من الشبهة الثانية وهي - أنه خلقتي على مقتضى إرادته ومشينته فلم كلفني بمعرفته وطاعته، وما الحكمة في التكليف بعد أن لا ينفع بطاعة ولا يتضرر بمعصية - مذاهب القدرية والجبرية والمجسمة حيث قصرُوا وصفه تعالى بصفات المخلوقين، وإن من قال إنما يحسن منه ما يحسن منا، ويقبح منه ما يقبح منا، فقد شبه الخالق بالخلق، وأصل القدرية طلب العلة في كل شيء وذاك من أصل اللعين، إذ طلب العلة في الخلق أولاً، والحكمة من التكليف ثانياً، والفائدة من تكليف السجود لآدم عليه السلام ثالثاً.

ثم بين أن ظهور الخوارج نشأ من الشبهة الرابعة وهي قول إبليس: ما الحكمة من طردي ولعني وإخراجي من الجنة بعد أن لم أرتكب قبيحاً إلا قولى لا أسجد إلا لك؟، إذ لا فرق بين

(١) سورة الأعراف، آية: ١٢.

(٢) سورة الزخرف، آية: ٥٢.

(٣) سورة البقرة، آية: ١١٨.

(٤) سورة الأعراف، آية: ١٠١.

قولهم: لا حكم إلا لله، ولا يحكم الرجال، وبين قوله: لا أسجد إلا لك أسجد لبشر خلقتة من صلصال، وبالجمله كلا الطرفين أي رؤوس الفرق قصد الامور الذميمة^(١).

ومع كل ذلك فإن الشهرستاني لم يقصد من قوله إعفاء الناس من المسؤولية بحيث أن كل من أراد أن يفعل شيئاً ربطه بإبليس، لينجو بنفسه من تبعات هذا الأمر، وإنما أراد التحذير من هذا اللعين ببيان ما أنشأ وأرسى من شبهات، فكلامه ذو حجة قوية بحسب ما ساق من أدلة.

النقطة الثانية: جعل المذاهب الباطلة تابعة لحزب إبليس.

وهذا أمر لا إشكال فيه، ذلك أن الله تعالى بين في كتابه العزيز أن الناس فريقان، فريق على الحق متبع لأمر الله تعالى، وفريق مبطل متبع لإبليس، وكل متبع لإبليس فهو من حزبه، قال تعالى: **م** اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ

ل^(٢)، وإذن فكلام صبحي كأنه تبرئة للمذاهب الباطلة وإبعاد لها عن الضلال والزيغ، وهو مردود قطعاً؛ لما ورد في كتاب الله تعالى، والسنة النبوية الشريفة، وإجماع أئمة الإسلام على بطلان تلك المذاهب، قال تعالى: **م** أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَن تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا **ل**

الفرقان: ٤٣

النقطة الثالثة: رجوع الشبه إلى الاحتكام إلى العقل.

نلاحظ أن صبحي لم يكن دقيقاً في نقل كلام الشهرستاني، حيث إنه لم يرجع الشبه إلى الاحتكام إلى العقل، بل أرجعها إلى الاحتكام إلى العقل في ما لا حكم للعقل فيه، و تمثل في استبداد إبليس بالرأي في مقابلة النص، واختياره الهوى في معارضة الأمر، واستكباره بالمادة التي خلق منها وهي النار على مادة آدم عليه السلام وهي الطين.

(١) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٧-١٠.

(٢) سورة المجادلة، آية: ١٩.

وفي الجملة، فإن الإسلام يرفض الباطل مهما كان ومهما كان تابعه، ويحق الحق ويجليه ويطلب من أصحابه نشره والدفاع عنه، قال تعالى: **لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَبُطِّلَ الْبَاطِلُ** ١١ ١٢

¶ ١١^(١).

والذي يظهر مما سبق أن صبحي لم يكن منصفا في بيان أقوال الشهرستاني وتوضيحها، وذلك لأن الشهرستاني في رفضه الباطل، وإقراره للحق، وإرجاعه شبه الضلال إلى شبه إبليس اللعين لا يعد تبريراً عقدياً خطيراً، وليس غريباً عن الإسلام، وصبحي بقوله يريد أن يجعل من الحق والباطل أمراً واحداً وذلك، ولكن الحق مغاير للباطل ولا يتعدد، قال تعالى: **فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَإِنَّكُم مِّنْ تُصْرِفُونَ** ٢^(٢)، وصدق الله العظيم.

رابعاً: بين الشهرستاني في مقدمته الرابعة، أن شبهات هذه الأمة نشأت كلها من شبهات منافقي زمن الرسول عليه الصلاة والسلام، وذلك باعتراضهم على كل شيء يروونه، فصارت الاعتراضات كالبدور وظهر منها الشبهات كالزروع^(٣).

وقد بين الشهرستاني خلافاً لغيره من كتاب الفرق أن جميع الخلافات التي وقعت في حال مرض الرسول صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته ما هي إلا خلافات اجتهدية بحتة، وليست من أصول الدين في شيء، بمعنى أنه لا يحكم على من تخالف فيها بالفسق أو الكفر، بل كان الهدف الأساسي منها هو إقامة مراسم الشرع وإدامة مناهج الدين، وهذا الرأي الذي يجعل كل مسلم في طمأنينة وراحة بال، حيث يجعل الأمر واضحاً، لا كما يقول أصحاب الفكر المنحرف من أن هذه الأمور هي من أصول الدين ومن خالفها يعتبر خارجاً عن مسماه، فحسبنا الله ونعم الوكيل^(٤).

(١) سورة الأنفال، آية: ٨.

(٢) سورة يونس، آية: ٣٢.

(٣) انظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، ص ١٠.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ص ١١.

وقد حدد أن أعظم خلاف بين الأمة هو الخلاف حول الإمامة، إذ ما سُلَّ في الإسلام سيف مثلما سل في الإمامة، مما حدا بالبعض أن جعلها أمرا دينيا بحثا منصوصا عليه كالشيعة، أو أمرا اجتهاديا فيمن توفرت فيه الشروط كأهل السنة^(١).

والفرق عند الشهرستاني نشأت من خلال الإمامة المتعلقة بعلي رضي الله عنه، وخاصة ممن خرج عليه، أمثال: الأشعث بن قيس الخارجي^(٢)، وزيد بن حصن الطائي الخارجي^(٣)، وغيرهم، أو ممن غالوا في حقه أمثال ابن سبأ^(٤) ومن معه، ومن الفريقين ابتدأت البدعة والضلالة.

ثم بين أن الخلافات انقسمت بعد علي (بل في زمانه) إلى قسمين^(٥):

أحدهما: الاختلاف في الإمامة، وهذا حدث فيه ما حدث، من حروب، وتكفير، وتضليل.

والثاني: الاختلاف في الأصول، أي في أمور الاعتقاد كبدعة معبد الجهني^(٦)، وغيلان الدمشقي^(١)، وغيرهما، وحدث ما حدث فيها من التكفير والتفسيق وغير ذلك.

(١) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ١٣.

(٢) الأشعث بن قيس بن معدي كرب بن معاوية بن جبلة الكندي، وفد مع كندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم سنة عشرة من الهجرة، وكان ممن ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم، فسير أبو بكر الصديق الجنود لليمن، فأخذوا الأشعث أسيرا، فأحضر بين يديه، فرجع لإسلامه وزوجه أبو بكر أخته ثم سكن الكوفة وشهد صفين مع علي وكان ممن ألزم عليا بالتحكيم، وتوفي سنة اثنتين وأربعين من الهجرة، ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠هـ)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ط ١، ص ٥٨، (تحقيق: خليل مأمون شيجا)، دار المعرفة، بيروت - لبنان، سنة ١٩٩٧، م ١، ص ١١٥.

(٣) وهو زيد بن حصن الطائي ثم السنبسي، ذكره الهيثم بن عدي، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي السفر الهمداني، أنه كان عامل عمر بن الخطاب على حدود الكوفة، أخرجه محمد بن قدامة في أخبار الخوارج له، قلت: وقد قدمت غير مرة أنهم كانوا لا يؤمرون في ذلك الزمان إلا الصحابة، ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، م ١، (اعتناء: حسان عبد المنان)، بيت الأفكار الدولية، عمان - الأردن، ص ٤٤٨.

(٤) عبد الله بن سبأ: رأس الطائفة السبئية، وكانت تقول بألوهية علي، أصله من اليمن، كان يهوديا وأظهر الإسلام، رحل إلى الحجاز فالبصرة فالكوفة، ودخل دمشق في أيام عثمان بن عفان، فأخرجه أهلها، فأنصرف إلى مصر، وجهر ببدعته، ومن مذهبه رجعة النبي -صلى الله عليه وسلم- فكان يقول: العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذب برجوع محمد صلى الله عليه وسلم، وكان يقول برجعة علي رضي الله عنه وكان ممن أثار الفتنة على عثمان، توفي نحو أربعين من الهجرة، الزركلي، الأعلام، م ٤، ص ٨٨، بتصرف.

(٥) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، م ١، ص ١٧-٢٢، بتصرف واختصار.

(٦) معبد بن عبد الله بن عليم الجهني البصري: أول من قال بالقدر في البصرة، سمع الحديث من ابن عباس وعمران بن حصين وغيرهما. وحضر يوم (التحكيم) وانتقل من البصرة إلى المدينة، فنشر فيها مذهبه، وعنه

ولا بد أن نبين أن الشهرستاني لم يقتصر في كتابه على الفرق الإسلامية كالبغدادي والإسفراييني، بل تحدث في كتابه عن المسلمين بفرقهم أصولها وفروعها، ثم انتقل لأهل الديانات الأخرى من اليهود والنصارى، ثم تحدث عن أهل الأهواء والملل كالفلاسفة والملاحدة والصابئة والدةهرية وغيرهم، بحيث أتى كتابه جامعاً لمقالات الأديان والفرق وأهل الأهواء، مما جعله كتاباً موسوعياً.

فالشهرستاني اهتم بالإسلام وعني به، فابتدأ به في حديثه عن الأديان، وتحدث عنه أكثر من غيره، وتوسع في الكلام عن الفرق التي لم يراع تطورها التاريخي، بل بحسب ترتيب الموضوعات الكلامية، وهي التوحيد والصفات والوعد والوعيد والإرجاء والإمامة، ولذلك بدأ بالمعتزلة، ثم الجبرية، والصفاتية، والخوارج، والمرجئة، والشيعية، وأخيراً أهل الفروع من المجتهدين^(٢)، والله أعلم.

ثانياً: مسلك الشهرستاني في ذلك التقسيم والترتيب:

لقد سار الشهرستاني في كتابه الملل والنحل على مبدأ وضعه لنفسه ليخرج هذا الكتاب بأبهى حلة، وهذه الطريقة التي سار عليها هي الحصر للمذاهب مع الاختصار^(٣)، وذلك باستيفائها ترتيباً، وللسير على هذا الطريق وضع الرجال وأصحاب المقالات أصولاً، ثم أورد مذاهبهم مسألة مسألة^(٤)، وهذه كما ذكر أضبط للأقسام وأليق بأبواب الحساب، وذلك لاعتمادها على الحصر والاختصار، ولسهولة معرفة أفكار الفرقة لعرضها في مكان واحد بخلاف الطريقة الأخرى، وبهذا المنهج يرى المطلع على كتاب الملل أن هذا الترتيب والتبويب والتنظيم، يضيفي

أخذ غيلان الدمشقي كان صدوقاً، ثقة في الحديث، من التابعين، توفي سنة ثمانين من الهجرة، الزركلي، الأعلام، م ٧، ص ٢٦٤.

(١) غيلان بن مسلم الدمشقي، أبو مروان: كاتب، من البلغاء: تنسب إليه فرقة "الغيلانية" من القدرية، وهو ثاني من تكلم في القدر ودعا إليه، لم يسبقه سوى معبد الجهني، قال الشهرستاني في الملل والنحل: "كان غيلان يقول بالقدر خير من الشره من العبد، وفي الإمامة إنها تصلح في غير قریش، وكل من كان قائماً بالكتاب والسنة فهو مستحق لها، ولا تثبت إلا بإجماع الأمة" ومن كلام غيلان: "لا تكن كعلماء زمن الهرج إن عظوا أنفوا، وإن عظوا عنفوا" وله رسائل، قال ابن النديم إنها في نحو ألفي ورقة توفي بعد مائة وخمسة للهجرة، الزركلي، الأعلام، م ٥، ص ١٢٤.

(٢) انظر: صفوة من العلماء والأدباء والكتاب، تراث الإنسانية، م ٤، الدار المصرية للتأليف والترجمة، م ٤، ص ١٥٥.

(٣) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، م ١، ص ٢٩.

(٤) المصدر نفسه، م ١، ص ٦.

جمالاً وحسناً على هذا الكتاب، وذلك من خلال إيراد المقالات بعبارات مركزة مختصرة، قليلة المبنى كثيرة المعنى، لا حشو فيها ولا إطناب، ولا تكرار في ذكرها، فجاء أسلوبه جزلاً حسناً^(١).

المبحث الثاني: منهج كل من الإمامين في عرض آراء الفرق ونقدها:

المطلب الأول: منهج البغدادي في عرض الآراء ونقدها

لقد أخذ البغدادي على عاتقه عند كتابته لكتاب الفرق بين الفرق أن يبين الدين القويم، والصراط المستقيم، وتمييز هذا الطريق وهذا السبيل عن الأهواء المنكوسة، والآراء المعكوسة، وما ذلك إلا لتوضيح الحق من الباطل، وليحيا من يحيا على بينة، ويهلك من هلك عن بينة، فسار على هذا المنوال ذاكراً آراء أصحاب المذاهب والفرق، ومبيناً رأي كل فرقة منها من جهة فسادها أو صلاحها، وسنبين في هذا البحث بمشيئة الله وتوفيقه منهج البغدادي وطريقته في ذلك، وهل التزم بما قال أم لا؟

أولاً: طريقة عرض البغدادي لآراء الفرق ومصادره في ذلك:

سار في كتابه على أساس التبيين والتوضيح، فيقوم بسرد جميع آراء الفرق وتفصيلها، مع عدم التواني في نقد هذه الأفكار.

فهو يعرض آراء الفرق، وبخاصة الكبرى منها، ببيان ما اتفقت عليه أولاً، ثم بيان الأمور المختلف فيها عند هذه الفرق، وأحياناً يذكر بعض الأمور المتفق عليها عند آخر الحديث عن الفرقة، ولا يجعلها منشورة في أقواله، بل يرتبها. وقد يرجح في حال اختلاف أصحاب الفرق، فمثلاً عند ذكر الجارودية من الزيدية بدأ بتعريفهم، ثم قال: "وقد زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على إمامة علي بالوصف دون الاسم، وزعموا أيضاً أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة علي، وقالوا أيضاً إن الحسن بن علي كان هو الإمام بعد علي، ثم أخوه الحسين كان إماماً بعد الحسن، وافترقت الجارودية في هذا الترتيب فرقتين..."^(٢).

(١) انظر: السحيباني، منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل، ص ٢٨٠.

(٢) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٣٠.

وفي موقع آخر بين ذلك بقوله: "وافترقت الكيسانية فرقا يجمعها شيئان؛ أحدهما قولهم بإمامة محمد بن الحنفية، وإليه كان يدعو المختار بن أبي عبيد^(١)، والثاني هو قولهم بجواز البداء^(٢) على الله عز وجل، ولهذه البدعة قال بتكفيرهم كل من لا يجيز البداء على الله سبحانه، واختلفت الكيسانية في..."^(٣)، وعند ذكر الإسماعيلية قال: "وهؤلاء ساقوا الإمامة إلى جعفر، وزعموا أن الإمام بعده ابنه إسماعيل، وافترق هؤلاء فرقتين..."^(٤)، وسار على هذا المنهج في مواضع أخرى^(٥).

وفيما يتعلق بذكر ما يجمع بين الفرق، نراه يذكر آراء أصحابها واختلاف العلماء في ما يعد من أفكارها أو ما يجمعها، مع قيامه بترجيح ما يراه صواباً، وهذا الأسلوب في العرض يتضح جلياً عند ذكر الخوارج والمعتزلة، فعند ذكر الخوارج بدأ بذكر ما يجمعهم واختلاف العلماء في ذلك، فقال: "وقد اختلفوا فيما يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها، فذكر الكعبي في مقالاته أن الذي يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها إكفار علي وعثمان والحكمين وأصحاب الجمل وكل من رضي بتحكيم الحكمين، والإكفار بارتكاب الذنوب، ووجوب الخروج على الإمام الجائر،

(١) هو المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي أبو إسحاق، كان أبوه من أجلة الصحابة، ولد عام الهجرة وليست له صحبة ولا رواية، وأخباره أخبار غير مرضية حكاها عنه ثقات مثل: سويد بن غفلة والشعبي وغيرهما وذلك مذ طلب الإمارة إلى أن قتله مصعب بن الزبير بالكوفة سنة سبع وسبعين للهجرة، وكان قبل ذلك معدوداً في أهل الفضل والخير يرأى بذلك كله، ويكتم الفسق فظهر منه ما كان يضمّر والله أعلم إلى أن فارق ابن الزبير وطلب الإمارة، وكان المختار يتزين بطلب دم الحسين رضوان الله عليه إلا أنه كان بينه وبين الشعبي ما يوجب ألا يقبل قول بعضهم في بعض، والمختار معدود في أهل الفضل والدين إلى طلب الإمارة وادعى أنه رسول محمد بن الحنفية في طلب دم الحسين، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (٤٦٣هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ط ١، (تحقيق: عادل مرشد)، دار الأعلام، الأردن - عمان، سنة ٢٠٠٢م، ص ٧١٥، وقال الذهبي، المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب، لا ينبغي أن يروى عنه شيء لأنه ضال مضل، كان يزعم أن جبرائيل عليه السلام ينزل عليه، وهو شر من الحجاج أو مثله، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٤٧٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، وإليه ذيل ميزان الاعتدال للعراقي، ط ١، م ٦، (تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود وعبد الفتاح أبو سنه)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة ١٩٩٥م، م ٦، ص ٣٨٤.

(٢) البداء هو أن يريد الشيء دوماً ثم ينتقل عن الدوام لأمر حادث لا يعلم سابق، وقال ابن الزاغوني: أو يكون سببه دالاً على إفساد الموجب لصحة الأمر الأول، بأن يأمر به لمصلحة لم تحصل، فيبدو له ما يوجب رجوعه له، انظر: ابن النجار، محمد بن أحمد (٩٧٢هـ)، شرح الكوكب المنير، م ٣، (تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد)، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٣م، م ٣، ص ٥٣٦، ٥٣٧، ويعرف كذلك بأنه إظهار الشيء بعدما كان خفياً عليه، وهذا لا يليق به جل وعلا وهو محال، انظر، الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم، شرح اللمع، ط ١، م ٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ١٩٨٨م، ص ٤٨٣.

(٣) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٣٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٨٣، ١٠٣.

وقال شيخنا أبو الحسن: الذي يجمعها إكفار علي وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين، ومن رضي بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما، ووجوب الخروج على السلطان الجائر، ولم يرض ما حكاه الكعبي من إجماعهم على تكفير مرتكبي الذنوب^(١).

ثم بين الرأي الصواب في ذلك بترجيح قول الأشعري، وبيان خطأ قول الكعبي بما ساقه من أدلة، منها: "أن النجدات قالت إن صاحب الكبيرة من موافقيهم كافر نعمة وليس ديناً، وقال قوم منهم إن التكفير إنما يكون بالذنوب التي ليس فيها وعيد مخصوص، فأما الذي فيه حد أو وعيد في القرآن فلا يزداد صاحبه على الاسم الذي ورد فيه، مثل تسميته زانياً وسارقاً ونحو ذلك، وقد وافقه على ذلك عدد من أصحاب الفرق، حيث ذكروا شيئاً من الاختلافات"^(٢)، ثم انتقل بعد ذلك لذكر المختلف فيه بين الفرق على التفصيل^(٣).

أما عن المعتزلة فقد ذكر ما أجمعت عليه فرقها في بداية حديثه، ثم بين وجوهاً أخرى للإجماع ذكرها الكعبي^(٤).

واعتمد البغدادي في عرضه لآراء الفرق بذكر رأي الفرقة ومقارنته برأي فرقة أخرى، أو بيان وجه الاتفاق بين آراء الفرق، وهذه الطريقة تنبئ عن تعمق البغدادي وتمكنه في هذا العلم، كما يعطي القارئ أهمية كبرى في لفت انتباهه إلى هذه الأمور في حال غيابها عنه؛ فالربط بين آراء الفرق ليس سهلاً؛ فمثلاً يلاحظ على البغدادي عند حديثه عن الكيسانية واختلافهم في الإمامة قوله: "واختلف هؤلاء في الإمام بعد أبي هاشم؛ فمنهم من نقلها إلى محمد بن علي بن عبدالله ابن عباس بن عبدالمطلب، بوصية أبي هاشم إليه، وهذا قول الراوندية"^(٥)، وسار على

(١) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٧٣، الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص ٨٦.

(٢) انظر: الخياط، أبي الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي، الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد، (تحقيق: نبيرج)، ط ٢، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر - القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٤٠، المقرئ، المواعظ والآثار في ذكر الخطط والآثار، م ٤ (١)، ص ٤٢٩، الإسفراييني، التبصير في الدين، ص ٢٦.

(٣) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٧٤، وما بعدها.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ص ١١٤، ١١٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٠، الراوندية وهي فرقة من الفرق الكيسانية، تتبع لأبي هريرة الراوندي ويزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم، نص على العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه ونصبه إماماً، ثم نص العباس على ابنه عبد الله، ونص عبد الله على إمامة ابنه علي بن عبد الله ثم ساقوا الإمامة إلى أن انتهوا بها إلى أبي جعفر المنصور وهؤلاء هم الراوندية، انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص ٩٦.

ذلك عند ذكر الصفريّة من الخوارج حيث قال: "وهؤلاء أتباع زياد بن الأصفر، وقولهم في الجملة كقول الأزارقة في أن أصحاب الذنوب مشركون، غير أن الصفريّة لا يرون قتل أطفال مخالفين ونسائهم، والأزارقة يرون ذلك"^(١)، وأحياناً يبين اتفاق رأي فرقة ما مع أهل السنة وذلك بقوله عن الخامية: "هؤلاء أكثر عجاردة سجستان، وقد قالوا في باب القدر والاستطاعة بقول أهل السنة..."^(٢)، وغيرها الكثير^(٣).

وقد سار البغدادي في عرضه لآراء الفرق على نهج بيان الرأي الصحيح، ورفض الرأي الباطل ودحضه، سواء بالأدلة الشرعية أو العقلية، وهذا المنهج ذو فائدة كبيرة للقارئ من خلال معرفة الرأي الصحيح من غيره ليكون على بينة ونور، وقد خالف في هذا المنهج عدد من كتاب الفرق الذين كان سبيلهم بيان الرأي المتعلق بالفرقة دون بيان صحته أو فساده، مما قد يوقع القارئ في الحرج المشقة، وكتاب البغدادي يتضح فيه بيان صحة الرأي من سقيمه بما لا يختلف فيه أحد، فهو عارض ناقد يذكر آراء العلماء أحياناً، ويذكر رأيه حيناً آخر، يصوب هذا ويخطئ ذاك حسب الأدلة التي يبينها، فهو أستاذ فيه.

ويحاول البغدادي من خلال سرده لآراء الفرق أن يبين ما أحدثته من فتن وحروب أدت إلى هلاك الحرث والنسل وحرقت الأخضر واليابس، ليبين أن الأمر ليس فكراً ظهر أو معتقداً نشأ وذهب، بل هو فكرٌ جر الحروب والقتال والدماء والويلات فترات طويلة، فالبغدادي ليس عارضاً لأفكار فقط، بل هو مبين لكل ما يتعلق بها؛ فعند حديثه عن الأزارقة تحدث عن الحروب التي وقعت بين الدولة الإسلامية، وبين هذه الفرقة وما أدت إليه وكيف أنهى الله وجودهم، وغير ذلك^(٤).

وعند الحديث عن مصادر البغدادي في سرد الأقوال يتبين من خلال استقراء كتابه اعتماده على:

(١) المصدر نفسه، ٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٣، ٩٥، ٩٦، ١٥٢، ١٠٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٥، وانظر: كذلك: ص ٩٩، ١١٢.

ذكر أقوال أبي عيسى الوراق (ت ٢٤٧هـ)، وذلك بالاعتماد على كتبه التي لم يسمها، في بيان آراء الفرق^(١).

ومن مصادره أقوال زرقان^(٢) في مقالاته عن الفرق^(٣)، ومقالات الكعبي في الفرق^(٤)، وأقوال الشيخ أبي الحسن الأشعري الذي كان يعتمد عليه بشكل كبير^(٥)، وأقوال أصحاب التواريخ الذين لم يحددهم أو يبين من هم^(٦)، وأقوال النظام في الفرق^(٧)، وكذلك الجاحظ^(٨)،

(١) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٦٧، ٦٩.

(٢) وهو محمد بن شداد المسمعى، روى عن يحيى القطان، وغيره، وعنه أبو بكر الشافعي، وهو من كبار شيوخه، قال الدارقطني: لا يكتب حديثه، وقال: مرة: ضعيف، وضعفه البرقاني، قلت: لقبه زرقان، وكان معتزلياً، مات سنة ثمان وسبعين ومائتين، انظر: الذهبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (د.ب.ط)، ٦م، (تحقيق: علي محمد البجاوي، ولية علي البجاوي)، دار الفكر العربي، (د.س)، ٥م، ص ٢٥.

(٣) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٦٨، ٢٠٦.

(٤) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٧٣، ١١٥، ١٥٣، ١٦٩، ١٧٦، وهو عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، المعروف بأبي القاسم الكعبي، من كبار المعتزلة وله تصنيف في الطعن على المحدثين يدل على كثرة إطلاعه وتعصبه، وتوفي سنة تسع عشرة وثلاث مائة وذكر المصنف في تاريخ الإسلام أنه كان داعية إلى الاعتزال، انظر: ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، م ٤، ص ٤٢٩، الذهبي، العبر في خبر من غير، م ٢، ص ٤.

(٥) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٣٤، ٦٩، ٧٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ١١، ١٥٣، ٢١٠، ١٥٨.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٨٤، وهو إبراهيم بن سيار بن هانئ النظام أبو إسحاق البصري مولى بني بحير بن الحارث بن عباد الضبعي من رؤوس المعتزلة متهم بالزندقة وكان شاعراً أديباً بليغاً وله كتب كثيرة في الاعتزال والفلسفة، وهو ابن أخت أبو هذيل العلاف، ومنه أخذ الاعتزال، وهو شيخ الجاحظ، وهو معدود من أذكى المعتزلة وذوي النباهة فيهم، ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، م ١، ص ٢٩٥، القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ)، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ط ١، (تحقيق: فؤاد السيد)، دار التونسية للنشر، تونس، ١٩٧٤م، ص ٧٠.

(٨) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ١٤١.

والمرداد^(١)، وأقوال أبي هذيل^(٢)، والاعتماد على أقوال أصحابه، وهم أهل السنة الأشاعرة ومن سار على نهجهم^(٣)، وأصحاب الأنساب^(٤)، وكتب الفرق نفسها^(٥).

ثانياً: منهج البغدادي في نقد آراء الفرق والرد عليها:

أخذ البغدادي على نفسه في كتابه أن يقوم بتوضيح آراء الفرقة الناجية وتمييزها عن آراء الفرق الضالة ليميز الحق من الباطل، وليكون المؤمن على علم ومعرفة، فيتبع الحق ويرفض الباطل، فهو لم يقف عند عرض آراء أهل الضلال فقط، بل يتوجه إليها بالنقد والقدرح فيما يقولون إذا رأى أنها تخالف المنهج القويم، ويرد عليها بطريقة تهدم أقوالها، مستخدماً في ذلك النقل والعقل، وذلك حسب رأي الخصم في مقولته، ولم يكن يقف عند النقد والرد فحسب، بل يهاجم الرأي بالحكم عليه، تارة بالكفر والفسق والبدعة وغيرها، وتارة أخرى باستهجان القول وبيان سقوطه، وهذا الأسلوب الحاد العنيف في عرضه، لم يتبعه في كتبه الأخرى، وبخاصة كتاب أصول الدين وسبب ذلك:

أن كتاب الفرق قصد فيه إلى بيان رأي الفرقة الناجية وهم أهل السنة، فاضطر من أجل ذلك إلى الهجوم العنيف على سائر الفرق المخالفة؛ كالشيعة، والمعتزلة، والخوارج، والكرامية، والجهمية... وغيرها^(٦).

ومن خلال استقراء كتاب البغدادي رأيت أنه إذا استخدم كلمة "زعم" فإنها تعني أن القول مردود ولا يقبل عنده، وما ذلك القول إلا زعم من صاحبه ولا أصل له.

(١) المصدر نفسه، ص ١٢٢، ١٦٦، وهو أبو موسى عيسى بن صبيح المردار، من كبار المعتزلة، من المقدمين، أخذ عن بشر بن المعتمر، وهو الذي أظهر الاعتزال ببغداد، وعنه انتشر وفشا، قال الصلحي: مات عيسى سنة ست وعشرين ومائتين، ابن النديم الوراق، **الفهرست**، ص ٢٠٦.

(٢) انظر: البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص ٦٦.

(٣) المصدر نفسه: ص ٩٥، ١٠٥، ١٨٨، ١٩٥، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٤١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢١٦، ٢١٩.

(٦) انظر: عبد الرحمن بدوي، **مذاهب الإسلاميين**، ط ٣، ٢، دار العلوم للملايين، لبنان - بيروت، ١٩٨٣م، ١، ص ٦٧٢.

وفيما يأتي الطرق التي سار عليها البغدادي في نقده لهذه الفرق ولآرائها ليظهر منهجه في ذلك:

أولاً: نقده للخصم وردده عليه بالقرآن الكريم:

سار علماء أهل السنة العظام في الدفاع عن حمى الإسلام، والقضاء على الشبه التي أثيرت حوله، مستخدمين الوسائل التي تُعينُ في القضاء على هذه الشبه، كالعقل والنقل، إذ لا تناقض ألَبَتَ بين النقل الصحيح، والعقل السليم، والقرآن الكريم يعدُّ مرجعاً في ذلك لما فيه من بيان للمنهج القويم والطريق المستقيم الذي يقوم على رفض الباطل مهما كان ومهما كان أصحابه، واتباع الحق ولو كان ضعيفاً - بضعف أصحابه - وذلك لأن الحق أحق بالاتباع: ولقوله تعالى:

NML KJI HG F ED C A @ ? > < ; : 98 765M

.^(١) L U T S R Q O

والبغدادي كغيره من هؤلاء العلماء، جعل من القرآن أساساً في نقضه آراء الفرق ورددها، وبخاصة التي خالفت في أفكارها النهج القويم، ونذكر عدة أمثلة على سبيل الاختصار لا الحصر تبين منهجه:

المثال الأول: عند ذكر فضائح الفوطي وعباد وضلالاتهما، بيّن عناد الفوطي للقرآن الكريم، فقال: "الفضيحة الثانية من فضائح الفوطي امتناعه من إطلاق كثير مما نطق به القرآن، فمنع الناس من أن يقولوا: إن الله تعالى عز وجل ألف بين قلوب المؤمنين، وأضل الفاسقين، وهذا عناد منه لقول الله عز وجل: M / O 321 4 5 6 7 8 9 : ; <

= > ? @ L^(٢)، ولقوله تعالى M I J K L^(٣)، وغيرها من الآيات التي

تبين ذلك، ومنع الفوطي أن يقول في غير القرآن إنه عمى على الكافرين، ووافقه صاحبه عباد

(١) سورة يونس، الآية ٣٥.

(٢) سورة الأنفال، الآية ٦٣.

(٣) سورة إبراهيم، الآية ٢٧.

بن سليمان الضمري^(١)، في هذه الضلالة، فمنع من أن يقال إن الله تعالى ثالث كل اثنين، ورابع

كل ثلاثة، وهذا عناد منه لقول الله عز وجل: M ! " # \$ % & ' () * + , -

DCB A@? > = < ; : 9 8 7 6 5 4 3 2 1 0 / .

.^(٢) L IE

وكان يمنع أن يقال، إن الله عز وجل أملى للكافرين، وفي هذا عناد منه لقول الله عز وجل: M

o p q r s L^(٣) " ^(٤)، فالعناد في كثير من الأحيان هو السبب في خروج الإنسان

عن الحق واتباع الباطل.

المثال الثاني: وقد بين فيه عناد النظام للقرآن ببيان قدرة الناس على أن يأتوا بمثل هذا القرآن في بلاغته، بل أحسن منه، وذلك بقوله: "الفضيحة الخامسة عشرة من فضائحه قوله إن نظم القرآن وحسن تأليف كلماته ليس بمعجزة للنبي عليه السلام، ولا دلالة على صدقه في دعواه النبوة، وإنما وجه الدلالة منه على صدقه ما فيه من الإخبار عن الغيوب، فأما نظم القرآن وحسن تأليف آياته، فإن العباد قادرون على مثله، وعلى ما هو أحسن منه في النظم والتأليف، وفي هذا

عناد منه لقول الله: M , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 :

; < = > L^(٥)، ولم يكن غرض منكر إعجاز القرآن إلا إنكار نبوة من تحدي

العرب بأن يعارضوه بمثله^(٦).

(١) عباد بن سليمان الضمري: أحد رجال الطبقة السابعة من المعتزلة، انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، الحاشية ص ١٦١.

(٢) سورة المجادلة، الآية ٧.

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٧٨.

(٤) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ١٦٠ - ١٦١.

(٥) سورة الإسراء، الآية ٨٨.

(٦) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ١٤٣.

المثال الثالث: وفيه بين البغدادي خبط الخازمية، وردهم آيات القرآن بتكفيرهم الصحابة، مع قولهم بالموافاة^(١)، وذلك بقوله: ثم إن الخازمية خالفوا أكثر الخوارج في الولاية والعداوة، وقالوا: إنهما صفتان لله تعالى، وإن الله عز وجل إنما يتولى العبد على ما هو صائر إليه من الإيمان، وإن كان في أكثر عمره كافرا، ويرى منه ما يصير إليه من الكفر في آخر عمره، وإن كان في أكثر عمره مؤمنا، وإن الله تعالى لم يزل محبا لأوليائه ومبغضا لأعدائه، وهذا القول منهم موافق لقول أهل السنة في الموافاة، غير أن أهل السنة ألزموا الخازمية على قولها بالموافاة أن يكون علي وطلحة والزبير وعثمان من أهل الجنة، لأنهم من أهل بيعة الرضوان الذين قال الله تعالى فيهم: $L g f e d c b a _ M$ ^(٢)، وقالوا لهم: إذا كان

الرضا من الله تعالى عن العبد إنما يكون عن علم أنه يموت على الإيمان، وجب أن يكون المبايعون تحت الشجرة على هذه الصفة، وكان علي وطلحة والزبير منهم، وكان عثمان يومئذ أسيرا فبايع له النبي وجعل يده بدلا عن يده، وصح بهذا بطلان قول من أكفر هؤلاء الأربعة^(٣).

بل نراه في بعض الأحيان يستند للقرآن ليبين حال من يتحدث عنهم، ومثال ذلك ما ذكره عن بعض زعماء المعتزلة في تكفير بعضهم البعض بقوله: "وبان بما ذكرناه في هذا الفصل تكفير زعماء المعتزلة بعضها لبعض، وأكثرهم يكفرون أتباعهم المقلدين لهم، ومثلهم في ذلك كما قاله تعالى: $9 8 7 6 5 43 2 1 0 / . - M$

$u t s r q p o M$ ^(٤)، وأما مثل أتباعهم معهم، فكقول الله تعالى: $u t s r q p o M$

(١) الموافاة مصدر وافى، بمعنى الملاقاة، وهي عند علماء الكلام اصطلاح في مسألة السعادة والشقاوة، يعني لحظة توفي الله عز وجل لعبده بالموت، فإن مات العبد على الإيمان كان سعيدا، وإلا كان شقيا، انظر: الرازي، فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب المسمى بالتفسير الكبير، ط١، ١١م، (تحقيق مكتب دار إحياء التراث العربي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ١٩٩٥م، ١١م، ص٢٤٨، البيضاوي، عبد الله بن عمر (ت٦٩١هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط١، ٢م، (تقديم وإعداد: محمد عبد الرحمن المرعشلي)، دار إحياء التراث العربي، لبنان- بيروت، ١٩٩٨م، ٢م، ج١، ص٧٢، أبو عذبة، الحسن بن عبد المحسن، الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية، ط١، دائرة المعارف النظامية، الهند، سنة ١٣٢٢هـ، ص٩.

(٢) سورة الفتح، الآية ١٨.

(٣) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص٩٤ - ٩٥.

(٤) سورة المائدة، الآية ١٤.

و ~ لو أَتَ لَنَا كَرَّةٌ فَنَتَبَرَّأُ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّأُوا

مِنَّا^(١) " (٢).

و مما سبق من عرض منهج البغدادي، يظهر أنه لم يكن بمعزل عن القرآن الكريم في إقامة الحجة على الخصم لبيان خطأ قوله ودحضه، وهو منهج لا بد منه، وبخاصة إذا كان الخصم يؤمن بالقرآن، ويعتقد بأنه كلام الله جل وعلا، والذي ينظر إلى كتب العلماء في التفسير يرى كيف اعتمدوا على آيات القرآن الكريم في القضاء على شبه الخصم والرد عليها، وذلك بجعل آيات الله هي الأصل والأساس الأول في ذلك، فالإمام الرازي الذي يعدُّ من أكابر علماء أهل السنة نراه في تفسيره الكبير يستخدم الآيات لرد أفكار الخصم، فمثلاً عندما تعرض لتفسير

قوله تعالى: M A B C D E F G H I J K L M N O

P Q R S T U V^(٣)، ذكر أن هذه الآية دالة على بطلان قول الرافضة،

"وذلك لأنه تعالى بيّن أن الذين كفروا يؤسّوا من تبديل الدين، وأكد ذلك بقوله: M G H

I، فلو كانت إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه منصوباً عليها من قبل الله

تعالى وقبل رسوله صلى الله عليه وسلم نصاً واجب الطاعة لكان من أراد إخفاءه وتغييره آيساً من ذلك بمقتضى هذه الآية، فكان يلزم أن لا يقدر أحد من الصحابة على إنكار ذلك النص وعلى تغييره وإخفائه، ولما لم يكن الأمر كذلك، بل لم يجر لهذا النص ذكر، ولا ظهر منه خبر ولا أثر، علمنا أن ادعاء هذا النص كذب، وأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ما كان منصوباً عليه بالإمامة"^(٤).

(١) سورة البقرة، الآية ١٦٦، ١٦٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٧، ١٩٨.

(٣) سورة المائدة، الآية ٣.

(٤) انظر: فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب المسمى بالتفسير الكبير، ط ١، ١١م، (تحقيق مكتب دار إحياء التراث العربي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٩٩٥م، ٤م، ص ٢٨٨.

والتفسير الكبير مليء بالأمثلة على رد كلام الخصوم بالقرآن الكريم، وكذا غيره من التفاسير، كتفسير الآلوسي، وتفسير البحر المحيط، وتفسير البغوي، وتفسير النسفي، وغيرها.

ولكن بالنظر إلى الفرق الإسلامية جميعها، نرى أن الكل يعتمد في أفكاره ومعتقداته على القرآن الكريم، فالذين أجازوا الكفر من الأنبياء، والذين قالوا بخلق القرآن، والذين أجازوا رؤية الله أو نفوها، والذين قالوا بإمامة علي وغيرهم اعتمدوا على نصوص الشريعة من القرآن الكريم^(١)، وقاموا بلي أعناقها لتتماشى مع أفكارهم، فكل منهم يؤول الدليل على حسب عقيدته ووفق مذهب صاحبه أو مدرسته، وكل واحد منهم يعتقد أنه هو المحق السعيد، وأن مخالفه لفي ضلال بعيد، قال تعالى: *M* مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ جُزْءٍ مِمَّا لَدَيْهِمْ فَرِجْحُونَ *L*^(٢)، ولو كان ذلك صحيحاً ومقبولاً لكان عبثاً من الشارع الحكيم وحاشا، ولذلك جعل العلماء ضوابط لبيان المنهج الصحيح في فهم النصوص وتأويلها ليتضح الحق من الباطل، وليميز الله الخبيث من الطيب، ومن ذلك ما بينه حجة الإسلام الإمام الغزالي في كتابه المستصفى، حيث حدد شروطاً للتأويل وحدوداً له، وذلك في الفصل الذي عقده بشأن [طريق فهم المراد من الخطاب]، حيث قال:

"ويكون طريق فهم المراد تقدم المعرفة بوضع اللغة التي بها المخاطبة، ثم إن كان نصاً لا يحتمل كفى معرفة اللغة، وإن تطرق إليه الاحتمال فلا يعرف المراد منه حقيقة إلا بانضمام قرينة إلى اللفظ، والقرينة إما لفظ مكشوف كقوله تعالى: *M* وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ *L*^(٣)، والحق هو العشر، وإما إحالة على دليل العقل كقوله تعالى: *M* قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَكُوتُ مَطْوِيَّتٌ بِيَمِينِهِ *L*^(٤)، وقوله صلى الله عليه وسلم: {قَلْبُ

(١) انظر: أبو بكر الرازي، أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار الرازي الحنفي، **حجج القرآن**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٨٦م، ص ٦٩، ٧٧، ٧٩، والكتاب يتحدث فيه عن حجج كل طائفة من القرآن والسنة.

(٢) سورة الروم، آية، ٣٢.

(٣) سورة الأنعام، آية، ١٤١.

(٤) سورة الزمر، آية، ٦٧.

المؤمن بين أصبغين من أصابع الرحمن^(١)، وإما قرائن أحوال من إشارات ورموز وحركات وسوابق ولواحق لا تدخل تحت الحصر والتخمين، يختص بدركها المشاهد لها فينقلها المشاهدون من الصحابة إلى التابعين بألفاظ صريحة، أو مع قرائن من ذلك الجنس، أو من جنس آخر حتى توجب علماً ضرورياً بفهم المراد أو توجب ظناً، وكل ما ليس له عبارة موضوعة في اللغة فتتبع فيه القرائن، وعند منكري صيغة العموم والأمر يتعين تعريف الأمر والاستغراق بالقرائن ، فإن قوله تعالى: M | } L^(٢)، وإن أكده بقوله كلهم وجميعهم فيحتمل الخصوص عندهم كقوله تعالى: M | } L p o n m l^(٣)، M & % (' L^(٤)، فإنه أريد به البعض^(٥).

فجواز التأويل يستند إلى قيام البرهان على استحالة الظاهر، ولذلك نرى أن صرف اللفظ عن ظاهره إلى معناه المرجوح، لا يجوز إلا عند قيام الدليل القاطع على أن ظاهره محال ممتنع، وبذلك لا بد في التأويل من:

أولاً: أن نصير إلى التأويل إذا أدت النصوص -في حال أخذها بحرفيتها- إلى التجسيم، أو جواز النقلة، أو الكون في مكان على الله، ونحو هذا مما يتصل بصفات المخلوقين التي يستحيل عقلاً أن تنسب إليه جل وعلا.

(١) ورد الحديث بصيغ أخرى غير هذه الصيغة، فقد أخرج مسلم في صحيحه، باب تصريف الله القلوب كيف شاء، من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص قال: أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك، حديث رقم (٢٦٥٤). ولم أجده كما ذكره الغزالي.

(٢) سورة التوبة، آية، ٥.

(٣) سورة الأحقاف، آية، ١٠٤.

(٤) سورة النمل، آية، ٢٣.

(٥) انظر: الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ)، المستصفى في علم الأصول، (د.ط)، ٢م، (تحقيق: إبراهيم محمد رمضان)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت - لبنان، ١م، ص ٦٧٥ - ٦٧٦.

ثانياً: - أن يصار إلى التأويل متى قام الدليل العقلي الصحيح على بطلان المعنى الذي يؤخذ من ظاهر النص، ولأجل هذا يؤكد المتكلمون على أن صرف اللفظ عن ظاهره إلى معناه المرجوح لا يجوز إلا عند قيام الدليل القاطع على أن ظاهره ممتنع^(١).

ثالثاً: - ألا نصل من خلال التأويل إلى معنى يهدم أساساً من أسس الشريعة، ولذا أجمع المتكلمون من أهل السنة أمثال الغزالي والرازي وغيرهما على "أن التأويل في أمر لا يتعلق بأصل من أصول العقائد ومهماتها، لا يكفر صاحبه، وأما ما يتعلق من هذا الجنس بأصول العقائد المهمة، فيجب تكفير من يغير الظاهر بغير برهان قاطع، كأن يكون مدفوعاً إلى ذلك بغلبات الظنون والأوهام"^(٢).

وقد ذكر المفسرون قواعد للتأويل، ومن ذلك ما ذكره الطبري: "ولا يجوز أن يحمل تأويل القرآن إلا على الأظهر الأكثر من الكلام المستعمل في ألسن العرب، دون الأقل ما وُجد إلى ذلك سبيل، ولم نضطرنا حاجة إلى صرف ذلك إلى أنه بمعنى واحد، فيحتاج له إلى طلب المخرج بالخفي من الكلام والمعاني"^(٣).

ومما سبق، من كلام الطبري والغزالي والرازي نرى رفضهم إخراج اللفظ عن معناه الظاهر، إلا ما كان لسبب خاص يرفع الإشكال لبيان يحصل به المعنى.

وقد قال النسفي في عقائده: "والنصوص تحمل على ظواهرها، والعدول عنها إلى معان يدعيها أهل الباطن إلحاد وكفر"، وقد علق التفتازاني على النص السابق بقوله: سميت الملاحظة باطنية لادعائهم أن النصوص ليست على ظواهرها، بل لها معان باطنة لا يعلمها إلا المعلم،

(١) انظر: الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ)، فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، ط ١، مكتبة الثقافة الدينية، مصر - القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٣٤، فخر الدين الرازي، أساس التقديس، ط ١، (تحقيق: أحمد حجازي السقا)، منشورات دار الجليل، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٢٠٦.

(٢) انظر: الغزالي، فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، ص ٣٧-٤١، باختصار، ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد الأندلسي، فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، ط ١، (تقديم: محمد عابد الجابري)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ١٩٩٧، ص ١١١.

(٣) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، ط ٣، ١٣م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة ١٩٩٩م، م ٣، ص ٢٤٩.

وقصدهم بذلك نفي الشريعة بالكلية ^(١)، وقد بين البغدادي خطورة ذلك، وقيام الحركات الباطنية بتغيير الناس من خلال تلك الطرق ^(٢).

وإذا ما رجعنا إلى تفسير آيات الصفات التي نقلناها من كتب التفسير الموثوقة، وجدنا أنه ما من آية فيها إلا أولت في حدود ضوابط تفسير القرآن الكريم المعروفة، منذ عصر الصحابة إلى اليوم، فهذه التأويلات جرت في إطار ضوابط ثلاثة استعملت معاً، وهي:

أولاً:- اللغة العربية التي نزل القرآن بها.

ثانياً:- تفسير القرآن الكريم بالقرآن الكريم والسنة المطهرة الصحيحة.

ثالثاً:- تفسير القرآن الكريم بقواطع العقل، دون النظريات ^(٣).

فخلاصة القول أن التأويل مطلقاً بلا قيد ولا شرط كما يشاء الهوى، ضلال وأي ضلال، وكذلك الجمود على الظاهر وترك التأويل مطلقاً فسق وابتداع ^(٤)، ولذلك لا يجوز أن يشتغل به إلا الماهر الحاذق في علم اللغة، العارف بأصول اللغة، ثم بعادة العرب في الاستعمال في استعاراتها وتجاوزاتها ومنهجها في ضرب الأمثال ^(٥)، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: التفتازاني، سعد الدين التفتازاني، شرح النسفية، (د.ط)، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، (د.س)، ص ١٤٨، وانظر: إلى الشروح بشكل عام لترى حديث العلماء عن الظاهر والتأويل، عبد الملك السعدي، شرح النسفية، ط ٢، مطبعة الأزهر، عمان - الأردن، ٢٠٠٨م، ص ٢٣٠، باختصار.

(٢) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٣٠٣ - ٣٠٤.

(٣) انظر: عبد الحميد، تفسير آيات الصفات، ص ١١٩، التامر، قدور أحمد، موقف المتكلمين من التأويل في الفكر الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ٥٧ وما بعدها.

(٤) انظر: القضاعي، سلامة العزامي الشافعي، فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ص ٩٧.

(٥) انظر: الغزالي، فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، ص ٤٧.

ثانياً: نقد البغدادي وردّه بالسنة المطهرة: انتقل البغدادي بعد القرآن الكريم - في رده على الفرق ونقد أقوالها- إلى السنة النبوية المطهرة، وذلك لأهميتها في بيان ذلك لقوله تعالى: M +

، - ، / 0 1 2 3 4 L (١).

وبالنظر نرى قلة اعتماده على السنة النبوية، بخلاف القرآن الذي أكثر منه في الرد على الفرق، وهذه نماذج تبين كيفية تعامله مع الحديث النبوي الشريف في رد آراء الخصم:

النموذج الأول: وقد بين فيه معاندة بعض الفرق من الضرارية والخوارج في مسألة الإمامة والخلافة، وعدم موافقتهم لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك عند ذكر المسائل التي اجتمع عليها أهل السنة والجماعة، بقوله: "وقالوا من شرط الإمامة النسب من قريش، وهم بنو النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، خلاف قول من زعم من الضرارية أن الإمامة تصلح في جميع أصناف العرب وفي الموالي والعجم، وخلاف قول الخوارج بإمامة زعمائهم الذين كانوا من ربيعة وغيرهم، كنافع بن الأزرق الحنفي، ونجدة بن عامر الحنفي، وعبدالله بن وهب الراسبي، وحر قوص بن زهير البجلي، وشبيب بن يزيد الشيباني، وأمثالهم، عناداً منهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "الأئمة من قريش" (٢) (٣).

وفي أحيان أخرى، يبين رفضه للفرقة كاملة بالاعتماد على أحاديث الرسول، ومثال ذلك:

ما ذكره عن المرجئة بقوله: "وإنما سموا مرجئة لأنهم أخرجوا العمل عن الإيمان، والإرجاء بمعنى التأخير، يقال: أرجيته إذا أخرته، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لعنت

(١) سورة النجم، آية، ٣، ٤.

(٢) والحديث رواه الإمام أحمد في مسنده بقوله: "عن أنس قال: كنا في بيت رجل من الأنصار فجاء النبي صلى الله عليه وسلم حتى وقف فأخذ بعضادة الباب، فقال: الأئمة من قريش، ولهم عليكم حق ولكم مثل ذلك ما إذا استرحموا رحموا، وإذا حكموا عدلوا، وإذا عاهدوا وفوا، فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين"، وعلق عليه شعيب الأرناؤوط بقوله: حديث صحيح بطرقه وشواهده، وهذا إسناد ضعيف لجهالة بكير الجزري، م ٢٠، ص ١١٧.

(٣) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٣٤٩.

المرجئة على لسان سبعين نبياً، قيل: من المرجئة يا رسول الله؟ قال: الذين يقولون الإيمان كلام^(١)، يعنى الذين زعموا أن الإيمان هو إقرار وحده دون غيره^(٢).

وكذلك عند ذكره القدرية، فقد ذكر خلاف الأمة في حالهم، فمن الأمة من حكم عليهم بالردة، ومنهم من حكم عليهم بغيرها، وذلك بقوله: "واختلف أصحاب الشافعي في حكم القدرية المعتزلة عن الحق، فمنهم من قال حكمهم حكم المجوس لقول النبي عليه السلام في القدرية: "إنهم مجوس هذه الأمة"^(٣)، فعلى هذا القول يجوز أخذ الجزية منهم، ومنهم من قال: حكمهم حكم المرتدين، وعلى هذا لا تؤخذ منهم الجزية، بل يستتابون، فإن تابوا وإلا وجب على المسلمين قتلهم^(٤).

من خلال ما سبق من إيراد الأمثلة التي تبين منهج البغدادي في اعتماده على الحديث الشريف على الرغم من قتلها، نرى أنه اعتمد عليها في ذمه للفرق، ويعود سبب قلة الاعتماد عليها إلى الاعتناء بالقرآن والعقل في نقده، وذلك لأن حجتها ألزم للخصم من حجة الحديث وبخاصة الأحاد الذي قد ينكره بعض الفرق، كالمعتزلة مثلاً وذلك لأنهم يرون أن الحجة في العقائد لا تقوم بخبر الواحد.

ثالثاً: نقد البغدادي وردده على آراء الفرق بالإجماع:

اتجه البغدادي إلى نقد آراء الخصوم، ببيان مخالفة هذه الفرق لإجماع الأمة في أمر ما ، وهذا الأمر يجعل القارئ يعي الرأي الذي خالفت فيه الفرقة المذكورة آراء الأمة بأسرها، وقد أكثر البغدادي من هذا الأسلوب في رد الخصم وبيان مخالفته للمنهج الحق، وجمهور علماء

(١) رواه الروياني في مسنده، م٣، ص٣٣٨، ولكن بالنظر إلى متن الحديث نرى عدم صحته، فالمرجئة وجدت بعد النبي عليه الصلاة والسلام، إذا كيف لعنت على لسان سبعين نبياً.

(٢) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ٢٠٢.

(٣) ذكره الفتني، في كتابه تذكرة الموضوعات، وذكر الحديث بلفظ: " القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم " فقال: موضوع ، وقد قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين، إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر والله أعلم، انظر: الفتني، محمد طاهر بن علي الهندي (ت٩٦٨هـ-)، تذكرة الموضوعات، ط٢، م١، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، سنة ١٣٩٩م، ص١٥، وذكره السيوطي وغيره من الروايات في الموضوعات، انظر: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت٩١١هـ-)، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ط١، م٢، (تعليق: صلاح بن محمد بن عويضة)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، م١، كتاب السنة، ص ٢٣٦.

(٤) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص٣٥٨، وكذلك ص٩.

الأمة من الفقهاء والأصوليين متفقون على حجية الإجماع، وأنه من الأصول المعتمدة في الأصول بعد القرآن الكريم والسنة المطهرة^(١).

ومن الأدلة في هذا الباب ما ذكر في القرآن الكريم من قوله تعالى: $M > ? @ A$

،^(٢) L S R Q O N M L K J I H G F E D C B

فاتباع أي سبيل يخالف سبيل المؤمنين يؤدي بصاحبه إلى الويل والثبور.

وروي أن الشافعي رضي الله عنه سئل عن آية في كتاب الله تعالى تدل على أن الإجماع حجة، فقرأ القرآن ثلاثمائة مرة حتى وجد هذه الآية، وتقرير الاستدلال أن اتباع غير سبيل المؤمنين حرام، فوجب أن يكون اتباع سبيل المؤمنين واجباً، بيان المقدمة الأولى أنه تعالى ألحق الوعيد بمن يشاقق الرسول ويتبع غير سبيل المؤمنين، ومشاققة الرسول وحدها موجبة لهذا الوعيد، فلو لم يكن اتباع غير سبيل المؤمنين موجباً له لكان ذلك ضمناً لما لا أثر له في الوعيد إلى ما هو مستقل باقتضاء ذلك الوعيد، وإنه غير جائز، فثبت أن اتباع غير سبيل المؤمنين حرام، وإذا ثبت هذا لزم أن يكون اتباع سبيلهم واجباً، وذلك لأن عدم اتباع سبيل المؤمنين يصدق عليه أنه اتباع لغير سبيل المؤمنين، فإذا كان اتباع غير سبيل المؤمنين حراماً لزم أن يكون عدم اتباع سبيل المؤمنين حراماً، وإذا كان عدم اتباعهم حراماً كان اتباعهم واجباً، لأنه لا خروج عن طرفي النقيض^(٣).

(١) انظر: ابن النجار، شرح الكوكب المنير، م ٢، ص ٢١٤ الشيرازي، شرح اللمع، م ٢، ص ٦٦٥، الزركشي، محمد بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، ط ١، م ٤، (تحقيق: محمد محمد تامر)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة ٢٠٠٠م، م ٣، ص ٤٩٠ + ٤٩١، عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، سنة ٢٠٠٤م، ص ١٥٠، محمد الزحيلي، علم أصول الفقه، ط ١، دار القلم، الإمارات العربية - دبي، سنة ٢٠٠٤م، ص ٥١.

(٢) سورة النساء، آية: ١٥

(٣) انظر: الرازي، التفسير الكبير، م ٤، ص ٢١٤.

ومن حجيتة كذلك قوله تعالى: M . O / 1 2 3 4 5 6

7 8 9^(١)، فوصف الله هذه الأمة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبذلك

يجب أن يكون ما يؤمر به معروفاً، وما ينهى عنه منكراً^(٢).

وقد قال الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم: "لا تجتمع أمتي على ضلالة"^(٣)، وأحاديث أخرى بمجموعها تصل حد التواتر المعنوي^(٤).

وسنقوم بتوضيح منهج البغدادي في رده آراء الفرق ببيان مخالفتها لإجماع وجمهور الأمة، بذكر مجموعة من الأمثلة في ذلك للاختصار لا للحصر، منها:

أولاً: قام البغدادي ببيان مخالفة النظام لإجماع الأمة، بل غيرها من اليهود والنصارى عند ذكر فضائحه، فقال: "الفضيحة الرابعة عشر من فضائحه - أي النظام - قوله بأن الله تعالى خلق الناس والبهائم وسائر الحيوان وأصناف النبات والجواهر المعدنية كلها في وقت واحد، وأن خلق آدم عليه السلام لم يتقدم على خلق أولاده، ولا تقدم خلق الأمهات على خلق الأولاد، وزعم أن الله تعالى خلق ذلك أجمع في وقت واحد، غير أن أكثر الأشياء بعضها في بعض، فالتقدم

(١) سورة آل عمران، آية: ١١٠.

(٢) انظر: الرازي، التفسير الكبير، م٤، ص٢١٤، الشيرازي، شرح اللمع، م٢، ص٦٦٨ - ٦٨١، وقد بين حجية الإجماع بالتفصيل بالاعتماد على القرآن الكريم والسنة المطهرة، الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، م٣، ص٤٩١.

(٣) رواه أحمد والطبراني في الكبير وابن أبي خيثمة في تاريخه عن أبي نضرة الغفاري رفعه في حديث: سألت ربي أن لا تجتمع أمتي على ضلالة فأعطانيها، والطبراني وحده وابن أبي عاصم في السنة عن أبي مالك الأشعري رفعه: إن الله أجاركم من ثلاث خلال أن لا يدعو عليكم نبيكم فتهلكوا جميعاً، وأن لا يظهر أهل الباطل على أهل الحق، وأن لا تجتمعوا على ضلالة، ورواه أبو نعيم والحاكم وأعله اللالكائي في السنة، وابن مندة، ومن طريقه الضياء عن ابن عمر رفعه: إن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة أبداً، وإن يد الله مع الجماعة فاتبعوا السواد الأعظم فإن من شذ شذ في النار، وكذا هو عند الترمذي لكن بلفظ "أمتي"، ورواه عبد بن حميد وابن ماجه عن أنس رفعه: إن أمتي لا تجتمع على ضلالة فإذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم، ورواه الحاكم عن ابن عباس رفعه بلفظ: لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة، ويد الله مع الجماعة، وبالجملتين الثانية عند الترمذي وابن أبي عاصم عن ابن مسعود موقوفاً في حديث: عليكم بالجماعة، فإن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة، زاد غيره: وإياكم والتلون في دين الله، وبالجملتين فالحديث مشهور المتن وله أسانيد كثيرة وشواهد عديدة في المرفوع وغيره، فمن الأول "أنتم شهداء الله في الأرض"، ومن الثاني قول ابن مسعود "إذا سئل أحدكم فليُنظر في كتاب الله، فإن لم يجده ففي سنة رسول الله، فإن لم يجده فيها فليُنظر فيما اجتمع عليه المسلمون وإلا فليجتهد، انظر: العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، م٢، ص٣٥٠، حديث رقم: ٢٩٩٩.

(٤) انظر: عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ص١٥٠ - ١٨٢.

والتأخر إنما يقع في ظهورها من أماكنها، وفي هذا تكذيب منه لما اجتمع عليه من سلف الأمة مع أهل الكتاب من اليهود والنصارى والسامرة^(١)، من أن الله تعالى خلق اللوح والقلم قبل خلق السموات والأرض، وإنما اختلفت المسلمون في السماء والأرض أيتها خلقت أولاً؛ فخالف النظام المسلمين وأهل الكتاب في ذلك، وخالف فيه أكثر المعتزلة، لأن المعتزلة البصرية زعمت أن الله تعالى خلق إرادته قبل مراداته، وأقر سائرهم بخلق بعض أجسام العالم قبل بعض^(٢).

ثانياً: عند ذكر أبو هاشم الجبائي وفصائحه، بين معاندته لإجماع الأمة، وذلك بقوله: "وقد سأله أصحابنا عن يهودي أسلم وتاب عن جميع القبائح، غير أنه أصرّ على منع حبة فضة من مستحقها عليه من غير استحلالها ولا جحود لها، هل صحت توبته من الكفر؟ فإن قال "نعم" نقض اعتلاله فيما مضى، وإن قال لا عاند جمهور الأمة"^(٣).

ثم قال أيضاً عن الجبائي: "والفضيحة الرابعة من فضائحه قوله: في التوبة أيضاً إنها لا تصح عن الذنب بعد العجز عن مثله، فلا يصح عنده توبة من خرس لسأئه عن الكذب، ولا توبة من جُبَّ ذكْرُهُ عن الزنى، وهذا خلاف قول جميع الأمة قبله"^(٤).

ثالثاً: وقد بين مخالفة الجعفرية لإجماع الأمة بقوله: "وزعم أيضاً أن رجلاً لو بعث إلى امرأة يخطبها ليتزوجها، وجاءته المرأة، فوثب عليها فوطئها من غير عقد أنه لا حد عليها، لأنها جاءتته على سبيل النكاح، وأوجب الحد على الرجل لأنه قصد الزنى، ولم يعلم هذا الجاهل أن المطاوعة للزاني زانية إذا لم تكن مكرهة، وإنما اختلف الفقهاء فيمن أكره امرأة على الزنى، فمنهم من أوجب للمرأة مهراً، وأوجب على الرجل حداً، وبه قال الشافعي ولفقهاء الحجاز، ومنهم

(١) وهم فرقة يهودية أتباعها موحدون، لأنهم يخالفون ما عليه قومهم، وفي عقيدتهم أن الله واحد، وموسى نبي مرسل، ويؤمنون باليوم الآخر، ولا يعترفون بنصوص مقدسة سوى الأسفار الخمسة (التكوين - الخروج - اللاميين - ثنية الاشتراح - العدد)، أماكن انتشارهم في نابلس، ويعتقدون أنهم الصفوة المتبقية من بني إسرائيل، وهم حماة التوراة والبقية من أولاد يعقوب، انظر: مجموعة مؤلفين، موسوعة الأديان الميسرة، ط١، دار النفائس، بيروت - لبنان، سنة ٢٠٠١م، ص ٢٩٤.

(٢) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ١٤٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٩١.

من أسقط الحد على الرجل لأجل وجوب المهر عليه، ولم يقل أحد من سلف الأمة بسقوط الحد عن المطاوعة للزاني كما قاله ابن مبشر، وكفاه بخلاف الإجماع خزيا^(١).

مما سبق رأينا بيان البغدادي مخالفة الفرق في بعض آرائها لمجموع الأمة.

رابعاً: نقد البغدادي وردده آراء الفرق بالقياس^(٢) والإلزام^(٣) (العقل):

لقد حث القرآن الكريم على إعمال العقل وتفعيله للوصول إلى الحق ومعرفته، ولذلك ذكر

الله تبارك وتعالى العقل في أكثر من موضع للدلالة على أهميته فقال: $q \quad p \quad o \quad n \quad M$

$\{ z \ y \ x \ w \ v \ u \ t \ s \ r \} \quad | \quad \sim \text{عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ} \text{ إِنَّ}$

فِي ذَلِكَ لَايَتَبَيَّنُ © يَعْقُلُونَ^(٤)، بل نرى القرآن الكريم يُسَقِّهِ أولئك الذين عطلوا عقولهم ،

فلم يستخدموها في بلوغ الحق، فقال: $C \ B \ A \ @ \ ? \ > \ = \ < \ ; \ : \ 9 \ M$

$L \ K \ J \ I \ H \ G \ F \ D$ ^(٥)، فالعقل هبة الله للإنسان ميزه به عن الحيوان، فهو مناط

التكليف، وقد جعل العلماء العقل المتمثل في القياس الأصولي لمعرفة الفروع مصدراً من مصادر الشريعة^(٦)، الذي يقوم على إعمال العقل في معرفة العلة.

استخدم البغدادي هذا المنهج في كتابه فلا تجد فكرة من أفكار المخالفين إلا وينقدها ويردها عقلاً؛ إما بالإلزام، أو بالقياس، وذلك إما ذكر إزماته هو لهم، أو الزامات غيره، أو بقياس فكر

(١) انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٨-١٩٦، انظر: ص ١٣٦، ١٤٢، ١٤٦.

(٢) القياس: إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر؛ لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت، ببضاوي، محمود بن عبد الرحمن (ت ٧٤٩هـ)، شرح المنهاج في علم الأصول، ط ١، ٢، (تحقيق: عبد الكريم بن علي النملة)، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، سنة ١٩٩٩م، م ٢، ص ٦٣٤.

(٣) الإلزام: هو عجز السائل عن منع كلام الخصم.

(٤) سورة الرعد، آية: ٤.

(٥) سورة البقرة، آية: ١٧١.

(٦) انظر: عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ص ١٤٩.

هذه الفرقة بما يعد من الأفكار الخارجة عن الحق ببيان التوافق بينهما، ولتوضيح المنهج الذي سار عليه في ذلك نذكر مجموعة من الأمثلة من باب الاختصار:

المثال الأول: قام البغدادي بسرد آراء الخازمية مثلاً، وبين بطلان قولهم في الصحابة، وذلك بإقامة الحجة على قولهم بإلزامهم من خلال أفكارهم، فقال: "ثم إن الخازمية خالفوا أكثر الخوارج في الولاية والعداوة، وقالوا إنهما صفتان لله تعالى، وإن الله عز وجل إنما يتولى العبد على ما هو صائر إليه من الإيمان، وإن كان في أكثر عمره كافراً، ويرى منه ما يصير إليه من الكفر في آخر عمره وإن كان في أكثر عمره مؤمناً، وإن الله تعالى لم يزل محباً لأوليائه ومبغضاً لأعدائه، وهذا القول منهم موافق لقول أهل السنة في الموافقة، غير أن أهل السنة ألزموا الخازمية على قولها بالموافاة أن يكون علي وطلحة والزبير وعثمان من أهل الجنة، لأنهم من أهل بيعة الرضوان الذين قال الله تعالى فيهم: $f e \quad d c \quad b a \quad _ M$

$L g^{(1)}$ ، وقالوا لهم إذا كان الرضا من الله تعالى عن العبد إنما يكون على علم أنه يموت على الإيمان وجب أن يكون المبايعون تحت الشجرة على هذه الصفة، وكان علي وطلحة والزبير منهم، وكان عثمان يومئذ أسيراً فبايع له النبي وجعل يده بدلاً عن يده، وصح بهذا بطلان قول من أكفر هؤلاء الأربعة"^(٢).

المثال الثاني: في بيان متابعة النظام لرأي الثنوية، وذلك بقوله: "الفضيحة الخامسة من فضائحه: دعواه أن الحيوان كله جنس واحد لاتفاق جميعه منه في التحرك بالإرادة، وزعم أن العمل إذا اتفق دل اتفاهه على اتفاق ما ولده، وزعم أيضاً أن الجنس الواحد لا يكون منه عملان مختلفان، كما لا يكون من النار تسخين وتبريد، ولا من الثلج تسخين وتبريد.

وهذا تحقيق قول الثنوية: إن النور يفعل الخير ولا يكون منه الشر، والظلام يفعل الشر ولا يكون منه الخير، لأن الفاعل الواحد لا يفعل فعلين مختلفين، كما لا يقع من النار تسخين وتبريد، ولا من الثلج تسخين وتبريد"^(٣).

(١) سورة الفتح، آية: ١٨.

(٢) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٩٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

المثال الثالث: قال البغدادي "ومن فضائح الجاحظ أيضا: قوله إن الله لا يدخل النار أحداً، وإنما النار تجذب أهلها إلى نفسها بطبعها، ثم تمسكهم في نفسها على الخلود، ويلزمه على هذا القول أن يقول في الجنة إنها تجذب أهلها إلى نفسها بطبعها، وأن الله لا يدخل أحدا الجنة، فإن قال بذلك قطع الرغبة إلى الله في الثواب، وأبطل فائدة الدعاء، وإن قال إن الله تعالى هو يدخل أهل الجنة الجنة لزمه القول بأن يدخل النار أهلها"^(١).

المثال الرابع: بين فيه البغدادي رد رأي الشيبية^(٢) من الخوارج في حكمهم على عائشة بسبب خروجها يوم الجمل، بمقارنة فعلها وقياسه بفعل غزاة أم شبيب وإلزامهم، وذلك بقوله: "يقال للشيبية من الخوارج: أنكرتم على أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها خروجها إلى البصرة مع جندها الذي كل واحد منهم محرم لها، لأنها أم جميع المؤمنين في القرآن، وزعمتم أنها كفرت بذلك، وتلوتن عليها قول الله تعالى: $M \quad G \quad F \quad L \quad H$ "^(٣)، فهلا تلوتن هذه الآية على غزاة أم شبيب، وهلا قلتم بكفرها وكفر من خرجن معها من نساء الخوارج إلى قتال جيوش الحجاج، فإن أجزتم لهنّ ذلك، لأنه كان معهن أزواجهن أو بنوهن وأخوتهن، فقد كان مع عائشة أخوها عبدالرحمن، وابن أختها عبدالله بن الزبير، وكل واحد منهم محرم لها وجميع المسلمين بنوها، وكل واحد محرم لها فهلا أجزتم لها ذلك، على أن من أجاز منكم إمامة غزاة فإمامتها لاثقة به وبدينه، والحمد لله على العصمة من البدعة"^(٤).

المثال الخامس: وفي هذا المثال نرى البغدادي يظهر أسلوب الإلزام من خلال عقد مناظرات بينه وبين الخصوم، ومن ذلك مناظرته مع الكرامية في الفرق بين المتكلم والقائل، وبيان ذلك بقوله: "وأعجب من هذا فرقهم بين المتكلم والقائل، وبين الكلام والقول، وذلك أنهم قالوا إن الله تعالى لم يزل متكلماً قائلاً، ثم فرقوا بين الاسمين في المعنى، فقالوا: إنه لم يزل متكلماً بكلام هو قدرته على القول، ولم يزل قائلاً بقائلية لا بقول، والقائلية قدرته على القول، وقوله حروف حادثة فيه، فقول الله تعالى عندهم حادث فيه، وكلامه قديم.

(١) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٢) هم فرقة من الخوارج ينسبون إلى شبيب بن يزيد الشيباني، ويعرفون بالصالحية أيضاً، لانتسابهم إلى صالح ابن مسرح الخارجي، انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٣) سورة الأحزاب، آية: ٣٣.

(٤) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ١١٣، وانظر: ص ١٣٦، ١٥٥، ١٨٥، ١٩٤، ١٩٨، ٢٢١، ٣١٩.

قال عبدالقاهر: ناظرت بعضهم في هذه المسألة، فقلت له: إذا زعمت أن الكلام هو القدرة على القول، والساكت عندك قادر على القول في حال سكوته، لزمك على هذا القول أن يكون الساكت متكلماً فالتزم ذلك^(١).

فالمنهج الذي سار عليه البغدادي في هذا الباب من حيث نقض آراء أصحاب الفرق وردها من خلال إلزامهم بأقوالهم وما يعتقدونه ليدل على أنه صاحب عقلية نافذة بصيرة بما تفعل، وهذا الأسلوب قد يكون أقوى من الاعتماد على القرآن الكريم والسنة النبوية وأدق في رد رأي الخصم ونقضه، وذلك لاحتمال النص سواء كان من القرآن أم من السنة أكثر من وجه أي أنه حمال وجوه، وقد لا يسلم الخصم بما تريد من الوجوه، ولكن منهج الإلزام يقوم على قاعدة "من لسانك أدينك".

وقد سار بعض العلماء على هذا النهج، فإذا نظرنا إلى الباقلاني^(٢)، وجدنا أن منهج العقل والاستدلال به والاحتكام للمنطق والجدل النظري كان عنده أكثر من الوقوف عند أدلة السمع والنصوص والمأثورات^(٣).

خامساً: نقده الفرق ورده عليها بالشعر:

من المناهج المستخدمة عند البغدادي في نقد الآراء هو إنشاد الشعر، إما من شعره أو اقتباس شعر غيره للرد على الخصم، وإليك عدداً من الأمثلة التي تبين ذلك:

عند ذكر مذهب الكيسانية قام بإيراد آرائهم والرد عليها إلى أن وصل إلى كثير، وقوله في الأئمة بأبيات من الشعر، فرد عليه بنفس منهجه، وذلك بقوله: "وكان كثير الشاعر"^(١)، على مذهب الكيسانية الذين ادعوا حياة محمد بن الحنفية، ولم يصدقوا بموته، ولذا قال في قصيدة له:

(١) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٢١٩.

(٢) وهو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر: قاض، من كبار علماء الكلام. انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة، ولد في البصرة سنة ٣٣٨هـ، وسكن بغداد فتوفي فيها سنة ٤٠٣هـ، كان جيد الاستنباط، سريع الجواب، وجّهه عضد الدولة سفيراً عنه إلى ملك الروم، فجرت له في القسطنطينية مناظرات مع علماء النصرانية بين يدي ملكها فتغلب عليهم رضي الله عنه، الزركلي، الأعلام، م ٦، ص ١٧٦، ابن خلكان، وفيات الأعيان، م ٤، ص ٢٦٩.

(٣) انظر: الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب (٤٠٣هـ)، التمهيد في الرد على المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة، (د. ط.)، (تحقيق: محمود محمد الخضير، ومحمد عبد الهادي أبو ريدة)، دار الفكر العربي، مصر - القاهرة، سنة ١٩٤٧م، مقدمة الكتاب، ص ١٥، باختصار وتصرف، محمد عمارة، السلفية واحدة أم سلفيات، ط ١، دار نهضة مصر، سنة ٢٠٠٧، ص ٢٤، وكذلك الرازي والسنوسي والجويني والغزالي.... الخ

ألا إن الأئمة من قريش ولاية الحق أربعة سواء
علي والثلاثة من بنيه هم الأسباط ليس بهم خفاء
فسبط سبط إيمان وبر وسبط غيَّته كربلاء
وسبط لا يذوق الموت حتى يقود الخيل يقدمها اللواء
تغيَّب لا يرى فيهم زماناً برضوى عنده عسل وماء
قال عبدالقاهر: أجبناه عن أبياته هذه بقولنا:

ولاية الحق أربعة ولكن لثاني اثنين قد سبق العلاء
وفاروق الورى أضحى إماماً وذو النورين بعد له الولاء
علي بعدهم أضحى إماماً بترتيبي لهم نزل القضاء
ومبغض من ذكرناه لعين وفي نار الجحيم له الجزاء
وأهل الرفض قوم كالنصارى حيارى ما لحيرتهم دواء
وقال كثير أيضاً في رفضه:

برئت إلى الإله من ابن أروى ومن دين الخوارج أجمعينا
ومن عمر برئت ومن عتيق غداة دعا أمير المؤمنين
وقد أجبناه عن هذين البيتين:
برئت إلى الإله ببغض قوم بهم أحيا الإله المؤمنين
وما ضر ابن أروى منك بغض وبغض البر دين الكافرينا

(١) هو أبو صخر: كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة بن الأسود، كان ينسب نفسه في قريش، ويقال: هو أزدي من قحطان، من شعراء الدولة الأموية، واشتهر باسم كثير عزة، انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، م ٤، ص ١٠٧، البغدادي، الفرق بين الفرق، (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد)، ص ٤١، حاشيه.

أبو بكر لنا حق إمام على رغم الروافض أجمعينا

وفاروق الورى عمر بحق يقال له أمير المؤمنين^(١)

مما سبق، نرى أن البغدادي تتوع في مناهج وأساليب نقده الفرق ورد آرائها، فنراه ينتقل بين هذا وذاك، والتنوع يضيفي قوة في الطرح ونقض فكر الخصم، بحيث لا يكون له منفذ ولا مهرب من الخضوع لضعف مذهبه.

المطلب الثاني: منهج الشهرستاني في عرض الآراء ونقدها:

أولاً: طريقة عرضه لآراء الفرق ومصادره في ذلك:

سار الشهرستاني في كتابه "الملل والنحل" على أساس إيراد مذاهب الفرق، كل فرقة لوحدها من خلال أقوالها المأخوذة من كتبها من غير تعصب لفرقة على أخرى، وقد جعل هذا شرطاً له عند تأليفه لكتابه، وقد أخذ على عاتقه أن يورد الرأي من غير تمييز صحة هذا الرأي من سقيمه أو تعيين حقه من باطله، معتمداً في ذلك على القارئ الحذق صاحب العقل النير الذي يميز الصحيح من الفاسد مهما كان هذا الرأي، ولمن كان، وذكر آراء الفرق بالاختصار والحصص، وسيظهر الباحث في هذا المبحث منهج الشهرستاني في الطرق^(٢)، التي سار عليها لعرض آراء الفرق ومصادره في ذلك، ليتضح مدى التزامه بما شرطه على نفسه.

الطريقة الأولى: المقدمات والخواتيم.

لقد كان من منهج الشهرستاني عند عرض آراء الفرق الاعتناء بالمقدمات والخواتيم، وذلك عندما بدأ بالكتاب وذكر خلاصة منهجه في السير على قواعد معينة، وكذلك عند حديثه عن مقدمة كثير من الفرق يقوم على ذكر ما يجمع هذه الفرق من آراء، ثم بعد ذلك ينتقل إلى التفصيل، ومن الأمثلة على ذلك عند ذكره المعتزلة، والخوارج، والشيعة.

(١) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٤١، وغيرها من المواضع: انظر: ص ٤٣، ٥٦، ٧١، ٦٣،

(٢) اقتبست بعض هذه الطرق كأطر عامة دون التفاصيل من كتاب، السحيباني، منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل، ص ٢٧٩.

وسأختار فرقة المعتزلة لأبين المنهج، حيث بدأ القول عنهم بتعريفهم، ثم قال: "والذي يعم طائفة المعتزلة من الاعتقاد: القول بأن الله تعالى قديم، والقدم أخص وصف ذاته، ونفوا الصفات القديمة أصلاً؛ فقالوا: هو عالم لذاته، قادر لذاته، حي لذاته، لا يعلم وقدرة وحياة، هي صفات قديمة، ومعان قائمة به؛ لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف؛ لشاركته في الإلهية.

واتفقوا على أن كلامه محدث مخلوق في محل، وهو حرف وصوت، كتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه؛ فإن ما وجد في المحل عرض قد فني في الحال.

واتفقوا على أن الإرادة، والسمع والبصر، ليست معان قائمة بذاته؛ لكن اختلفوا في وجوه وجودها، ومحامل معانيها.

واتفقوا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار، ونفي التشبيه عنه من كل وجه، جهة، ومكاناً، وصورة، وجسماً، وتحيزاً، وانتقالاً، وزوالاً، وتغيراً، وتأثراً.

وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيه، وسموا هذا النمط توحيداً.

واتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها، مستحق على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدار الآخرة، والرب تعالى منزّه أن يضاف إليه شر وظلم، وفعل هو كفر ومعصية؛ لأنه لو خلق الظلم كان ظالماً، كما لو خلق العدل كان عادلاً^(١).

وتابع البغدادي الحديث في ما اتفقت فيه المعتزلة بقوله: واتفقوا على أن الحكيم لا يفعل إلا الصلاح والخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد، وأما الأصلح واللطف ففي وجوبه خلاف عندهم، وسموا هذا النمط عدلاً.

واتفقوا على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة، استحق الثواب والعوض، والتفضل معنى آخر وراء الثواب، وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها، استحق الخلود في النار، لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار، وسموا هذا النمط وعداً ووعيداً.

(١) الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٣٨ - ٣٩، بتصرف

وانفقوا على أن أصول المعرفة، وشكر النعمة، واجبة قبل ورود السمع، والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل، واعتناق الحسن واجتناب القبيح واجب كذلك، وورود التكاليف أطاف للباري تعالى، أرسلها إلى العباد بتوسط الأنبياء عليهم السلام: امتحاناً، واختباراً، لقوله تعالى:

M \] ^ _ ` ba dc e L (١) (٢).

ثم انتقل بعد ذلك لسرد ما تختص به كل طائفة عن الأخرى، وهذه الطريقة في عرض الآراء تعدّ من الطرق المفيدة للقارئ، وذلك يتأتى في معرفة الآراء المتفق عليها جملة واحدة، ثم النظر في المختلف فيه.

ومن عناية الشهرستاني بالمقدمات يتضح قيامه بالحديث في بداية كتابه الملل والنحل عن مجموعة من العناوين بين فيها منهجه وطريقته في الكتاب، وأسس تقسيم العالم والأساس الذي سار عليه في بحثه وغيرها من المواضيع (٣).

أما فيما يتعلق بالخواتيم، فيجعل لكل فرقة أو طائفة خاتمة يتحدث فيها عما فاتته عن الفرقة أو عن رجالها الذين هم أهلها من السابقين واللاحقين.

ومن ذلك ختم حديثه عن الخوارج بقوله: "ولنختتم المذاهب بذكر تنمة رجال الخوارج من المتقدمين: عكرمة، وأبو هارون العبدى، وأبو الشعثاء، وإسماعيل بن سميع، ومن المتأخرين: الإيمان بن رباب، ثعلبي ثم بيهسي، وعبد الله بن يزيد، ومحمد بن حرب، ويحيى بن كامل إياضي، ومن شعرائهم: عمران بن حطان، وحبيب بن حذرة صاحب الضحاك بن قيس، ومنهم أيضاً جهم بن صفوان، وأبو مروان غيلان بن مسلم، ومحمد بن عيسى برغوث، وأبو الحسين كلثوم بن حبيب المهلبى، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن شبيب البصري، وعلي بن حرمة، وصالح قبة بن صبيح بن عمرو، ومؤنس بن عمران البصري، وأبو عبد الله بن مسلمة، وأبو عبدالرحمن بن مسلمة والفضل بن عيسى الرقاشي... وغيرهم الكثير" (٤).

(١) سورة أنفال، آية: ٤٢.

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٣٨ - ٣٩، بتصرف.

(٣) انظر: السحيباني، منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل، ص ٢٨٣.

(٤) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ١٤٣، ١٩٣، ٢١٧.

وسلك هذا المسلك عند ذكر فرق المرجئة والشيعة وغيرهما ^(١).

الطريقة الثانية: التنوع في ذكر آراء الفرق.

ومن منهج الشهرستاني في عرض آراء الفرق، أنه يتنوع في ذكر آرائها وأدلتها، فمثلاً نراه عند حديثه عن فرقة المعتزلة يقوم بذكر أقوالها المصحوبة بالأدلة العقلية، وذلك خلافاً للمشبهة التي يذكر آراءها مصحوبة بالأدلة السمعية، وخلافاً للأشعرية التي جمعت الأسلوبين؛ فما ثبت بالعقل يؤكدوه بالأدلة العقلية، وما ثبت بالسمع يبينوه بالأدلة السمعية، ومثال ذلك عندما ذكر المشبهة قام بسرد آرائهم المعتمدة على القرآن الكريم والسنة النبوية؛ كالمجيء والجنب والإتيان والقدم واليد وغيرها، وبيان كيفية قيامهم بإجرائها على ما يتعارف من صفات الأجسام، وزيادتهم أكاذيب على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٢).

الطريقة الثالثة: الاعتناء بالمصطلحات وتعريفها.

ومن منهج الشهرستاني في كتابه، الاعتناء بالمصطلحات وتعريفها، فلا يمر مصطلح إلا ويقوم بتعريفه، وهذا المنهج يسهل على القارئ فهم هذه النصوص عند قراءتها، مثل: الدين والملة والجبرية والمعجزة والمرجئة والبداء وغيرها من المصطلحات، ومثال ذلك قوله: "نتكلم ها هنا في معنى الدين، والملة والشرعة، والمنهاج، والإسلام، والحنيفية والسنة، والجماعة؛ فإنها عبارات وردت في التنزيل، ولكل واحدة منها معنى يخصها، وحقيقة توافقها لغة واصطلاحاً، وقد بينا معنى الدين: أنه الطاعة والانقياد؛ وقد قال الله تعالى: $LM \quad KJ \quad I \quad HM$ ^(٣)" ^(٤).

ثم انتقل لبيان تعدد المعاني لنفس اللفظ بقوله عن لفظ الدين: "وقد يرد بمعنى الجزاء؛ يقال: كما تدين تدان، وقد يرد بمعنى الحساب يوم الميعاد والتناد، قال تعالى: $Le \quad d \quad c \quad M$ ^(٥)؛

(١) المصدر نفسه، ص ١٣٥، باختصار.

(٢) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٩٥.

(٣) سورة آل عمران، آية: ١٩.

(٤) الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٣٤.

(٥) سورة يوسف، آية: ٤٠.

فالمتمدين: هو المسلم المطيع المقر بالجزاء والحساب، يوم التتاد والميعاد؛ قال الله تعالى:

M R S LUT^(١).

وقد بيّن معنى كلمة الملة بعبارة جميلة لتتضح للقارئ فقال: "ولما كان نوع الإنسان محتاجاً إلى اجتماع مع آخر من بني جنسه في إقامة معاشه، والاستعداد لمعاده؛ وذلك الاجتماع يجب أن يكون على شكل يحصل به التمانع والتعاون، حتى يحفظ بالتمانع ما هو له، ويحصل بالتعاون ما ليس له؛ فصورة الاجتماع على هذه الهيئة هي الملة".

ثم عبر عن المنهاج بقوله: "والطريق الخاص الذي يوصل إلى هذه الهيئة هو المنهاج والشرعة والسنة، والاتفاق على تلك السنة هي الجماعة؛ قال الله تعالى: m l k j M

Ln^(٢)، ولن يتصور وضع الملة، وشرع الشرعة إلا بوضع شارع، يكون مخصوصاً من عند الله بآيات تدل على صدقه؛ وربما تكون الآية مضمنة في نفس الدعوى، وربما قد تكون ملازمة، وربما تكون متأخرة، ثم اعلم أن الملة الكبرى هي ملة إبراهيم الخليل عليه السلام، وهي الحنيفية التي تقابل الصبوة تقابل التضاد^(٣)، إلى غير ذلك من الأمثلة التي أوردها في كتابه.

الطريقة الرابعة: الحصر والاختصار:

ومن منهجه في كتابه، ذكر الفرق بالاعتماد على الحصر والاختصار، بحيث قام بحصر عدد الفرق في العدد الوارد في الحديث، والاختصار في ذكر الآراء، بحيث لا يذكر من الفرق إلا صاحبة رأي مخالف، بحيث تعدّ الفرقة التي تقول به صاحبة مقالة يعتد بها، ولذلك نراه يضع قانوناً لبيان ذلك^(٤).

(١) سورة المائدة، آية: ٣.

(٢) سورة المائدة، آية: ٤٨.

(٣) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٣٤.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٥.

والناظر للكتاب، يرى أنه سار على ضابط الاختصار في التحدث عن الفرق، بحيث لا يكرر أو يعيد مقالاتها عند حديثه عنها، ولكن إذا استدعى الأمر تكراراً ما أشار إلى ذلك فيما سبق أو فيما يلحق ذلك من آراء، بل ويذكر الأمر مجرداً من ملابساته، بل ويتضح اختصاره في عدم الإطالة في ذكر آراء الفرق^(١).

أما عند النظر إلى ضابط الحصر فيتبين أنه خرج عنه في تعداد الفرق، لذلك تكلف في تعدادها، حيث إنه قال عندما ذكر كبار الفرق الإسلامية الأربعة من القدرية والصفائية والخوارج والشيعة: "ثم يتركب بعضها مع بعض، ويتشعب عن كل فرقة أصناف، فتصل إلى ثلاث وسبعين فرقة"^(٢).

وعلق عمارة أيضاً على ضابط الحصر في منهج الشهرستاني بأنه تناقض بين ما يقال وما يطبق، ومحاولة للتوفيق بين الواقع والنص حتى لو أبى الواقع هذا التوفيق، وحتى لو كان النص حديثاً من أحاديث الأحاد^(٣).

والذي لا يقبل فيما سار عليه الشهرستاني ليس تشبثه بحديث الافتراق، الذي أدى به إلى الخروج عما وضعه من قواعد، بل حصره الفرق في ما كان في واقعه المعاش، بحيث لم تكن نظراته مستقبلية، وهذا هو سبب التناقض الذي وقع فيه الشهرستاني.

الطريقة الخامسة: نقد آراء الفرق.

أما فيما يتعلق بمنهجه في نقد الآراء، نرى أنه وضع لنفسه طريقاً يقوم على سرد آراء الفرق من غير نقد لرأيها، وهذا ما ذكره في مقدمة كتابه^(٤)، وهو ما يسمى بمنهج الحياد، في إيراد أقوال الفرق، وهذا المنهج في رأي عدد من الباحثين هو المنهج العلمي السليم الذي يتعين على مؤرخي الأديان سلوكه، فيكون المؤلف بهذا الاعتبار ناقلاً للأقوال من غير نقد أو تعليق، ولكننا نرى في المقابل مجموعة كبيرة من العلماء ترفض هذا الأمر، بل يعدونه مثلاً في

(١) انظر: السحيباني، منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل، ص ٢٨٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦.

(٣) انظر: عمارة، موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، م ٢، ص ٥٤٧، بتصرف.

(٤) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٦.

المصنف، والسبب في ذلك أنه لا مقدرة لكل قارئ على معرفة الخطأ من الصواب، والحق من الباطل، ولذلك يتعين على العالم أو المصنف المسلم أن ينير للقارئ سبل الحق، ويعرفه إياها، ويوضح له الفكر الباطل، ويحذره منه من غير تعصب^(١).

أما الحياد عند الشهرستاني، من حيث عدم التعرض لآراء الفرق نهائياً من حيث الرد أو النقد، فأقول إنه خرج عن هذا الطريق بنقده أحياناً للفرقة، وبيان خطأ قولها، بل سخر من صاحبها أحياناً، وكتابه مليء بمثل ذلك.

وسأورد عدداً من الأمثلة التي تبين خروجه عن منهجه الذي وضعه:

ومثال ذلك: عندما تحدث عن الإمامية وأفكارها توجه بالنقد لها، وذلك بقوله: "ثم إن الإمامية تخطت عن هذه الدرجة إلى الوقعة في كبار الصحابة طعناً وتكفيراً، وأقله ظمناً وعدواناً، وقد شهدت نصوص من القرآن على عدالتهم والرضا عن جماعتهم"^(٢)، قال الله تعالى: $_ M \quad b a \quad d c \quad f e \quad g$ L^(٣)، وقال تعالى ثناء على المهاجرين

والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان: M ! " # \$ % & ' .

() * + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9

: L^(٤)، وقال تعالى: M © تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي

(١) انظر: السحيباني، منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل، ص ٢٨٨.

(٢) الشهرستاني: الملل والنحل، ص ١٦٤.

(٣) سورة الفتح، آية: ١٨.

(٤) سورة التوبة، الآية ١٠٠.

١١٦
 E DC B A @ ? > = < M ، وقال تعالى: ^(١) L μ
 . ^(٢) L J I H G F

وعلق الشهرستاني على تلك الآيات بقوله: "وفي ذلك دليل على عظم قدرهم عند الله تعالى، وكرامتهم ودرجتهم عند الرسول صلى الله عليه وسلم، فليت شعري! كيف يستجيز ذو دين الطعن فيهم، ونسبة الكفر إليهم؟ وقد قال النبي عليه السلام: "عشرة من أصحابي في الجنة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وعبدالرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح"^(٣)، إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في حق كل واحد منهم على الانفراد، وإن نقلت هنات من بعضهم، فليتبذر النقل؛ فإن أكاذيب الروافض كثيرة"^(٤).

وعند حديثه عن الاثني عشرية، وذكره لآرائهم في الأئمة، نراه ينقد ما يقولونه، بل يستخف بأقوالهم، ومن ذلك قوله عند اختلاف الاثني عشرية في من هو الإمام الثاني عشر: قالت فرقة منهم "إن للحسن ابناً، ولكنه ولد بعد موته بثمانية أشهر، وقول من ادعى أنه مات وله ابن باطل، لأن ذلك لم يخف، ولا يجوز مكابرة العيان"^(٥).

وكذلك قوله: "ومن العجب أن القائلين بإمامة المنتظر مع هذا الاختلاف العظيم لا يستحيون؛ فيدعون فيه أحكام الألوهية، ويتأولون قوله تعالى: عليه: M وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ
 ١١٦
 [وَسَرُّدُونَ إِلَىٰ عَلِيمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنْشِئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ] ^(٦)، قالوا: هو الإمام المنتظر

(١) سورة التوبة، الآية ١١٧.

(٢) سورة النور، الآية ٥٥.

(٣) انظر: ابن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، م ١٠، ص ٢٨٤، وقد علق عليه شعيب الأرناؤوط، بقوله: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(٤) الشهرستاني، الملل والنحل، ص ١٦٤ - ١٦٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(٦) سورة التوبة، آية: ١٠٥.

الذي يرد إليه علم الساعة؛ ويدعون فيه أنه لا يغيب عنا، وسيخبرنا بأحوالنا حين يحاسب الخلق، إلى تحكمات باردة، وكلمات عن العقول ردة شعره:

لقد طفت في تلك المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعاً كف حائر على ذقن، أو قارعاً سن نادم^(١)

ومن خلال ما سبق، يتبين لنا أن الشهرستاني أدخل بما سار عليه من شرط الحياد وهذا يعود لشخصية المسلم المؤمن بالله الذي يستحيل عليه أن يرى الخطأ ولا ينبه عليه مهما كان، وبخاصة إذا كان هذا الخطأ فيه ما فيه من الاعوجاج مهما وضع لنفسه من قواعد ليسير عليها فالحق حق، والباطل لا يجوز السكوت عليه.

الطريقة السادسة: التقابل والتضاد^(٢).

ومن منهجه كذلك عنايته بطريقة التقابل والتضاد، وذلك عند حديثه عن الفرق بشكل عام حتى إنه يمكن القول أنه ألف كتابه كاملاً على هذه الطريقة، وذلك عن طريق تقسيمه الكتاب إلى قسمين: الأول يتضمن أهل الديانات والملل، والثاني يتضمن أهل الأهواء والنحل، وهذين القسمين يتقابلان عنده تقابل تضاد^(٣).

وهذا المنهج ظاهر في كتابه، فكثيراً ما كان يبين تقابل الفرق بين بعضها تقابل تضاد، ومن ذلك قوله: "المعتزلة، وغيرهم من الجبرية والصفائية والمختلطة منهم، الفريقان من المعتزلة والصفائية، متقابلان تقابل التضاد، وكذلك: القدرية والجبرية؛ والمرجئة والوعيدية؛ والشيعية والخوارج، وهذا التضاد بين كل فريق وفريق كان حاصلًا في كل زمان؛ ولكل فرقة، مقالة على حيالها، وكتب صنفوها، ودولة عاونتهم، وصولاً طواعتهم"^(٤).

(١) الشهرستاني، الملل والنحل، ص ١٧٦، وانظر غيرها من المواضع: ص ٩٦، ١٦١، ١٦٥، ١٧٥، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٧، الخ

(٢) التضاد: هو أن يجمع بين المتضادين مع مراعات التقابل، مثل قوله تعالى: (فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً)، انظر: الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، التعريفات، طبعة الحلبي، مصر، ١٩٣٨م، ص ٥٣.

(٣) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٣٤، ٣٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٨.

وعناية المؤلف بهذه الطريقة ليست في هذا الكتاب فقط، بل تتعدى إلى أغلب مؤلفاته ويعتبر كتاب "مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار" أوضح مؤلف تحدث فيه عن التقابل والتضاد، فقد عقد فيه فصلاً كاملاً في المقدمة في تقرير هذه الطريقة في كتاب الله تعالى، حيث بين أنه ما من قصة إلا وفيها تقابل بين الطرفين، وذكر أنه كما يوجد التضاد في الموجودات يوجد كذلك في الأموريات حتى قال: "ولو تفحصت كلمات القرآن لوجدت التضاد في كل كلمة إلا ما شاء الله، وما من آية في حق المؤمنين إلا ويعقبها آية في حق الكافرين، وما من خصلة من خصال الخير إلا وذكر عقبها خصلة من خصال الشر"^(١)، وكل ذلك ليعزّز منهجه في التأليف في الفرق بانتهاج منهج التضاد.

ومما سبق تبين اعتماد الشهرستاني على هذه الطريقة لأهميتها، ولبيان الحق من الباطل، والقارئ لها يتعرف على تقابل الفرق واختلافها، وبيان الصحيح من الخطأ، والبعيد من القريب، وبذلك نراه سائراً على منهج القرآن في ذلك.

أما فيما يتعلق بمصادره في كتابه، فنجد أنه رجع إلى مصادر تتحدث عن الفرق، وأخرى لنفس الفرق، قد تكون مفقودة في الوقت الحاضر، بحيث إنه لخص ما بها، ولم يقدّم بذكر هذه الكتب ولا أصحابها، وقد صرح بهذا الأمر في مقدمة كتابه بقوله في تأليف الكتاب: "لما وفقني الله إلى مطالعة مقالات أهل العالم من أرباب الديانات والملل وأهل الأهواء والنحل، والوقوف على مصادرها ومواردها واقتناص أوانسها وشواردها، أردت أن أجمع ذلك في مختصر يحوي جميع ما تدين به المتدينون وانتحله المنتحلون، عبرة لمن استبصر واستبصاراً لمن اعتبر"^(٢).

ومع ذلك نرى عدم تصريح الشهرستاني بمصادره عند الحديث عن آراء الفرق لما بينا سابقاً من منهجه في ذلك.

وقد يقول قائل إن هذا المنهج مخالف للموضوعية، ولكن الحق في أنه بنى الكتاب على تلخيص الكتب القديمة التي لم يصلنا منها شيء وخاصة التي تحدثت عن الفرق وعقائدها وأفكارها.

(١) انظر: محمد بن ناصر السحبياني، منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل، ص ٢٨٦، بتصرف واختصار، نقلاً عن كتاب الشهرستاني، مفاتيح الأسرار ومصابيح الأنوار، ص ٤٤.

(٢) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٣.

ولا بد أن نبين أن العلماء السابقين فيما يتعلق بمؤلفاتهم، يختلفون عما هو في زماننا، ففي الأول كانوا يكتبون العلم بغض النظر من أين قرأوه أو سمعوه، فهم مُبلِّغون لعلم علموه وليسوا جامعين لنصوص يريدونها، ومع ذلك نجد في نصوصهم نسبة أقوال لأصحابها، كما فعل الشهرستاني، ولم تكن هناك مكتبات تحصر تلك الكتب كما في زماننا^(١).

ولكننا نلاحظ عند الحديث عن الفرق عند الشهرستاني وآرائها، أنه لم يلتزم بشرطه الذي يقوم على إيراد آراء كل فرقة على ما وجدته في كتبهم من غير تعصب لهم، أو تعصب ضدهم، وذلك يتمثل في إيراده أقوال أشخاص يعدّون من خصوم الفرق التي يتحدث عنها.

ومن الأمثلة على ذلك، عندما ذكر الثمائية قام بذكر أقوال لهم من خلال ابن الراوندي فقال: "وحكى ابن الراوندي عنه أي عن ثمامة بن أشرس النميري^(٢) أنه قال: العالم فعل الله تعالى بطباعه، ولعله أراد بذلك ما تريده الفلاسفة من الإيجاب بالذات دون الإيجاب على مقتضى الإرادة... إلخ"^(٣).

وقوله كذلك عندما تحدث عن الجاحظ وآرائه: "وحكى ابن الراوندي عنه -أي الجاحظ- أن القرآن جسد يجوز أن يقلب مرة رجلاً ومرة حيواناً... إلخ"^(٤).

والمأخذ على الشهرستاني أن ابن الراوندي يكن العداء الشديد للمعتزلة، وقد ألف الخياط كتاباً في دحض أقواله، فكيف يصح أن تكون حكاية ابن الراوندي مستنداً ضد خصومه.

ومن جانب آخر، نسب الشهرستاني لبعض الفرق أقوالاً لا يقول بها أصحابها، وذلك حين قال عن الإسكافي إنه قال: "إن الله تعالى لا يقدر على ظلم العقلاء، وإنما يوصف بالقدرة على

(١) أخذت هذه المعلومة من أستاذي الدكتور راجح الكردي حفظه الله.

(٢) ثمامة بن أشرس النميري أبو معن: من كبار المعتزلة، وأحد الفصحاء البلغاء المقدمين، كان له اتصال بالرشيد، ثم بالمأمون، وكان ذا نواذر وملح، من تلاميذه الجاحظ، وأراد المأمون أن يستوزره فاستغفاه، وعده المقرئ في رؤساء الفرق الهالكة، توفي سنة (٢١٣هـ) وأتباعه يسمون (الثمائية) نسبة إليه، الزركلي، الأعلام، م ١، ص ١١٠.

(٣) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٦٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٦.

ظلم الأطفال والمجانين"^(١)، وقد رفض الخياط هذا القول ورده عند حديثه عن الإسكافي وغيره^(٢).

ومن مصادره كذلك الأشعري، والكعبي، والمروزي^(٣)، وأبو عيسى الوراق، وغيرهم وأغلبهم من خصوم الفرق التي يتحدث عنها^(٤).

ومما سبق، رأينا أن الشهرستاني خالف منهجه ولو في مواضع محدودة من خلال عدم أخذ الأفكار من كتب أصحابها، بل أخذها من خصومهم ومخالفهم، بل في بعض الأحيان يذكر القول دون ذكر صاحبه، ومن الأمثلة: يقال أو يحكى عنه أو حكى عنه جماعة.... إلخ^(٥).

ثانياً: منهج الشهرستاني في نقد آراء الفرق والرد عليها:

سار الشهرستاني في كتابه بصفة عامة على أساس ذكر أقول الفرق من دون تبيين صحيحها من فاسدها، أو حقها من باطلها، وهذا يتمثل في عدم النقد لآراء الخصم بأي شكل من الأشكال، ولكن كما بينا سابقاً أن الشهرستاني مثله مثل أي مسلم يدافع عن حمى الحق والعدل، فلا تجده يقف عند قول تشتمز له النفوس من أقوال الفرق إلا وينتقده دون النظر لما ألزم به نفسه.

ومع ما شرطه على نفسه من عدم الرد على الفرق، سنبين منهجه في النقد من خلال بعض المواضع لنرى منهجه في ذلك.

(١) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٢) انظر: الخياط، أبي الحسن عبد الرحيم بن محمد المعتزلي، الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد، (د.ط)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت - لبنان، سنة ١٩٥٧م، ص ٦٨ - ٦٩، ٦٦، ٦٧.

(٣) أحمد بن بشر بن عامر وقال الشيخ أبو إسحاق: عامر بن بشر القاضي أبو حامد المروزي ويخفف فيقال المروزي نزيل البصرة أحد أئمة الشافعية أخذ عن أبي إسحاق المروزي وشرح مختصر المزني وصنف الجامع في المذهب وفي الأصول وغير ذلك، وكان إماماً لا يشق غباره، صدر من صدور الفقه وبحر من بحار العلم غزير، توفي سنة ٣٦٢ - اثنين وستين وثلاثمائة للهجرة، بخلاف ما في كتاب الملل ٢٦٣هـ، انظر: السبكي، طبقات الشافعية، م ٣، ص ١٢، القاضي شهاب، طبقات الشافعية، م ١، ص ١٦.

(٤) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٦٤، ٦٥، ٧٧، ١١٩، ١٢٦، ١٣١، ١٧٦، ١٨٨، ١٩١.

(٥) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٤٧، ٥٩، ٧٢، ٧٨، ١٣٤.

أولاً: نقده من خلال النقل ويتمثل في القرآن والسنة:

سار في هذا الأسلوب على منهج العلماء السابقين، وسأذكر مجموعة من الأمثلة على ذلك:

- نقده للخصم ورده عليه بالقرآن الكريم:

اعتمد الشهرستاني في نقد آراء الفرق على القرآن الكريم، ببيان معاندتهم له، ومثال ذلك عندما تحدث عن الهشامية^(١) قال: "وكان يتمتع من إطلاق إضافات أفعال إلى الباري تعالى، وإن ورد بها التنزيل، منها قوله: إن الله لا يؤلف بين قلوب المؤمنين، بل هم المؤتلفون باختيارهم؛ وقد ورد في التنزيل: قوله تعالى: M / O 321 4 5 6 7 8 9 : ;

< = > ? @ L^(٢)، ومنها قوله: إن الله لا يحب الإيمان إلى المؤمنين، ولا يزيه

في قلوبهم؛ وقد قال تعالى: M N O P Q R S T U V W X Y

Z L^(٣)، ومبالغته في نفي إضافات الطبع والختم والسد، وأمثالها أشد وأصعب؛ وقد ورد

بجميعها التنزيل قال تعالى: M - . / O 1 2 3 4 5 6 L^(٤)، وقال: M /

O 1 2 3 4 5 6 7 L^(٥)، وقال: M i j k l m n o p

q r s t L^(٦)، وليت شعري! ما يعتقده الرجل من إنكار ألفاظ التنزيل، وكونها

(١) الهشامية فرقة من فرق المعتزلة سميت بذلك نسبة لهشام بن عمرو الفوطي وقد بالغ في القدر، انظر: المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٢) سورة الأنفال، الآية ٦٣.

(٣) سورة الحجرات، الآية ٧.

(٤) سورة البقرة، الآية ٧.

(٥) سورة النساء، الآية ١٥٥.

(٦) سورة يس، الآية ٩.

وحياً من الله تعالى؟ فيكون تصريحاً بالكفر! أو إنكار ظواهرها من نسبتها إلى الباري تعالى، ووجوب تأويلها؟^(١).

وكذلك الأمر عندما تحدث عن الإمامية، إذ قد بين مخالفتهم للقرآن الكريم كما فعل البغدادي، إذ يقول: "ثم إن الإمامية تخطت عن هذه الدرجة إلى الوقعة في كبار الصحابة طعناً وتكفيراً، وأقله ظلماً وعدواناً"، وقد شهدت نصوص القرآن على عدالتهم والرضا عن جماعتهم؛

قال الله تعالى: $_ M \quad \text{ba} \quad \text{dc} \quad \text{fe} \quad \text{lg}$ ^(٢)، وكانوا إذ ذاك ألفاً

وأربعمئة، وقال الله تعالى ثناء على المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله

عنهم: $M \quad ! \quad " \quad \# \quad \$ \quad \% \quad \& \quad ' \quad (\quad) \quad * \quad + \quad , \quad -$

قال الله تعالى: $9 \quad 8 \quad 7 \quad 6 \quad 5 \quad 4 \quad 3 \quad 2 \quad 1 \quad 0 \quad / \quad .$ L ^(٣)، وقال: $M \quad \text{©} \quad \text{تَاب}$

اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي μ ^(٤)، وقال تعالى: $M <$

ذلك دليل على عظم قدرهم عند الله تعالى، وكرامتهم ودرجتهم عند الرسول صلى الله عليه وسلم، فليت شعري! كيف يستجيز ذو دين الطعن فيهم، ونسبة الكفر إليهم، وقد قال النبي عليه السلام: "عشرة من أصحابي في الجنة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح"^(٥)، إلى

(١) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٣٦.

(٢) سورة الفتح، آية: ١٨.

(٣) سورة التوبة، الآية ١٠٠.

(٤) سورة التوبة، الآية ١١٧.

(٥) سورة النور، الآية ٥٥.

(٦) انظر: ابن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، م ١٠، ص ٢٨٤، وقد علق عليه شعيب الأرناؤوط، بقوله: إسناده صحيح على شرط مسلم.

غير ذلك من الأخبار الواردة في حق كل واحد منهم على انفراد، وإن نقلت هنات من بعضهم، فليتبدر النقل؛ فإن أكاذيب الروافض كثيرة^(١).

ومما سبق يتبين خروج الشهرستاني عن شرطه، ومع ذلك اعتماده في نقده على من سبقه في هذا المضمار^(٢).

- نقده لآراء الفرق بالسنة المطهرة:

يعدُّ هذا منهج آخر في طريقته في النقد على الرغم من قللتها في كتابه، إذ إنه يستخدم السنة المطهرة في نقده للفرق أو أقوالها، كما فعل غيره من العلماء، والمثال السابق يبين أسلوبه في ذلك، ومن الأمثلة عند حديثه عن المعتزلة، حيث اعتمد في نقده للفرقة بشكل عام على ذكر مجموعة من الأحاديث النبوية الشريفة في ذم القدرية^(٣).

ومن الأمثلة، ما بيّنه عند فرقة الصالحية في تعريفها بالإيمان وأنه معرفة الله تعالى على الإطلاق، وأن هذه المعرفة تعني المحبة والخضوع له تعالى، ويكون بذلك مؤمناً وإن جحد الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام^(٤).

ثم عقب على قولهم بذكر حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يبين رفض ما يقولون، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لا يؤمن بي فليس بمؤمن بالله تعالى"^(٥).

(١) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ١٦٤ - ١٦٥.

(٢) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٣٤، ١٤٣، ١٤٨، ١٦٠، ١٦١، ... الخ.

(٣) الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٣٨، ١٤٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٤٣، باختصار، وتصرف.

(٥) ذكر هذا الحديث في مسند الإمام أحمد وذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: " لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه، ولا يؤمن بالله من لا يؤمن بي، ولا يؤمن بي من لا يحب الأنصار"، وقد علق عليه حمزة أحمد الزين بقوله: إسناده ضعيف، وذلك لجهالة راويته عن رسول الله وهي جدة رباح رضي الله عنها، وهو صحيح وذلك إذا سلمنا أن جدة رباح صحابية، انظر: ابن حنبل، مسند الإمام أحمد، ط ١، ٢٠م، (تحقيق: أحمد شاكر، وحمزة أحمد الزين)، م ١٨، ص ٤٤٧، تحت رقم، ٢٧٠٢٣، وانظر: أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (تحقيق: شعيب الأرناؤوط)، مؤسسة قرطبة، القاهرة، م ٢٠، ص ٤٨، حيث علق عليه الأرناؤوط بقوله، حديث حسن.

وفي ذلك الحديث الذي ساقه الشهرستاني ردّ قوي على أولئك الذين يدعون أن الإيمان هو معرفة الله تعالى من دون إيمان للرسول صلى الله عليه وسلم وحب له، ولا بد أن يتبين للمسلم المؤمن؛ أن الإيمان بالله تعالى هو التصديق الجازم به جل وعلا.

ثانياً: نقده للفرقة عن طريق العقل:

سار الشهرستاني في نقده للفرق أيضاً معتمداً على الردود العقلية، وذلك إما من خلال بيان تناقض الآراء أو من خلال السخرية بالرأي والتعجب منه، ومن ذلك:

- **بيان التعارض والتناقض في أقوال الفرقة:** وهذا منهج قوي، إذ فيه دحض لآراء الخصم من خلال قوله، وكما يقال: من لسانك أدينك، ومن الأمثلة على ذلك عند أبي الفتح ما ذكره عند ذكر فرقة البشرية^(١)، حيث قال: "ومن مزاعمها أن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل، ولو فعل كان ظالماً إياه، إلا أنه لا يستحسن أن يقال في حقه، بل يقال لو فعل ذلك كان الطفل بالغاً عاقلاً عاصياً بمعصية ارتكبها مستحقاً للعقاب، وهذا كلام متناقض"^(٢).

- **بيان نقده للقول من خلال التعجب والتهكم:** وهذا المنهج يدل على رفضه القاطع من القول، بل التعجب الكبير من صاحبه، ومن الأمثلة على ذلك قوله عند ذكر الثمامية^(٣): "كان جامعاً بين سخافة الدين وخلاعة النفس، مع اعتقاده بأن الفاسق مخلد في النار"^(٤)، وكذلك عند حديثه عن الكيالية وشيخها قال: "ولعله سمع كلمات علمية فخلطها برأيه الفائل، وفكره العاطل، وأبدع مقالة في كل باب علمي على قاعدة غير مسموعة ولا معقولة، وربما عاند الحس في بعض المواضع"^(٥)، ثم أتبع بقوله: "ثم من العجب أنه قال: الأنبياء هم قادة أهل التقليد، وأهل التقليد عميان، والقائم قائد أهل البصيرة، وأهل البصيرة أولو الأبواب....."، وأعجب من هذا كله

(١) البشرية فرقة من فرق المعتزلة، وهم أصحاب بشر بن المعتمر كان من أفضل علماء المعتزلة وهو الذي أحدث القول بالتولد وأفرط فيه، الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٥٦.

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٥٧، وانظر: ٧٦، ١٢٥.

(٣) الثمامية من فرق المعتزلة وتنسب لثمامة بن أشرس النميري كان جامعاً بين سخافة الدين وخلاعة النفس، المصدر نفسه، ص ٦١.

(٤) المصدر نفسه، الملل والنحل، ص ٦١.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

تأويلاته الفاسدة، ومقابلاته بين الفرائض الشرعية والأحكام الدينية وبين موجودات عالمي الآفاق والأنفس وادعائه أنه تفرد بها^(١).

والمنهج النقدي عند الشهرستاني في كتاب الملل والنحل قليل جداً عند مقارنته بكتبه الأخرى كنهاية الإقدام وغيره، وهذا يدل على ما اعتمده في بداية كتابه، حيث إنه جعل الطابع العام المنهج التقريري للفرق، والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين منهج البغدادي ومنهج الشهرستاني في عرض الآراء ونقدها:

مما لا يخفى أن المصنفات في الفن الواحد يختلف بعضها عن بعض بحسب اختلاف مصنفها، وتتنوع مشاربهم وأفكارهم ومعتقداتهم، وتتفاوت منزلة هذه المصنفات بحسب المميزات والصفات الحسنة التي يحملها هذا المصنف ويفارق فيها الآخر، ويتجلى وضوح هذا الأمر بشكل كبير من خلال المقارنة بين تلك المصنفات ونقد بعضها ببعض، ببيان أوجه التوافق والاختلاف بينها ليتضح الأمر للقارئ الكريم، وبعد أن بين الباحث منهج البغدادي والشهرستاني في كتابيهما من خلال منهجهما في التأليف، ومنهجهما في عرض الآراء ونقدها، أصبح لا بد من مقارنة بينهما لمعرفة أوجه التوافق والاختلاف فيما بينهما، والله الموفق.

المطلب الأول: أوجه التشابه أو الاتفاق بين الكتابين:

تبين لنا من خلال الحديث عن كتابي البغدادي والشهرستاني أنهما اتفقا في كثير من الأمور، وذلك إما بأخذ اللاحق من السابق، أو لتوافق الفكر والمعتقد، ومن تلك الأمور:

أولاً: من حيث الأساس الذي اعتمد عليه كل منهما في حديثه عن الفرق:

عند النظر في الأساس الذي اعتمد عليه كل من البغدادي والشهرستاني في حديثهما عن الفرق يظهر أنهما اعتمدا كل الاعتماد على حديث الافتراق، وجعلاه القائد الذي لا يجوز الخروج عنه بأي حال من الأحوال، مما أدى بهما إلى التكلف في حصر الفرق وعدّها للوصول بها إلى ثلاث وسبعين فرقة تماشياً مع فهمهم للحديث، وهذا المنهج جعل بينهما توافقا وتماثلاً،

(١) المصدر نفسه، ص ١٨٧، وللاستزادة، انظر: ٥١، ٦١، ١٠٣، ١٦٧، ١٧٥.

ولو في شيء يسير، وقد نرى أن هناك من العلماء من رفض هذا الطريق، بل نراه ينسف الحديث من أصوله، فيقول في ذلك ابن حزم^(١): "وهذا الحديث لا يصح أصلاً من طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس حجة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف من لا يقول به"^(٢)، ومن جهة أخرى نرى أن الأشعري لم يتعرض إطلاقاً للحديث ولم يتحدث عنه بل إنه بدأ بذكر الفرق وما تفرقت إليه^(٣).

والذي يتوجه به النقد لكل منهما ليس الاعتماد على الحديث في حصر الفرق، ولكن المأخذ هو التكلف في حصر الفرق الموجودة في زمانهما لتتماشى مع العدد الوارد في الحديث، مما يجعل هناك ثغرة كبيرة في ما ينشأ من فرق بعد عصرهما، والحديث يتماشى مع الأمة من نشوئها إلى انتهائها دون الحصر في مدة معينة، والله تعالى أعلم.

ثانياً: من حيث وضع المقدمات في بداية الكتاب:

سار كل من المؤلفين على وضع مقدمات في بداية الكتاب، وتتضمن هذه المقدمات ما احتواه كتاب كل منهما بشكل مختصر وموجز، وتتضمن كذلك الطريق الذي سار كل منهما عليه في ذكر الآراء والأفكار المتضمنة للفرق، وكيفية إيرادها وغير ذلك.

وقد تميزا عن غيرهما في وضع هذه المقدمات، ولكن الناظر في الكتابين يرى أن الشهرستاني كان بيانه للمقدمات أوضح بكثير من البغدادي الذي اختصر في مقدماته على حديث

(١) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، أبو محمد: عالم الأندلس في عصره ، وأحد أئمة الإسلام، كان في الأندلس خلق كثير ينتسبون إلى مذهبه ، يقال لهم " الحزمية "، ولد بقرطبة، وكانت له ولأبيه من قبله رئاسة الوزارة وتدبير المملكة، فزهد بها وانصرف إلى العلم والتأليف، فكان من صدور الباحثين فقيها حافظا يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة، بعيدا عن المصانعة، وانتقد كثيرا من العلماء والفقهاء، فاجتمعوا على بغضه، وأجمعوا على تضليله وحذروا سلاطينهم من فتنته، ونهوا عوامهم عن الدنو منه، فأقصته الملوك وطاردته، فرحل إلى بادية ليلة (من بلاد الأندلس) فتوفي فيها، روى عن ابنه الفضل أنه اجتمع عنده بخطه أبيه من تأليفه نحو ٤٠٠ مجلد، تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة، وكان يقال: لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان، أشهر مصنفاته " الفصل في الملل والأهواء والنحل، والمحلى وغيرهما"، توفي سنة ٤٥٦هـ، انظر: الزركلي، الأعلام، ٤م، ص ٧٩.

(٢) انظر: ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد الظاهري (٤٥٦هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، (د.ط.)، دار الجليل، بيروت - لبنان، سنة ١٩٨٥م، ٣م، ص ٢٩٢.

(٣) انظر: ، انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، رجعت للأشعري فتنين لي ذلك، حيث انه لم يتعرض للحديث، السبحاني، منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل، ص ٢٥٦.

الافتراق، وبيان فرق الأمة على الجملة، ومن ليس منها على الجملة، أما الشهرستاني فجعل المقدمات بياناً لطريقة السير في تأليف الكتاب ليكون القارئ عارفاً بمنهج كل منهما في التأليف.

ثالثاً: من حيث طريقة العرض والترتيب للمقالات وأصحابها:

اتخذ البغدادي والشهرستاني طريقة متشابهة في عرض المقالات، تتمثل في وضع الرجال وأصحاب المقالات أصولاً، ثم يقومان بإيراد المذاهب مسألة مسألة، وقد بين الشهرستاني أفضلية هذه الطريقة على غيرها من الطرق في ضبطها للأقسام، ودقتها في أبواب الحساب.

وقد وفقاً في اختيار هذا الأسلوب، وبخاصة أن مجال كتابيهما هو الحديث عن الفرق، مما يسهل على القارئ الدراية بأقوال الفرق والإحاطة بها، وذلك لعدم تشعبها وتفرقها، كما لو استخدمت الطريقة الأخرى التي تتمثل في وضع المسائل أصولاً، ثم إيراد مذاهب الفرق في كل مسألة، بل إن هناك من استخدم الطريقتين معا كابن حزم الظاهري في كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل، والأشعري في كتابه مقالات الإسلاميين.

رابعاً: الحديث عن الفرق:

تحدث المؤلفان عن الفرق بشكل متقارب، دون إسهاب في الحديث عن فرقة دون الأخرى، وهذا المنهج جعلهما بعيدين عن التركيز على فرقة دون الأخرى، كما فعل الأشعري عند حديثه عن المعتزلة.

خامساً: ابتداء كل واحد من المؤلفين كتابه بالحديث عن الفرق الإسلامية، وعن أسباب الخلاف الذي حدث في المجتمع الإسلامي من وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام إلى تاريخ تأليف الكتاب.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين الكتابين

بعد أن بينا أوجه التشابه في منهج الإمامين، كان لا بد من تبيين أوجه الاختلاف بينهما، وذلك ليتضح للقارئ الكريم مدى توافق الإمامين واختلافهما في منهجيهما في التأليف في الفرق والملل والنحل، وثمة مجموعة من النتائج التي تبين مدى اختلاف منهج الإمامين الكريمين أهمها:

أولاً: من حيث الموضوعات التي بحثها:

إن الناظر في عنوان كتابي كل من البغدادي والشهرستاني، يرى أن لكل منهما منهجاً خاصاً في موضوع البحث، فالبغدادي صاحب كتاب الفرق بين الفرق اختصر الكتاب بالحديث عن الفرق الإسلامية -سواء أكانت خارجة عن هذا المسمى كما قال أو داخله فيه- بشكل خاص دون غيرها من فرق الفلاسفة والأديان الأخرى، وذلك لأنه أراد أن يبين الفرق الثلاث والسبعين فقط، ويبين صحيحها من سقيمها ليتضح الحق من الباطل.

وسار الشهرستاني في طريقة غير التي سار فيها البغدادي، وإن اتفقا في البداية، وذلك لأن الشهرستاني صاحب كتاب الملل والنحل تعدى الحديث عن الفرق الإسلامية إلى الحديث عن الأديان الأخرى والمذاهب المتفرقة، بل تعداها للحديث عن الطبيعيات والعرب في الجاهلية وبعدها، وعلومهم وعن الفلاسفة، وغير ذلك من العلوم.

وهذا المنهج جعل من كتابه موسوعة في الأديان والعقائد والمذاهب والأفكار أو موسوعة في جميع المذاهب الفلسفية والدينية التي استطاع دراستها، يرجع إليها كل من يعمل في تاريخ المذاهب والأديان؛ ولذلك تُرجم لأكثر من لغة من لغات العالم لما له من أهمية^(١)، وهي من أشهر الوثائق في التأليف الفلسفي عند العرب^(٢)، وهذا الأمر يتضح في حجم كل من الكتابين، فكتاب الملل والنحل ضعف كتاب الفرق بين الفرق.

ثانياً: الحديث عن الفرق وعرضها:

بيننا سابقاً أن الشهرستاني كان أكثر شمولاً واستيعاباً للمذاهب الفلسفية والدينية وغيرها، وبذلك نراه يتميز عن البغدادي في هذا المضمار.

أما عند حديثنا عن عرض آراء الفرق نرى أن البغدادي أكثر شمولاً في بيان الآراء فتراه يعطي القارئ تصوراً كبيراً من جوانب عدة عن الفرقة سواء أكانت دينية أو فقهية أو تاريخية أو سياسية أو عقدية أو غيرها، بخلاف أبي الفتح الذي اقتصر في حديثه عن الفرق على عرض

(١) انظر: تراث الإنسانية، م٤، ص١٥١، بتصرف.

(٢) انظر: دائرة المعارف الإسلامية، م١٣، ص٤٢٥.

الآراء العقيدية فقط دون الحديث عن غيرها، وهذا الأمر يميز كتاب الفرق بين الفرق، مما يفيد القارئ بشكل أكبر في موضوعه.

ثالثاً: عرض الآراء العقيدية التي ينتسب لها المؤلفان:

يعدّ البغدادي والشهرستاني من أصحاب المدرسة الأشعرية، وبالنظر إلى كتابيهما نرى اختلافهما في عرض آراء هذه الفرقة التي ينتسبون إليها، فالبغدادي عرض آراء فرقة أهل السنة والجماعة في باب منفصل، مع بيان أنها هي الفرقة الناجية ذات العقيدة الصحيحة، والتي عليها جمهور الأمة، وبذلك لم يدخلها في صف الفرق التي تحدث عنها، بل إنه لم يصرح بفرقة الأشاعرة، بل ذكر أن فرقة أهل السنة والجماعة هي الفرقة الناجية عنده، وذكر من يدخل تحت هذه الفرقة من المسلمين^(١)، وقد نهج الشهرستاني نهجاً مخالفاً، وذلك أنه ذكر الأشاعرة وأفكارها، كأى فرقة من الفرق، بل أدخلها من ضمن الصفاتية التي تنقسم في رأيه إلى الكرامية والأشاعرة والمشبهة، ويرجع هذا التباين والاختلاف إلى سبب تأليف الكتابين، فسبب تأليف كتاب الفرق بين الفرق هو بيان آراء الفرقة الناجية، وتميزها عن غيرها من فرق الضلال والفسق، لبيان الحق وإزهاق الباطل، ولذلك قام البغدادي بالحديث عن الفرقة الناجية في باب مستقل.

أما كتاب الملل فقد كان السبب في تأليفه هو جمع آراء المذاهب والفرق والأديان في كتاب مستقل بغض النظر عن الفرقة، وبذلك يتبين عدم القبح في أي منها، وذلك راجع لأن كل واحد منهما له هدفه وطريقته التي سار عليها في بيان رأي الفرقة، ولكن الذي يريد أن يطلع على آراء الأشاعرة وأقوالهم ومذهبهم بشكل مختصر بسيط، فليرجع إلى الباب الخامس من كتاب الفرق بين الفرق، فإن فيه مطلوبه.

رابعاً: من حيث منهج عرض المقالات ونقدها:

تميز كل من البغدادي والشهرستاني بميزة من خلال عرض آراء الفرق ونقدها، وذلك حسب المنهج الذي سار عليه في تأليفه للكتاب، فالبغدادي سار على منهج التقرير لآراء الفرق ونقدها، وهذا الأمر غير مستغرب منه، وذلك لأن سبب تأليفه للكتاب هو بيان الرأي الصحيح، وتميزه عن الرأي السقيم ليكون الحق واضحاً، والباطل زائلاً، ولكنه سلك منهج الظن في الحكم

(١) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٣١٣.

على المخالفين، وهو رأي طائفة من الفقهاء^(١)، وهذا الأمر قد يجعل بعض الباحثين ينظرون للبغدادي على أنه متعصب ذو منهج متحامل على الآخر، وأرى أن رأيه الذي سار عليه في الحكم على المخالفين رأي فقهي يتعلق بالمسائل الفقهية له احترامه.

أما الشهرستاني فقد خالف البغدادي بشكل كبير، وذلك يكمن في أنه قام بالتأليف على منهج التقرير فقط -حسب الشرط الذي أخذه على نفسه- مع مخالفته له في بعض الأحيان.

خامساً: ترتيب الكتاب وتصنيف الفرق أو أصولها:

اختلف البغدادي عن الشهرستاني في ذكر أصول الفرق، وهذا الأمر لم يقتصر عليهما فقط، بل نرى أن العلماء مختلفين في تعداد أصول الفرق^(٢)، فالبغدادي جعل أصول الفرق عشرة أصناف، موافقا في ذلك الأشعري^(٣)، أما الشهرستاني فقد جعل أصول الفرق أربعة موافقا في ذلك للمطلي^(٤) صاحب كتاب التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، وإن اختلفا في الأسماء، وليس الأمر وقفاً على الأصول من الفرق، بل تعدى ذلك إلى ما تفرع عنها من فرق، وكذلك الأمر في ترتيب الفرق وتصنيفها، فالبغدادي جعل في كتابه فصلاً في بيان الفرق التي انتسبت للإسلام ظاهراً وهي ليست منه باطناً، كغلاة الشيعة، حيث ذكرهم من ضمن الفرق الخارجة عن مسمى الإسلام كالبيانية والخطابية وغيرها^(٥)، وهذا ما لم يفعله الشهرستاني، بل عرضها كأى فرقة أخرى.

(١) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ)، **الاقتصاد في الاعتقاد**، ط ١، (تحقيق: عبدالله محمد الخليلي)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة ٢٠٠٤م، ص ١٣٣، وسيأتي بيان ذلك في الفصل الثالث بإذن الله تعالى.

(٢) انظر: الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، م ٣، ص ١٨ - ٢٢، حيث ذكر أن تعداد الفرق الرئيسة سبعة "المعتزلة، والخوارج وأصحاب الحديث والمجبرة والمشبهة والشيعة"، أما ابن حزم فقد عدها خمس فرق وهي، "أهل السنة والشيعة والمعتزلة والمرجئة والخوارج"، ابن حزم، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، م ٢، ص ١٠٦، وأما القاضي عبد الجبار المعتزلي فقد عدها خمس فرق كذلك وهي "المعتزلة والخوارج والمرجئة والشيعة والنوابت أي أهل الحديث"، انظر: القاضي عبد الجبار، **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، ص ١٥٢، وغيرهم من العلماء.

(٣) انظر: الأشعري، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، ص ٥.

(٤) انظر: عبد الكريم بن عثمان، **قاضي القضاة: عبد الجبار بن أحمد الهمداني**، بيروت - لبنان، سنة ١٨٦٧م، ص ١٠٤.

(٥) انظر: البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص ٢٣٠، وما بعدها.

سادساً: ترتيب الفرق عند كل منهما:

انتهج كل من البغدادي والشهرستاني أسلوباً مختلفاً في ترتيب الفرق والحديث عنها، وهذا الاختلاف يبين الطريقة الموضوعية التي سار عليها كلٌ منهما في ذلك؛ فالبغدادي بدأ حديثه بفرقة الروافض وما تفرق منها، ثم الخوارج، ثم المعتزلة، ثم المرجئة، ثم النجارية، ثم الضرارية والبكرية والجهمية، ثم الكرامية، ثم مقالات فرق المشبهة الداخلة في غمار الفرق.

وهذا مختلف لما سار عليه الشهرستاني الذي بدأ بالمعتزلة، ثم الجبرية، ثم الصفاتية، والخوارج، والمرجئة، والشيعة، وأخيراً تحدث عن أهل الفروع من المجتهدين، وهذا يعود لاعتناؤه بالموضوعات الكلامية من التوحيد والصفات، والوعد والوعيد، والإرجاء، والإمامة، بعكس البغدادي الذي اعتنى بالتطور التاريخي، وذلك من خلال نشوء الفرق.

سابعاً: خاتمة الكتاب في موضوع الفرق:

جعل كل من المؤلفين لكتابه خاتمة تختلف عن الأخرى، فالبغدادي ختم كتابه ببيان عقيدة أهل السنة والجماعة، وبيان محاسنها وفضلها ليجعل القارئ على بينة من العقيدة الصواب، التي يجب أن يلتزم بها، بخلاف الشهرستاني الذي ختم كتابه بالحديث عن أهل الفروع من الأئمة المجتهدين، وسبب حديثه في نظري ليبين للقارئ أن هناك فرقاً كبيراً في الخلافات الناشئة في الأصول والتي لا يعذر بها الناس لتوحد الحق وعدم تعدده، والخلافات الناشئة في الفروع التي لا يجوز لأحد أن يكفر فيها آخر أو يفسقه، وبين الشهرستاني في هذا الفصل حكم الاجتهاد، ومن هم المجتهدون.

ثامناً: التكامل في الموضوع

تميز كتاب البغدادي بأنه جاء متكاملًا في موضوعه ويتضح ذلك فيما قام به من تمهيد في بدايته حيث قدم بمقدمات تحدث فيها عن افتراق الأمة وتفرقها إلى فرق، ثم الحديث عن هذه الفرق إجمالاً، ثم التفصيل في آرائها مع نقدها بتبيين السليم من السقيم والحق من الباطل، ثم ختم الكتاب بالحديث عن الفرقة الناجية ببيان أسباب نجاتها وبيان محاسنها (محاسن الإسلام)، ومن يدخل تحت غطائها، فجاء كتابه شاملاً متكاملًا في موضوعه، وهذا المنهج لم يوجد عند الشهرستاني الذي أخذ على نفسه ذكر الآراء من دون توضيح لسليمها من سقيمها.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الخلق محمد وعلى آله وصحبه.

الفصل الرابع: السمات العامة لمنهجي البغدادي والشهرستاني في كتابيهما:

المبحث الأول: موقف العلماء من حديث افتراق الأمة

المطلب الأول: الموافقون على حديث الافتراق والمعتمدون عليه

المطلب الثاني: الرافضون للحديث والمنكرون له

المطلب الثالث: المتوقفون في الحديث

المطلب الرابع: الفرقة الناجية وصفاتها

المبحث الثاني: طريقة الإمامين في الحكم على الفرق ورجالها

المطلب الأول: طريقة البغدادي في الحكم على الفرق ورجالها

المطلب الثاني: طريقة الشهرستاني في الحكم على الفرق ورجالها

المبحث الثالث: الانتماء الفكري العقدي ومدى تأثيره على منهج المؤلفين

المبحث الرابع: مدى التأثير والتأثير بينهما وبين غيرهما من مصنفَي الفرق

المطلب الأول: تأثر الإمامين بمن قبلهما من علماء الفرق

المطلب الثاني: تأثير الإمامين في من بعدهما من مصنفَي الفرق

المطلب الثالث: تأثر الشهرستاني بالبغدادي

المبحث الخامس: أوجه التشابه والاختلاف بين المنهجين

الفصل الرابع: السمات العامة لمنهجي البغدادي والشهرستاني:

بعد أن تحدثنا في الفصل السابق عن منهجي الإمامين في كتابيهما من خلال عرضهما لأراء الفرق، ونقدها، ومصادرها في ذلك، وما يتبعها من أمور، فالآن لا بد من الحديث عن الأطر العامة والكبرى عند كل منهما من خلال كتابه، وهذه الأطر تعدّ مفاصل مهمة في الكتابين، لبيان مدى اعتمادهما على حديث الافتراق، وبيان صفات الفرقة الناجية، وطريقة حكمهما على الفرق ورجالها، ولمعرفة انتمائهما المدرسي.

المبحث الأول: موقف البغدادي والشهرستاني من حديث افتراق الأمة:

تحدثنا عن كيفية اعتماد المؤلفين على حديث الافتراق، وحصر عدد الفرق فيه، حتى أنهما اعتمدا على حديث الافتراق في عدّ الفرق وتعدادها، والحديث في هذا المبحث سيكون بشكل موسع لمعرفة مدى اعتمادهما عليه، ومقارنتهما بغيرهما من علماء الفرق.

اختلف العلماء عند حديثهم عن الفرق بسبب تباين آرائهم في حديث الافتراق، فمنهم من صحح هذا الحديث وجعله مرجعاً مهماً في بيان عددها، بل نراه حصر نفسه فيه، ولم يخرج من دائرته بأي شكل من الأشكال، ومنهم من رفض الحديث رفضاً قاطعاً لما خلفه من زيادة أسباب التفرق بين الفرق الإسلامية؛ فكل منها تدعي أنها هي الناجية وأن غيرها هي الهلكى.

ومجموعة أخرى وقفت منه موقف المحايد، فلم تتطرق له من قريب ولا من بعيد، مما يجعل الأمر غير واضح المعالم في بيان موقفهم منه.

المطلب الأول: الموافقون على حديث الافتراق والمعتمدون عليه:

يعدّ الإمامان البغدادي والشهرستاني من الذين اعتمدوا في حديثهم عن الفرق على حديث الافتراق الذي رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بسنده قال: "افتترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة وافتترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة وافتترقت أمّتي على ثلاث وسبعين فرقة"^(١)، بل نرى أن البغدادي عقد باباً كاملاً لذلك سماه "في بيان الحديث المأثور في

(١) ابن حبان، صحيح ابن حبان، م ١٤٠، ص ١٤٠، وقد علق عليه شعيب الارنؤوط بقوله: حديث حسن، وقد روي بصيغ أخرى منها ما رواه أبو يعلى في مسنده فيما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى

افتراق الأمة"، وقد ذكر فيه الحديث من عدة طرق مختلفة، وبين كثرة طرقه، إذ رواه مجموعة من الصحابة من أمثال: أنس بن مالك، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم جميعاً، وغيرهم كثير، مما يبين جزمه بصحة هذا الحديث، ورفضه ما يقول به بعضهم من ضعفه أو وهنه، وذكرت روايات كثيرة عن الصحابة والتابعين في بيان افتراق الأمة إلى فرق، وضم أصحاب الفرق الضالة أمثال الخوارج وغيرهم.

وبين أن التفرق الوارد في الحديث ناتج عن الاختلاف في الأصول من عدل وتوحيد، ومسائل القدر، والاستطاعة، وفي النبوة وغيرها من الأبواب، دون الاختلاف في الفروع من هذا الدين كاختلاف الأئمة في أبواب الحلال والحرام، والحظر والإباحة وغيرها من أبواب الفروع، وبين عدم التكفير والتضليل في هذا الباب بين العلماء، خلافاً للأول^(١).

وهذا ما عليه كثير من العلماء، فقد بين ذلك الأمدي بقوله: إن المسلمين عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم كانوا على عقيدة واحدة، إلا من كان يبطن النفاق ويظهر الوفاق، ثم نشأ الخلاف فيما بينهم على:

أولاً: أمور اجتهادية كان غرضهم منها إقامة مراسم الشرع وإدامة مناهج الدين وذلك كاختلافهم عند النبي في مرض موته... الخ، وهذه الأمور لا توجب إيماناً ولا تكفيراً.

ثانياً: تدرج الخلاف، وترقى شيئاً فشيئاً إلى آخر أيام الصحابة، حتى ظهر معبد الجهني وغيلان الدمشقي وغيرهم، وخالفوا في القدر ومنعوا من إضافة الخير والشر إلى الله تعالى، ولم يزل الخلاف يتشعب والآراء تختلف حتى تفرق الإسلام وأرباب المقالات فيه، إلى ثلاث وسبعين فرقة^(٢).

الله عليه وسلم قال: "افتترقت اليهود على إحدى (أو اثنتين وسبعين) فرقة، وتفرقت النصارى إحدى وسبعين (أو اثنتين وسبعين) فرقة، وتفرقت أمي على ثلاث وسبعين فرقة"، وقال عنه البيهقي حسن صحيح، وذكره أبو يعلى في مسنده، وقال عنه حسين سليم أسد إسناداً حسن، انظر: أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي، مسند أبي يعلى، ط ١، ١٣م، (تحقيق: حسين سليم أسد)، دار المأمون للتراث، دمشق، سنة ١٩٨٤م، م ١٠، ص ٣١٧، وقد ورد الحديث بعدة صيغ.

(١) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٤-١١، بتصرف واختصار.

(٢) انظر: الأمدي، حواشي وشروح العقائد العضدية، م ١، ص ١٨، الأمدي، علي بن محمد بن سالم (ت- ٦٣١هـ)، ط ١، م ٣، أباكار الأفكار في أصول الدين، (تحقيق: أحمد فريد المزيدي)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، سنة ٢٠٠٢م، م ٣، ص ٢٤٢/٢٤٤، باختصار.

والشهرستاني الذي فرق بين الاجتهاد والاختلاف في الفروع والأصول، فبين أن الحق واحد في الأصول لا يمكن أن يتعدد، ثم بين سبب رفض الاختلاف فيها، لأن مؤداه إلى التبديع والتفسيق والتكفير، أما الفروع فبابها مفتوح للمجتهدين العارفين بالعلوم، فالاختلاف فيها لا يوجب شيئاً مما سبق، وهذا ما كان عليه الأئمة السابقون أمثال الشافعي، ومالك، وغيرهما من العلماء الأفاضل^(١)، فالاختلاف المذموم هو اختلاف التضاد المؤدي إلى الخروج عن السنة والركوب مع أهل البدعة، والعياذ بالله من الفتنة.

فالناظر في كتاب "الفرق بين الفرق" يجد تمسك البغدادي بالحديث واضحاً جلياً، إذ أنه ذكر الفرق الرئيسية والتي تعدُّ الأصول، ثم أعقب كل فرقة بذكر ما تفرقت إليه من فرق، إلى أن يصل في تعدادها إلى الحد الذي ورد في حديث الافتراق، ومع ذلك نراه خرج في عده عن ثلاث وسبعين فرقة، حتى بلغت خمساً وسبعين فرقة، حيث عدَّ الروافض عشرين فرقة، والمعتزلة عشرين فرقة، والخوارج عشرين فرقة، وخمس فرق من المرجئة، وفرقة الجهمية، وفرقة البكرية، وفرقة الضرارية، وثلاث فرق من الكرامية، وثلاث فرق نجارية، وأهل السنة والجماعة، وهذا يبين عدم الدقة في تحديد عدِّ الفرق وحصرها في زمن محدود أو فترة زمنية محددة.

وهذا الأمر ليس مقصوداً عليه وحده، ولكن وقع مع غيره، فالأشعري أوصل تعداد الفرق إلى أكثر من ثلاثمئة فرقة، ففرق الشيعة وحدها تصل عنده إلى خمس وأربعين فرقة، وهذا عدا الخوارج التي تفرقت ستاً وثلاثين فرقة، وفرق المرجئة وغيرها من الفرق^(٢).

أما الإسفراييني (ت ٤٧١هـ)، حيث كان من الذين اعتمدوا على حديث الافتراق في بيان تعداد الفرق، ولكنه نهج نهج غيره من العلماء الذين خرجوا عن العدد الوارد في الحديث، بعد أن بينه، وأن الناجية هي واحدة فقط، والأخرى هي الهلكى، فكان عدد الفرق الهلكى عنده خمساً وسبعين فرقة^(٣).

(١) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٢٠٨، وما بعدها بتصرف واختصار.

(٢) انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص ٥، وما بعدها، وقد ذكر عماره هذا الأمر في كتابه، موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، م ٢، ص ٥٤١.

(٣) الإسفراييني، التبصير في الدين، ص ١٥-١٦.

وكذلك الأمر عند المقرئزي (ت ٨٤٥هـ)، فبعد أن ذكر الحديث وبين طرقه ذكر أصول الفرق التي تصل إلى خمس كبار، وبين تفرعها حتى تصل إلى أكثر من ثمانين فرقة، مخالفاً في ذلك حديث الافتراق الذي وضعه لنفسه، بل بين بعد سرده للحديث تفرق الرافضة، وقال: ثم اختلفوا في الإمامة اختلافاً كثيراً حتى بلغت فرقهم ثلاثمائة فرقة، والمشهور منها عشرون فرقة^(١).

فهذا التناقض والاختلاف في منهج العلماء في عدّ الفرق ليس من اعتمادهم على حديث الافتراق، بل منبعه الأساسي هو منهجهم في تطبيق الحديث على أرض الواقع، وذلك أن كل واحد منهم يحصر الفرق الناشئة إلى عصره الذي عاش فيه دون وضع ضابط يسيّر عليه في معرفة الفرق التي تعتبر صاحبة مقالة، كما بين ذلك الشهرستاني، ومتغافلاً عن الفرق المتجددة التي سوف تأتي بعده وكيفية دخولها تحت مظلة الحديث النبوي، مما يجعل الواحد منهم يقع في مثل تلك التناقضات، والله تعالى أعلم.

وأما فيما يتعلق بزيادة العدد عن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم فيعود إلى أن هؤلاء العلماء عند بيانهم تفرع الفرق الأصول إلى فرق قد تصل إلى عشرين أو أكثر جعلوا من هذع الفروع أصولاً لأخرى مما زاد عدد الفرق إلى أكثر من العدد الوارد في الحديث.

أما الشهرستاني، فلم يجعل هناك مطلباً خاصاً في حديث الافتراق كما فعل البغدادي، بل كان حديثه عنه بشكل سريع، وذلك بقوله: فأهل الأهواء -الفلاسفة والذهرية والصائبة وعبد الكواكب وغيرهم- لا تتضبط مقالاتهم في عدد معلوم، وأهل الديانات -المجوس واليهود والنصارى والمسلمين- قد انحصرت مذاهبهم بحكم الخبر الوارد فيها، فافترقت المجوس على سبعين فرقة واليهود على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة، والمسلمون على ثلاث وسبعين فرقة، والناجية أبداً منها واحدة، إذ الحق في القضيتين المتقابلتين في واحدة^(٢).

وبذلك نرى أن الشهرستاني حصر مقالات الفرق في الخبر الوارد عن الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم، فوضع قواعد وضوابط لحصر آراء الفرق التي تشعبت وأصبحت لا

(١) المقرئزي، المواعظ والآثار في ذكر الخطط والآثار، م ٤، ج ١، ص ٤٢٩.

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٤، بتصرف.

تحصى في أربع قواعد لم يسبقه إليها أحد، إذ بين أن كل من خالف فيها يعدُّ صاحب مقالة، وقد وضع هذه الضوابط عندما رأى الخط والاضطراب بين علماء الفرق في تحديد الفرق وحصرها في ثلاث وسبعين، وبذلك يقول: "اعلم أن لأصحاب المقالات طرقاً في تعديد الفرق لا على قانون مستند إلى نص، ولا على قاعدة مخبرة عن الوجود، فما وجدت مصنفين منهم متفقين على منهاج واحد في تعديد الفرق.

ومن المعلوم الذي لا مرأى فيه أن ليس كل من تميز عن غيره بمقالة ما في مسألة ما عدَّ صاحب مقالة، فتكاد تخرج المقالات عن حد الحصر والعدد"^(١).

ولكن المؤسف أنه لم يسر على ما وضعه من قواعد مما أدى به إلى السير على طريق من سبقه من العلماء في عدَّ الفرق التي عايشها لتتقارب مع العدد الذي في الحديث المأثور حتى وصلت قريباً من ثمانية وخمسين فرقة؛ فعَدَّ المعتزلة اثنتي عشرة فرقة، والأصل أن تُعد فرقة واحدة تسير على خمسة أصول وهي التي تعرف بالأصول الخمس، خلافاً لما ذكره محمد عمارة في كتابه أنها وصلت إلى ست وسبعين فرقة^(٢).

والفرق عند الشهرستاني: المعتزلة وهي عنده اثنتا عشرة فرقة، والجبرية ثلاث فرق، والصفائية ثلاث فرق، والخوارج وعددهم ثمانين فرق، والمرجئة عنده ستة فرق، والشيعة وعددهم خمس فرق كبرى تنقسم إلى خمس وعشرين فرقة، وأهل الفروع، وبذلك يكون عدد الفرق عنده ثمانية وخمسين فرقة، وهذا قريب من الإيجي الذي عدَّ الفرق إحدى وستين فرقة^(٣).

فالشهرستاني والإيجي على الرغم من اعتمادهما على حديث الافتراق لم يوصلوا عدد الفرق إلى العدد الوارد فيه، ويعدُّ أبو محمد اليميني^(٤)، وهو من علماء القرن السادس الهجري،

(١) المصدر نفسه، ص ٥.

(٢) انظر: عمارة وآخرون، موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، "الفرق الإسلامية"، م ٢، ص ٢٥٠.

(٣) انظر: الإيجي، عضد الله والدين عبد الرحمن بن أحمد، المواقف في علم الكلام، عالم الكتب مكتبة سعد الدين، بيروت، ص ٤١٥.

(٤) لم أجد له ترجمة وقد ذكر محقق كتابه أنه لا يوجد له اسم وإنما ذكر بكنيته وهو من علماء اليمن من علماء القرن السادس الهجري، انظر: أبو محمد اليميني، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ط ٢، م ٢، (تحقيق: محمد بن عبد الله زربان الغمدي)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، سنة ٢٠٠١م، م ١، ص ١، مقدمة تحقيق الكتاب.

من الذين حددوا عدد الفرق في ثلاث وسبعين فرقة، وهذا واضح في كتابه المسمى "عقائد الثلاث والسبعين فرقة"، حيث كان اعتماده في عدد الفرق على الخبر الوارد^(١).

ويعدُّ الكرمانى^(٢)، المتوفى سنة ست وثمانين وسبعمائة للهجرة (ت ٧٨٦هـ)، من الذين اعتمدوا على حديث الافتراق، بل عده من معجزاته صلى الله عليه وسلم، حيث قال: "ولم يزل الخلاف يتشعب والآراء تختلف حتى تفرق أهل الإسلام وأرباب المقالات إلى ثلاث وسبعين فرقة، وكان ذلك من معجزاته صلى الله عليه وسلم، حيث وقع ما أخبر به من حديث الافتراق... إلخ"^(٣)، كما عدَّ هذا الحديث كذلك علماء آخرون من معجزاته صلى الله عليه وسلم التي أيده الله بها^(٤).

فمما سبق نرى أن مجموعة كبيرة من علماء الفرق اعتمدوا في حديثهم على الحديث المأثور في افتراق الأمة^(٥)، ومنهم من التزم بعدد الفرق كما في الحديث ومنهم من زاد، ومنهم من أنقص العدد، وكل هذا يبين التضارب في فهم الحديث أو تطبيقه، مما أوقع الاختلاف بينهم في هذا المسلك.

(١) انظر: أبو محمد اليماني، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، م ١، ص ٣.

(٢) هو محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرمانى الشافعي، نزيل بغداد، العلامة في فقه الحديث والتفسير والأصليين والمعاني العربية، ولد سنة سبع عشر وسبعمائة للهجرة، وتوفي سنة سبعمائة وست وثمانين للهجرة، وكان عمره تسعا وستين سنة، من مؤلفاته، شرح البخاري، شرح مختصر ابن الحاجب، وله حاشية على تفسير البيضاوي، انظر: مقدمة التحقيق في كتابه الفرق الإسلامية، سليمة عبد الرسول، ص، د.

(٣) الكرمانى، محمد بن يوسف، الفرق الإسلامية من ذيل كتاب شرح المواقف للكرمانى، (تحقيق: سليمة عبد الرسول)، مطبعة الرشاد، بغداد، سنة ١٩٧٣م، ص ٥.

(٤) القلّهاني، أبو سعيد محمد بن شهيد الأزدي، صاحب كتاب، الكشف والبيان، حيث ذكر حديث الافتراق وبيان تفرق الأمة وحصر فرقهم في العدد المذكور في الحديث الشريف، وكان القلّهاني من علماء القرن التاسع عشر، انظر: القلّهاني، محمد بن سعيد، الفرق الإسلامية من خلال الكشف والبيان، (تحقيق: محمد بن عبد الجليل)، مركز الدراسات الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، سنة ١٩٨٤م، ص ٩٩-١٠٧، الإيجي، المواقف في علم الكلام، ص ٤١٤.

(٥) محمد بخيت، الفرق القديمة والمعاصرة في التاريخ الإسلامي، ط ٢، منشورات الجامعة الإسلامية، غزة، سنة ٢٠٠٣-٢٠٠٤م، ص ١٤ وما بعدها، حيث ذكر مجموعة من الأحاديث التي تبين افتراق الأمة اعتمد عليها العلماء.

المطلب الثاني: الرافضون للحديث والمنكرون له

وثمة علماء رفضوا هذا الحديث وأنكروا ثبوته، وكان من أشهرهم وأبرزهم الإمام ابن حزم الظاهري في كتابه "الفصل في الملل والأهواء والنحل"، حيث قال، في باب فيمن يكفر ولا يكفر: "وذكروا حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة، وحديثاً آخر تفترق هذه الأمة على بضع وسبعين فرقة، كلها في النار حاشا واحدة فهي في الجنة"، ثم عقب بقوله: هذان حديثان لا يصحان أصلاً من طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس حجة عند من يقول بخبر الواحد فكيف بمن لا يقول به"^(١).

ويتضح من قول ابن حزم رفضه للحديث بسبب ضعفه، ويبين أن من يأخذ بخبر الواحد لا يقبل بهذا الحديث لما فيه من وهن، فكيف بمن لا يرضى به أصلاً؟

ومن المحدثين الموافقين لابن حزم، محمد عمارة حيث أكد رفضه للحديث، وبين عدم صحته، ودعم قوله بعدة أمور، حيث قال:

"ونحن لا نميل إلى التصديق بأن هذا الحديث هو من الأحاديث الصحيحة التي قالها الرسول صلى الله عليه وسلم وذلك لعدة أسباب:"^(٢)

قوله: "إن الحديث يثير قضية خطيرة وخلافية شائكة، وهي هل كان رسول الله يعلم الغيب؟ وهل كان التنبؤ بالغيب من بين معجزاته؟؟

ثم يعقب بقوله: ونحن مع الذين يرون القرآن هو معجزة الرسول الكريم التي لم يتحد قومه بمعجزة سواها، وأنه في حياته كان بعيداً عن ادعاء علم الغيب، بل إن آيات القرآن تنفي عنه علم الغيب... إلخ، واستدل على رأيه بآيات من القرآن الكريم، منها: قوله تعالى: p onM

{ z y x w v u t s r q } | ~ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ^(٣)، وقوله تعالى:

(١) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، م٣، ص٢٩٢، بتصرف.

(٢) عمارة وآخرون، موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، الفرق الإسلامية، م٢، ص٥٣٧.

(٣) سورة الأنعام، آية: ٥٠.

5 43 21 O / . - , + *) (' & % \$ # " ! M

9 876 : ; < = > ^(١)، وآيات أخرى تبين اختصاص الله تعالى بعلم الغيب،

قال تعالى: **M وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ** ^(٢) ^(٣).

والنقد الذي يتوجه له من خلال هذه النقطة أن الحديث الشريف، الذي صححه أكثر علماء الحديث، ليس ادعاء من النبي صلى الله عليه وسلم، بل هو من دلائل نبوته صلى الله عليه وسلم التي منحها الله لحبيبه المصطفى عليه الصلاة والسلام في أن يطلعه على بعض أمور المستقبل، ومثل ذلك علامات الساعة الكبرى والصغرى التي وردت على لسان المصطفى عليه أفضل صلاة الله وسلامه، ولا يعقل أن ننفي علامات الساعة بدعوى أنها أمور غيبية وأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم الغيب، لأن هذا تناقض، وقد علمنا أن بعض معجزات الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم غيبية، وافتراق الأمة من الأمور الغيبية التي أطلعه الله تبارك وتعالى عليها، فقد ثبت من حديث عامر بن سعد عن أبيه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل ذات يوم من العالية حتى إذا مر بمسجد بني معاوية دخل فركع فيه ركعتين وصلينا معه ودعا ربه طويلاً ثم انصرف إلينا فقال صلى الله عليه وسلم: سألت ربي ثلاثاً فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة، سألت ربي أن لا يهلك أمتي بالسنة فأعطانيها، وسألته أن لا يهلك أمتي بالغرق فأعطانيها، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها" ^(٤).

فهذا الحديث يبين لنا من خلال دعوة رسول الله أن لا يجعل بأس الأمة بينهم شديد أنه صلى الله عليه وسلم كان يعلم افتراق الأمة وأنها ستصبح شيعاً، فما العجيب إذا كان الله أوحى إلى رسوله عدد الفرق التي سوف تفترق إليها هذه الأمة، إذا سلمنا بأن العدد الوارد مقصود لذاته؟!،

(١) سورة الأعراف، آية: ١٨٨.

(٢) سورة الأنعام، آية: ٥٩.

(٣) عمارة وآخرون، موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، "الفرق الإسلامية"، م ٢، ص ٥٣٧.

(٤) الإمام مسلم، صحيح مسلم، م ٤، ص ٢٢١٦، باب: هلاك هذه الأمة بعضها ببعض، حديث رقم ٢٨٩٠.

ويقول الله تعالى: **M** عَلِيمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهَرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿٦١﴾ إِلَّا مَنْ أَرَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ ^(١)،
والنبي صلى الله عليه وسلم من الذين استثناهم الله تبارك وتعالى في بيان اطلاعهم على أمور
الغيب.

ثم بين عمارة سبباً آخر في رفضه للحديث بقوله: "إن الحديث يحدد عدد الفرق اليهودية
والفرق النصرانية بإحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة، وليس بين مؤرخي الفرق من غير
المسلمين من حدد هذه الفرق في الديانتين بهذا العدد" ^(٢).

لا بد أن نبين أننا لا نقيس أنفسنا باليهود والنصارى في عدم بحثهم عن الحق والوصول
إليه، وإرشاد الناس له، وأنبيائهم لم يخبروهم بأعداد الفرق، ولذلك فإنهم لم يحفلوا ببيان عددها
ولا بالاختلافات بينها.

أما المسلمين فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بتفرق الأمة وتفرعها إلى شيع فكل واحدة
تبحث عن سبل نجاتها وفوزها، ولذلك اهتم العلماء ببيان الفرقة الناجية، وبيان الشيع التي ذكرها
الله تعالى بقوله: **M** فَتَقَطَّعُوا ﴿٥٣﴾ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ^(٣)، ونحن الأمة الخاتمة
التي يجب عليها نشر الحق المأخوذ من منبعه الأصيل، ليصل الناس جميعاً للطريق الذي
يرتضيه الله تبارك وتعالى.

ثم ختم رده على الحديث بقوله: "إن واقع الفرق الإسلامية الذي كتب عنه وأرخ له هؤلاء
الذين رووا هذا الحديث، واعتمدوا عليه، هذا الواقع يتناقض مع انقسام المسلمين إلى هذا العدد،
حيث إن التفرق زاد عن ثلاث وسبعين فرقة، بل وصل إلى المئات" ^(٤).

وفي هذه المسألة الحق معه، إذ أن الفرق زادت بشكل كبير، ولكنه يمكن تقليص هذا العدد
بوضع قواعد تميز الفرقة صاحبة المقالة الجديدة عن غيرها، كما فعل الشهرستاني، أو أن نفهم

(١) سورة الجن، آية، ٢٦، ٢٧.

(٢) عمارة وآخرون، موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، "الفرق الإسلامية"، م ٢، ص ٥٣٩.

(٣) سورة المؤمنون، آية: ٥٣.

(٤) عمارة وآخرون، موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، "الفرق الإسلامية"، م ٢، ص ٥٣٩.

الحديث بطريقة جديدة ويتمثل ذلك في القول بأن العدد الوارد في الحديث الشريف ليس مقصوداً لذلك، وإنما أراد رسول الله من الحديث بيان الكثرة.

ومما سبق، نرى أن محمد عمارة سار على نهج الرافضين للحديث الذي يحدد عدد الفرق الناشئة.

المطلب الثالث: المتوقفون من حديث الافتراق:

وثمة موقف ثالث من الحديث وهو الموقف المحايد، إذ سار مجموعة من العلماء على منهج عدّ الفرق وبيان عقائدها دون التعرض لحديث الافتراق بأي شكل من الأشكال.

وهذا الأمر يجعلهم بعيدين عن الكلام حول الحديث، ويتضح ذلك من خلال كتبهم التي ألفوها في موضوع الفرق.

فالإمام الأشعري صاحب كتاب "مقالات الإسلاميين" لم يتحدث إطلاقاً في كتابه عن حديث الافتراق؛ فبعد أن بدأ كتابه بالكلام عن اختلاف الأمة بعد النبي الكريم عليه الصلاة والسلام، وبين تضليل بعضهم لبعض، وأن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم، ثم تكلم عن الفرق وأصولها وفروعها، وهذا المنهج جعله بعيداً عن انتقاد المعارضين لحديث الافتراق، حيث قام بذكر الفرق بغض النظر عن العدد الذي تبلغه^(١).

ويعدُّ الفخر الرازي^(٢) أيضاً من المحايد في هذا الباب، وذلك عند النظر في كتابه "اعتقادات فرق المسلمين والمشركين"، فهو لم يتطرق لحديث الافتراق، وإنما تكلم عن الفرق ومعتقداتها فقط^(٣).

(١) انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص ١، وما بعدها.

(٢) وهو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التيمي البكري الطبرستاني الأصل الرازي المولد، الملقب فخر الدين، المعروف بابن الخطيب، الفقيه الشافعي، ولد سنة خمس مئة وأربع وأربعين للهجرة، فريد عصره ونسيجه وحده، فاق أهل زمانه في علم الكلام والمعقولات وعلم الأوائل، له التصانيف المفيدة في فنون عديدة منها تفسير القرآن الكريم جمع فيه كل غريب وغريبة، وهو كبير جداً لكنه لم يكمله، وشرح سورة الفاتحة في مجلد، ومنها في علم الكلام المطالب العالية ونهاية العقول وكتاب الأربعين والمحصل، وتوفي في هراة سنة، ست مئة وستة للهجرة، ابن خلكان، وفيات الأعيان، م ٢، ص ٣٤٩.

(٣) انظر: الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت ٦٠٦ هـ)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ط ١، (تحقيق: محمد زينهم محمد عزب)، مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة ١٩٩٣ م، ص ١، وما بعدها.

وبعد النظر في المواقف المتباينة من قبل علماء الفرق تجاه حديث الافتراق، يتضح أن الحديث من حيث السند يصل إلى مرتبة الصحة لتعدد طرقه وكثرة رواته من الصحابة رضوان الله عليهم، أما من ناحية المتن فهناك اضطراب في فهم العلماء وتطبيقهم لما في الحديث من تحديد لعدد الفرق.

ويتضح ذلك في أنه إذا أريد بالتفرق أصول الأديان من إسلام ويهودية ونصرانية.....الخ، فإنه لم يبلغ هذا القدر، وإن أريد الفروع فإن الفرق المختلفة في الفروع لا تدخل النار، وذلك لحث النبي الصحابة على الاجتهاد فيها بقوله صلى الله عليه وسلم: لمعاذ بن جبل رضي الله عنه عندما بعثه إلى اليمن فقال: "كيف تصنع إن عرض لك قضاء قال أقضي بما في كتاب الله، قال فإن لم يكن في كتاب الله قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال فإن لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: أجتهد رأيي لا آلو قال: فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدري ثم قال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم"^(١)، وفي حديث آخر بين أن للمجتهد أجرا عند الله تعالى، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر"^(٢).

والإشكال الكبير في فهم الحديث، يبرز في أخذه بالوقوف على العدد المحدد للفرق، وجعله مقصودا لذاته.

لكن الناظر في القرآن الكريم يجد هناك دلالات تبين عدم جعل الرقم مقصودا لذاته، وإنما يراد به الكثرة، مثل قوله تعالى في بيان حال الكفار، إذ قال سبحانه مخاطباً رسوله الكريم:

(١) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد، م ١٧، ص ٨٩، حديث رقم، ٢٢٠٦٠، وقد علق عليه شعيب الأرناؤوط بقوله: حديث ضعيف.

(٢) مسلم، أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، م ٥، (تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، م ٥، ص ١٢٦.

M ! " \$ % & ' () * + , - . ✓ ^(١) ل، فالرقم هنا ليس

مقصودا لذاته، وإنما خص الله لفظ سبعين من العدد بالذكر لأن العرب كانت تستكثر السبعين^(٢).

ولا بد أن يتضح لنا أن هذه الأمة لا تخلو من الاختلاف، فقد اختلف أصحاب الأديان الإلهية السابقة، وكلما جاء دين زاد خلاف أهله؛ فاليهود اختلفوا على واحد وسبعين فرقة، والنصارى على اثنين وسبعين فرقة، والمسلمون ليسوا بمنأى عن هذا الاختلاف، وهذا الحديث يأتي في باب تحذير الأمة الإسلامية من الاختلاف لقوله تعالى: { Z y x w v M } | {

~ أَلْبَيْتُكَ ^(٣) ل. ^(٤)

المطلب الرابع: الفرقة الناجية وصفاتها

اختلفت الفرق الإسلامية في تحديد الفرقة الناجية، وذلك لادعاء كل منها أنها هي، وقد تبين في البحث أن كلا منها تُبدع الأخرى وتفسقها، بل قد يصل الأمر إلى التكفير، وسبب هذا الخلاف هو ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن الناجية من الفرق واحدة وهي الجماعة، أو ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحبه، وهذا هو السبب الرئيس في زعم كل فرقة تجاه نفسها بأنها هي الناجية.

أولاً: الفرقة الناجية وصفاتها عند البغدادي:

بين البغدادي في كتابه الفرقة الناجية التي تعتبر على المنهج الحق والطريق القويم، وبين أفكارها جملة، فقال: "فأما الفرقة الثالثة والسبعون، فهي أهل السنة والجماعة من فريقَي الرأي والحديث، دون من يشتري لهو الحديث، وفقهاء هذين الفريقين وقراءهم ومحدثوهم ومتكلموا أهل الحديث منهم، كلهم متفقون على مقالة واحدة في توحيد الصانع وصفاته وعدله وحكمته وفي

(١) سورة التوبة، آية: ٨٠.

(٢) الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم (ت- ٧٢٥هـ)، لباب التأويل في معاني التنزيل، ط١، ٦م، (تعليق: عبد السلام علي محمد)، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، سنة ١٩٩٥م، ٣ص، ١٦٤.

(٣) سورة آل عمران، آية: ١٠٥.

(٤) استفتت هذه المعلومة من الدكتور راجح الكردي.

أسمائه وصفاته وفي أبواب النبوة والإمامة وفي أحكام العقبي، وفي سائر أصول الدين، وإنما يختلفون في الحلال والحرام من فروع الأحكام، وليس بينهم فيما اختلفوا فيه منها تضليل ولا تفسيق: وهم الفرقة الناجية؛ ويجمعها الإقرار بتوحيد الصانع، وقدمه، وقدم صفاته الأزلية، وإجازة رؤيته من غير تشبيه ولا تعطيل، مع الإقرار بكتب الله ورسله، وبتأييد شريعة الإسلام، وإباحة ما أباحه القرآن وتحريم ما حرمه القرآن، مع قبول ما صح من سنة رسول الله، واعتقاد الحشر والنشر وسؤال الملكين في القبر والإقرار بالحوض والميزان.

فمن قال بهذه الجهة التي ذكرناها، ولم يخلط إيمانه بها بشيء من بدع الخوارج والروافض والقدرية وسائر أهل الأهواء، فهو من جملة الفرقة الناجية إن ختم الله له بها، وقد دخل في هذه الجملة جمهور الأمة وسوادها الأعظم من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة والأوزاعي والثوري وأهل الظاهر^(١)، وقد سار كثير من العلماء على هذا الرأي أو قريباً منه في بيان الفرقة الناجية ومن هي^(٢).

ثم انتقل البغدادي إلى تفصيل القول في أصناف أهل السنة والجماعة في فصل خاص سماه (في بيان أصناف أهل السنة والجماعة) بين فيه أن أصنافهم تبلغ ثمانية^(٣)، وفصل في كل صنف ببيان ملامحه، ومعتقداته.

فقال في الصنف الأول بأنهم أهل العقائد، ووصفهم بأنهم:

"قوم أحاطوا علماً بأبواب التوحيد والنبوة، وأحكام الوعد والوعيد، والثواب والعقاب، وشروط الاجتهاد والإمامة والزعامة، وسلوكوا في هذا النوع من العلم طرق الصفاتية من

(١) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٢٦.

(٢) انظر: الملطي، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، ص ١٦، أبو محمد اليمني، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، م ٢، ص ٧٩٥— وما بعدها، الأشعري، أبو الحسن علي بن اسماعيل (ت ٣٢٤هـ)، الإبانة عن أصول الديانة، ط ٢، ١٤٠٥هـ، (تقديم: حماد بن محمد الأنصاري)، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ص ٥٢، وما بعدها، الإيجي، المواقف في علم الكلام، ص ٤٢٨، الإسفرايني، التبصير في الدين، ص ٩٥، وما بعدها، الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، شرح المواقف، ط ١، ٤م، (تحقيق: محمود عمر الدمياطي)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة ١٩٩٨م، م ٤، ج ٨، ص ٤١١، حيث بين في شرحه المقارنة بين أهل السنة والجماعة وبين غيرهم، الكرمانلي، الفرق الإسلامية ذيل كتاب شرح المواقف، ص ٩٦، وما بعدها، عدي بن مسافر الأموي (٥٥٧هـ)، إعتقاد أهل السنة والجماعة، (تحقيق: محمد علي العدوان، إبراهيم النعمة)، رئاسة ديوان الأوقاف إحياء التراث الإسلامي، العراق، ص ١٢، وما بعدها، ص ٤٥.

(٣) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٣١٣.

المتكلمين الذين تبرؤوا من التشبيه والتعطيل، ومن بدع الرافضة والخوارج والجهمية وسائر أهل الأهواء^(١).

وقال في **الصنف الثاني** أنهم: "أئمة الفقه من فريقَي الرأي والحديث؛ من الذين اعتقدوا في أصول الدين مذهب الصفاتية في الله وفي صفاته الأزلية، وتبرؤوا من القدر والاعتزال، وأثبتوا رؤية الله بالأبصار من غير تشبيه ولا تعطيل، وأثبتوا الحشر من القبور، مع إثبات السؤال في القبر، ومع إثبات الحوض والصرط والشفاعة وغفران الذنوب التي دون الشرك، وقالوا بدوام نعيم الجنة على أهلها، ودوام عذاب النار على الكفرة، وقالوا بإمامة أبي بكر الصديق، وعمر وعثمان وعلي، وأحسنوا الثناء على السلف الصالح من الأمة، ورأوا وجوب الجمعة خلف الأئمة الذين تبرعوا من أهل الأهواء الضالة، ورأوا وجوب استتباط الأحكام الشرعية من القرآن والسنة ومن إجماع الصحابة... إلخ.

ثم انتقل إلى ذكر الذين يدخلون تحت هذا الصنف فقال: ويدخل في هذه الجماعة أصحاب مالك، والشافعي، والأوزاعي، والثوري، وأبي حنيفة، وابن أبي ليلى، وأصحاب أحمد ابن حنبل، وأهل الظاهر، وسائر الفقهاء الذين اعتقدوا في الأبواب العقلية أصول الصفاتية، ولم يخالطوا فقههم بشيء من بدع أهل الأهواء^(٢).

أما أصحاب **الصنف الثالث** فهم عنده المحدثون ممن وصفهم بأنهم: "الذين أحاطوا علما بطرق الأخبار والسنن المأثورة عن النبي عليه الصلاة والسلام، وميزوا بين الصحيح والسقيم منها، وعرفوا أسباب الجرح والتعديل ولم يخلطوا علمهم بذلك بشيء من بدع أهل الأهواء^(٣).

وأما **الصنف الرابع** عنده فهم أهل اللغة وعلماؤها، الذين قال عنهم: "قوم أحاطوا علما بأكثر أبواب الأدب والنحو والتصريف وجروا على سمت أئمة اللغة كالخليل، وأبي عمرو بن العلاء، وسيبويه، والفراء، والأخفش، والأصمعي، والمازني، وأبي عبيد، وسائر أئمة النحو من الكوفيين والبصريين الذين لم يخلطوا علمهم بذلك بشيء من بدع القدرية أو الرافضة أو الخوارج، ومن

(١) انظر: المصدر نفسه، ص ٣١٣.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٣١٣، ٣١٤.

(٣) انظر: المصدر نفسه، ص ٣١٥.

مال منهم إلى شيء من الأهواء الضالة لم يكن من أهل السنة، ولا كان قوله حجة في اللغة والنحو"^(١).

وأما أصحاب **الصنف الخامس** فهم أهل القرآن من قراء ومفسرين: فبينهم بقوله "الذين أحاطوا علماً بوجوه قراءات القرآن وبوجوه تفسير آيات القرآن وتأويلها على وفق مذاهب أهل السنة دون تأويلات أهل الأهواء الضالة"^(٢).

وأما **الصنف السادس** فهم عنده أهل الزهد والتزكية الذين بينهم بقوله: "هم الزهاد الصوفية الذين أبصروا فأقصرُوا، واختبرُوا فاعتبرُوا، ورضوا بالمقدور، وقنعوا بالميسور، وعلموا أن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك مسؤول عن الخير والشر، ومحاسب على مثاقيل الذر، فأعدوا خير الاعتداد ليوم المعاد، وجرى كلامهم في طريقي العبارة والإشارة على سمت أهل الحديث، دون من يشتري لهو الحديث، لا يعملون الخير رياء، ولا يتركونه حياء، دينهم التوحيد ونفي التشبيه، ومذهبهم التفويض إلى الله تعالى، والتوكل عليه، والتسليم لأمره، والقناعة بما رزقوا، والإعراض عن الاعتراض عليه، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم"^(٣).

أما **الصنف السابع** فهم عنده المجاهدون في سبيل الله تبارك وتعالى، وبينهم بقوله: "قوم مرابطون في ثغور المسلمين في وجوه الكفرة، يجاهدون أعداء المسلمين، ويحمون حمى المسلمين، ويذبون عن حريمهم وديارهم، ويظهرون في ثغورهم مذاهب أهل السنة والجماعة، وهم الذين أنزل الله تعالى فيهم قوله
$$M p q r s t v w x y L^{(4)}$$
 زادهم الله تعالى توفيقاً بفضله ومنه"^(٥).

(١) انظر: المصدر نفسه، ص ٣١٥، ٣١٦.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٣١٧.

(٣) انظر: المصدر نفسه، ص ٣١٧.

(٤) انظر: سورة العنكبوت، آية: ٦٥.

(٥) انظر: البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص ٣١٧.

ثم ختم ببيان **الصنف الثامن** من أصناف أهل السنة والجماعة، وهم عنده عوام الناس وقال عنهم أنهم: "عامة البلدان التي غلب فيها شعائر أهل السنة، دون عامة البقاع التي ظهر فيها شعار أهل الأهواء الضالة".

وإنما أردنا بهذا الصنف من العامة الذين اعتقدوا تصويب علماء السنة والجماعة في أبواب العدل والتوحيد والوعد والوعيد، ورجعوا إليهم في معالم دينهم، وقلدوهم في فروع الحلال والحرام، ولم يعتقدوا شيئاً من بدع أهل الأهواء الضالة، وهؤلاء هم الذين سمتهم الصوفية حشو الجنة".

فهذه هي أصناف أهل السنة والجماعة كما بينها البغدادي، ومجموعهم أصحاب الدين القويم والصراط المستقيم، تَبَتُّهُمُ اللهُ تعالى بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، إنه بالإجابة جدير وعليها قدير^(١).

وبعد أن سرد أصناف الفرقة الناجية، عقد فصلاً برهن فيه على نجاة هذه الفرقة بالدليل ومقارنتها بغيرها من الفرق الخارجة عن الدين ليتضح نجاتها، مما يجعل الحق أبلج يسطع وينير الدرب للحيارى، ومن أمثلة ذلك:

ذكر البغدادي أحكاماً تفصيلية عن الفرق التي لا تدخل تحت اسم أهل السنة والجماعة ما لها وما عليها، ومن ذلك قوله: "كيف يكون الرافضة والخوارج والقدرية والجهمية والنجارية والبكرية والضرارية موافقين للصحابة؟ وهم بأجمعهم لا يقبلون شيئاً مما روي عن الصحابة في أحكام الشريعة؛ لامتناعهم من قبول روايات الحديث والسير والمغازي من أجل تكفيرهم لأصحاب الحديث الذين هم نقلة الأخبار والآثار، ورواة التواريخ والسير، ومن أجل تكفيرهم فقهاء الأمة الذين ضبطوا آثار الصحابة وقاسوا فروعهم على فتاوى الصحابة وآثارهم"^(٢).

ومن خلال هذا النقل عن البغدادي نرى كيف أنه بين من هم أهل السنة والجماعة، من غير تعصب ولا تطرف لفرقة على أخرى، مع بيانه أن الفرق الإسلامية الأخرى التي خرجت عن

(١) انظر: المصدر نفسه، ص ٣١٩، بتصرف.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

مسمى الفرقة الناجية لا تخرج عن مسمى الإسلام، إلا التي خرجت منها عن أطر الحق القاطع، فادعت ألوهية الأئمة مثلاً أو التناسخ أو إباحة ما نص القرآن على تحريمه... إلخ.

فهذه كما بيّن خرجت عن مظلة الإسلام، فالإسلام عند البغدادي وغيره مصطلح أعم وأشمل من الفرقة الناجية، وقد استدل البغدادي على أن الفرق الإسلامية الداخلة في مسمى الإسلام - وهي التي لم تتفوه بما يكفرها، كأمثال الخوارج والمعتزلة، والنجارية - من الأمة لما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في قوله للخوارج: "علينا ثلاث: لا نبذوكم بقتال، ولا نمنعكم مساجد الله، ولا نمنعكم من الفيء ما دامت أيديكم في أيدينا"^(١) "٢".

وذهب الأشعري إلى بيان أن الفرق كلها تدخل تحت مسمى الإسلام، وذلك بعد أن بين اختلاف الأمة وتشعبها إلى شيع، قال: "إلا أن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم"^(٣)، كما ويذهب المقرئ إلى هذا القول^(٤).

ثانياً: الفرقة الناجية وصفاتها عند الشهرستاني:

يلاحظ عند الإطلاع على كتاب الملل والنحل أن الشهرستاني لم يحدد هذه الفرقة في كتابه، بل إنه عندما وصل الحديث عن أهل الفروع ذكر اختلافهم في المسائل، وأنه لا يوجب تفسيراً ولا تضليلاً^(٥)، أما عند حديثه عن الفرق الأخرى حتى عند الصفاتية، والأخص منهم الأشاعرة لم يذكر ما يبين نجاتها، وهذا يدل على منهجه في بيان آراء الفرق دون الخوض والنقد فيها، فلم يتحدث عن الفرقة الناجية كفرقة منفصلة، كما فعل البغدادي.

(١) (قال الشافعي رحمه الله بلغنا أن علياً رضي الله عنه بينما هو يخطب إذ سمع تحكيماً من ناحية المسجد لا حكم إلا الله فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا حكم إلا الله كلمة حق أريد بها باطل، لكم علينا ثلاث: لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ولا نمنعكم الفيء ما كانت أيديكم مع أيدينا ولا نبذوكم بقتال)، البيهقي، أحمد بن الحسين بن موسى، سنن البيهقي الكبرى، ١٠م، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا)، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، سنة ١٩٩٤م، ٨م، ص ١٨٤.

(٢) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ١٣-١٤، بتصرف واختصار.

(٣) الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص ١.

(٤) انظر: المقرئ، المواعظ والإعتبار في ذكر الخطط والآثار، ٤م، ج ١، ص ٤٠١.

(٥) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٢٢١.

المبحث الثاني: طريقة الإمامين في الحكم على الفرق ورجالاتها:

المطلب الأول: طريقة البغدادى في الحكم على الفرق ورجالاتها:

بعد النظر في منهجي الإمامين في عرض آراء الفرق، لا بدّ من معرفة كيفية حكمهما على الفرق ورجالاتها، فالحكم على الرجال والفرق هو حكم على الأفكار، ولا بد من القول أن الحكم على أحد بالتضليل أو التفسيق أو التكفير أمراً ليس هيناً أو يسيراً، إذ لا يتجرأ أحد أن يحكم إلا إذا كان صاحب معرفة ودراية وعلم بأقوال من حكم عليه، مع التأكيد على عقيدة أهل السنة والجماعة أنها لا تكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحلّه، وهذا ما عليه الجمهور من العلماء^(١).

وظهر في البحث أن البغدادى كان هدفه الأول من تأليف الكتاب بيان الفرق الضالة من غيرها وبيان الحق من غيره، ليكون المسلم على علم بذلك فيتبع الحق ويترك الباطل، وهذا الأمر هو ما جعل من شخصيته شخصية نقدية تظهر الباطل وتنقده، ثم تحكم عليه إما بمقارنته بغيره من الأفكار التي أجمع العلماء على بطلانها، أو بنقضه بالقرآن والسنة والعقل.

وقد كان منهجه في الحكم على الفرق ورجالاتها يتسم بالشدة، وعدم التواني في إصدار الحكم على الخصم إذا رآه خالف الحق، ولا يُعَدُّ نَقْدُ البَغْدَادِي وحُكْمه تعصباً لمذهب معين، ولكنه جَهْرٌ بالحقِّ ومناداة به، ورفضٌ لأي أمرٍ يخل بهذا الدين، وإليك مجموعة من الأمثلة تبين طريقة البغدادى في حكمه على الفرق ورجالاتها:

عند استعراضه آراء الفرق وحكمه عليها نرى أنه قسم الفرق قسمين: أولها الفرق التي تدخل تحت مظلة الإسلام أو ما يسميهم بأهل القبلة، وعدها من الفرق الضالة التي لم تخرج عن مسمى الإسلام بالكلية خلا بعض أفرادها^(٢).

(١) انظر: الطحاوي، أبو جعفر المصري، العقيدة الطحاوية، ط١، (شرح أبي العز الحنفي، تعليق: الألباني)، دار الغد الجديد، القاهرة، سنة ٢٠٠٦م، ص٢٤٥، الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، ص٧٥، ابن بطة العكبري (ت٣٨٧هـ)، الشرح والإبانة على أصول السنة والإبانة (المعروف: بالإبانة الصغرى)، ط١، (اعتناء: علي بن حسن بن علي)، الدار الأثرية، عمان - الأردن، سنة ٢٠٠٧م، ص١٣٩، ابن عساكر، تبيين كذب المفتري، ص١٠٦، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)، درء تعارض العقل والنقل، (تحقيق: محمد رشاد سالم)، دار الكنوز الأدبية، م١، ص٩٥.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ص١٣.

والأخرى التي أخرجها عن مسمى الإسلام وإن انتسبت إليه ظاهراً، وهذه الفرق حكم عليها بالكفر لخروجها عن الحق أمثال السبئية والبيانبة وغيرهما من الذين ادعوا نبوة شيوخهم أو ألوهيتهم، وما إلى ذلك من أفكار مكفرة^(١).

فالبغدادي يحكم تارة على الفرق بعمومها بالضلال، ومثال ذلك ما ذكره عند بداية فرقة المعتزلة، حيث قال: "في بيان مقالات فرق الضلال من القدرية المعتزلة عن الحق"^(٢)، وكذلك الأمر في المرجئة، والكرامية، وغيرها، أو يحكم على بعضها بالكفر كما حكم على الجارودية بقوله: "وتكفيرهم واجب، لتكفيرهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم"^(٣)، وتكفيره للكاملية، حيث قال: "أكفر هؤلاء الكاملية من وجهين:

أحدهما: من جهة تكفيرها جميع الصحابة من غير تخصيص.

والثاني: من جهة تفضيلها النار على الأرض"^(٤).

ومن ذلك تكفيره للأزارقة، بل ذكر إجماع الأمة على تكفيرهم، حيث قال: "وأكفرتهم الأمة في هذه البدع التي أحدثوها بعد كفرهم الذي شاركوا فيه المحكمة الأولى، فباءوا بكفر على كفر"^(٥).

وقد وافق البغدادي في ذلك مجموعة من العلماء الذين قالوا بتكفير من كفر عموم الصحابة، وأمثال ذلك الإيجي في كتابه "المواقف" وغيره من العلماء^(٦).

(١) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٢٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٦) انظر: الإيجي، المواقف، ص ٣٩٤، اللالكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور (ت ٤١٨هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ط ١، م ٢، (تحقيق: محمد عبد السلام شاهين)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، سنة ٢٠٠٢م، ص ٣٥٨، حيث عقد مبحثاً بين فيه مخازي الذين يسبون صحابة رسول الله وكفرهم، ابن حجر الهيتمي، شهاب الدين أحمد بن حجر (ت ٩٧٤هـ)، الإعلام بقواطع الإسلام، ط ١، (تحقيق: أحمد سايح، السيد الجميلي، بركة حمد سلمان)، مركز الكتاب للنشر، مصر، سنة ١٩٩٧م، ص ٤٩، وقد بين أنه من كفر الصحابة لكونهم أصحاب رسول الله فلا شك في كفره من كل وجه، ونقل هذا القول عن الزركشي.

وتارة يحكم على أفكار الفرق بأنها كفرية يكفر صاحبها، ومن يقول بها، ومثال ذلك، قوله: "فإن قال النظام إن الله لا يقدر على الظلم والكذب لزمه أن لا يكون قادراً على الصدق والعدل، والقول بأنه لا يقدر على العدل كفر، فما يؤدي إليه مثله" ^(١).

وتارة أخرى يحكم على أصحاب الفرق أو من يعد من رجالاتها بالكفر والضلال، ومثال ذلك تكفيره بشراً والنظام، وبيان اتفاق المعتزلة والأصحاب على تكفيرهما، عند ذكر مجموعة من فضائليهما ^(٢)، وخاصة عند ذكر فضيحة التولد ^(٣).

من خلال هذا القول وغيره من الأقوال التي حكم بها البغدادي على الفرق ورجالها، نراه يحكم عليهم بالضلال والفسق وأحياناً بالكفر ^(٤).

(١) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٣٢، ٧٠، ١٤٢، ١٥١، ١٥٦، ١٨٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٢، ١٥٧.

(٣) التولد يعني: تولد الشيء من الشيء أي أنشأه، وهو عند المعتزلة الفعل الصادر عن الفاعل بوسط، صليبا، المعجم الفلسفي، ص ٣٦٩، وهو أن هناك أفعالا تظهر نتيجة فعل الإنسان، ولا يكون الله خالفاً لها ولا الإنسان، ولكن الله أودع فيها قوة تحدث هذا الأمر، إذا قام الإنسان بأسبابها، وقد قال العلامة أحمد الدردير صاحب "الخريدة البهية": ومن يقل بالقوة المودعة ... فذاك بدعي فلا تلتفت، وعلق عليه الشيخ الصاوي بتفصيل القول في ما يسمى بخلق الأفعال، وبيان عدم التكفير ابتداء لاحتمال القول أكثر من وجه، حيث قال: "وحاصله أن من قال إن الأسباب العادية تؤثر بذاتها من غير جعل من الله تعالى كفر بالإجماع، ومن قال بقوة خلقها الله فيها (وهو قول المعتزلة) فمبتدع، ومن قال إنها تؤثر بإذن الله لكن بينها وبين ما قارنها ملازمة عقلية فلا يصح التخلف فهو جاهل واعتقاده يؤول به إلى الكفر"، انظر: الصاوي، حاشية العلامة الصاوي على شرح الخريدة البهية، مكتبة القاهرة، ص ٦٤، ٦٥، بتصرف.

(٤) لا بدّ أن نبين أن التكفير عند العلماء هو أمر فقهي له منهجان: الأول: يكون التكفير فيها قطعياً بالأدلة السمعية، والثاني: يكون التكفير فيها ظنياً بالاجتهاد، وبين الغزالي أن التكفير لأهل القبلة الذين يقومون بأعمال الإسلام يجب الاحتراز منه بقدر المستطاع لما له من أحكام تترتب عليه، فالخطأ في ترك ألف كافر أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم، ولكن الذي أظهر الكفر الصريح يجب تكفيره إما شخصاً أو عملاً، وذلك لبيان الحق وإثبات الباطل، ويؤكد بقوله "إذا أردت أن تعرف سبيل الحق فيه، فاعلم قبل كل شيء أن هذه مسألة فقهية أعني الحكم بتكفير من قال قولاً وتعاطى فعلاً فإنها تكون معلومة بأدلة سمعية وتارة تكون مضمونة بالاجتهاد ولا مجال لدليل العقل فيها البتة" انظر: الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص ١٣٣ - ١٣٥.

وتعود شدة البغادي في أحكامه على الفرق ورجالاتها، وبخاصة الفرق الغالية، مثل الشيعة والباطنية وغيرهما إلى ما كان يسود في عصره من مواقف، وذلك أن الشيعة والبويهيين والإسماعيلية والفاطمية وغيرها كانوا يسيطرون على كثير من البلدان والأقطار في خلافة العباسيين، وكانوا يمارسون كثيراً من طقوسهم على مرأى ومسمع من الناس، فظهر علماء السنة في وجه هذه الهجمات من الفرق وأصحابها، ببيان باطلها وشذوذها وخروجها عن المنهج السليم، ولذلك استخدم البغادي هذا المنهج الحاد في الحكم على الفرق ورجالاتها^(١).

المطلب الثاني: طريقة الشهرستاني في الحكم على الفرق ورجالاتها:

أما الشهرستاني فقد كان محايداً في الحكم على الفرق ورجالاتها حسب شرطه الذي وضعه لنفسه إلا ما كان منه خروجاً عن القاعدة، وهذا الشرط هو الذي أدى به إلى ذكر آراء الفرق وأفكارها دون البيان لصحتها من سقيمها.

وفي حال خروجه عما وضعه لنفسه من عدم النقد أو بيان الصحيح من السقيم معتمداً على أصحاب العقول السليمة والأفهام الصافية، يلاحظ أنه لا يحكم على الفرق أو رجالها بالكفر أو حتى بالفسق، بل يحكم في بعض الأحيان ببذعية هذا الرأي فقال مثلاً: "ومما أبدعه العجلي أن قال: أول ما خلق الله تعالى هو عيسى ابن مريم ثم علي بن أبي طالب"^(٢)، وفي بعض الأحيان كان يبين كذب بعض الفرق في أمر ما، ومن ذلك بيانه لقول الرافضة في الصحابة وما قالوه فيهم من كلام قاذح قاس، فيبين أنه على الإنسان أن يتدبر في أقوالهم وما نقل عنهم لأن أكاذيب الروافض كثيرة^(٣)، ومن ذلك بيان كذب الذين قالوا بأن أبا حنيفة كان من المرجئة^(٤)، وبيان أكاذيب الجعفرية في الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه ونفي نسبته للاعتزال والقدر وغيرها من الأفكار^(٥).

(١) انظر: طلفاح، مضر عدنان، دار الخلافة ودار المملكة، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، الأردن - إربد، سنة ٢٠٠٨م، ص ٢٦١-٢٩٦، وما بعدها.

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل، ص ١٨٣.

(٣) انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٥) انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٧.

ومن نقده للفرق ما ذكره عند بيان آراء الكيالية، وزعيمها بقوله: " ثم من العجب قوله أن الأنبياء هم قادة أهل التقليد، وأهل التقليد عميان، والقائم قائد أهل البصيرة، وأهل البصيرة أولو الألباب، وإنما يحصلون البصائر بمقابلة الآفاق والأنفس

ثم عقب بقوله: وأعجب من هذا كله؛ تأويلاته الفاسدة، ومقابلاته بين الفرائض الشرعية والأحكام الدينية؛ وبين موجودات عالمي الآفاق والأنفس، وادعاؤه أنه منفرد بها، وكيف يصح له ذلك؛ وقد سبقه كثير من أهل العلم بتقرير ذلك؛ لا على الوجه المزيف الذي قرره الكيال^(١).

ومن نقده للفرق ورجالها ما ذكره عند بيانه لآراء الفرقة الثمانية فقال: " أصحاب ثمانية بن أشرس النمري، كان جامعاً بين سخافة الدين، وخلاعة النفس"^(٢).

وبعد بيان منهج النقد عند الشهرستاني بخروجه عن القاعدة التي وضعها لنفسه، نرى قلة هذه المواضع بمقارنتها بالمواضع التي بيّن فيها آراء الفرق من دون نقد، وهذا الأمر يتضح عند بيان كثير من آراء الفرق أمثال: بعض فرق الاعتزال، وفرقة الضرارية^(٣)، والجبرية، وفرقة الأزارقة^(٤)... الخ.

ويعود سبب ابتعاد الشهرستاني عن منهج النقد والحكم على الفرق ورجالها في كتابه الممل هو أنه أراد من كتابه أن يكون موسوعة لآراء الفرق من غير بيان الحق من الباطل فيها حيث قال: "وشرطي على نفسي أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم من غير تعصب لهم ولا كسر عليهم دون أن أبين صحيحه من فاسده، وأعيّن حقه من باطله، وإن كان لا يخفى على الأفهام الذكية في مدارج الدلائل العقلية لمحات الحق ونفحات الباطل"^(٥).

(١) انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٣) انظر: المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ص ١١١.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦.

المبحث الثالث: الانتماء الفكري العقدي ومدى تأثيره على منهج المؤلفين:

اتخذ كل من البغدادي والشهرستاني منهجاً مختلفاً عن الآخر في الحديث عن الفرق الإسلامية بشكل عام، وهذا يتضح جلياً في مقدمة كل من كتاب "الفرق بين الفرق"، وكتاب "الملل والنحل"، حيث يتبين لنا مدى تأثير الانتماء العقدي لكلا المؤلفين من خلال حديثه عن الفرق وآرائها:

أولاً: البغدادي وأثر الانتماء العقدي على منهجه:

سار البغدادي في مؤلفه ببيان الفرقة الناجية من الفرق الهالكة، وبيان الفرق بينها وبين الضالة المنحرفة، وذلك بقوله: "قرأيت إسعافكم بمطوبكم من الواجب في إبانة الدين القويم، والصراط المستقيم، وتمييزها من الأهواء المنكوسة، والآراء المعكوسة، ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حي عن بينة"^(١).

فهو بالتالي أخذ على نفسه مبدأ بيان الحق من الباطل؛ ومعنى ذلك توظيف منهجه العقدي فيما يؤمن من أفكار، وما يصدره من أحكام، وليس هذا المسلك ناتجاً عن هوى نفس، بل إن بيان الحق ورفض ما يقابله عنده قائم على دليل وارد في الكتاب الكريم، أو السنة المشرفة، أو ما انعقد عليه الإجماع، أو ثبت بالقياس، وإلزام الخصم بما يقول، وهذا واضح للعيان في كتبه لمن أراد النظر.

وبما أن البغدادي يعدُّ من علماء الكلام الأشاعرة، إلا أنه لم يصرح في كتابه بذكر الأشعرية كفرقة منفصلة، بل قام بمدح الإمام الأشعري وجعله شيخاً، وذكر الآراء التي يطلق على من يعتقد بأنها من أهل السنة والجماعة أي من الفرقة الناجية، وهذا يتضح من خلال الباب الأخير (باب في بيان أوصاف الفرقة الناجية وتحقيق النجاة لها وبيان محاسنها)^(٢)، مما يقودنا ذلك إلى القول إن البغدادي لم يكن متعصباً لرأي فرقة معينة بل هو داعٍ ومنادٍ إلى جموع أهل السنة، وهو مع كونه أشعرياً في آرائه لم يحتكر مصطلح أهل السنة والجماعة للأشاعرة، وإن كان

(١) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٤.

(٢) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٣١٢.

يصفهم أنهم أهل السنة والجماعة، بالقول بآرائهم وتبنيها والإيمان بها، ويناقش ويحاكم خصومه على أساسها.

وعند الحديث عن الفرق وبيان أفكارها، نرى أن الانتماء العقدي كان له دور كبير في تأييد آراء الفرق أو رفضها أو نقدها، وذلك بتبيين مخالفته وبيان نقده بقوله: وهذا مخالف لقول أصحابنا (أهل السنة والجماعة)، بل يرجح القول ببيان موافقة أهل السنة له، وثمة مجموعة أدلة تبين ذلك:

المثال الأول: في بيان موافقة القول أو عدم موافقته لأهل السنة والجماعة.

وذلك عند حديثه عن هشام بن عمرو الفوطي^(١)، قال: "وقد كان أصحابنا يتعجبون من المعتزلة البصرية في إطلاقها على الله عز وجل من الأسماء ما لم يذكر في القرآن والسنة إذا دل عليه القياس، وزاد هذا التعجب بمنع الفوطي عن الإطلاق على الله تعالى بما قد نطق به القرآن الكريم والسنة النبوية"^(٢).

وعند البحث نجد أن ما عليه عموم الأشاعرة وهو ما يؤمن به البغدادي؛ هو أن أسماء الله توقيفية من الله تعالى، فلا يجوز إطلاق ما لم يرد به الشرع، وقد بين ذلك في كتابه أصول الدين بقوله: "والدليل على المنع من القياس في أسماء الله عز وجل، أن العبد لا يضع لمولاه اسماً، كما لا يضع الولد لأبيه اسماً، وإنما يضع الأب للولد والسيد للعبد اسماً، ولأن الله تعالى موصوف بأسماء لا يوصف بما في معناها، نحو صفته بأنه جواد كريم ولا يوصف بأنه سخي، ويقال إنه قديم ولا يقال عتيق، وإن كان ذلك في معنى القديم، وفي هذا دليل بطلان القياس في أسمائه تعالى"^(٣).

ويؤيد الإمام فخر الدين الرازي ذلك بقوله: "ومذهب أصحابنا أنها توقيفية...، وخالف الباقلاني بقوله بجواز القياس، وقد اختار الغزالي أن الأسماء موقوفة على الإذن، وأما الصفات

(١) هو هشام بن عمرو الشيباني، من أهل الطبقة السادسة من المعتزلة، وحكي عن يحيى بن أكثم أن المأمون العباسي كان إذا دخل عليه هشام لا يتحرك له حتى إنه ليكاد يقوم، انظر: ابن المرتضى، **طبقات المعتزلة**، ص ٦١.

(٢) البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص ١٩٥.

(٣) البغدادي، عبد القاهر بن طاهر (ت-٣٢٩هـ)، **أصول الدين**، ط ١، (تحقيق: أحمد شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٢م، ص ١٣٩.

فغير موقوفة على الإذن، وهذا هو المختار، وحجتهم في ذلك، أنه لو لم يقف ذلك على الإذن لجاز تسميته عارفا وفقهيا وفطنا... إلخ^(١).

ومن خلال كلام الرازي نرى أن هناك اختلافاً بين الأشاعرة في إطلاق الأسماء على الله تعالى، بين مانع ومجوز، ولكن الجمهور منهم على المنع والتوقيف^(٢).

المثال الثاني: وقد بين فيه مخالفة العلاف لأهل السنة في خلق الأفعال:

حيث ذكر فضائح العلاف، وبين رفضه لما يقوله الأشاعرة بقوله: "وينكرون على أصحابنا قولهم بأن الله عز وجل خالق أكساب العباد، ويقولون لأصحابنا: إذا كان هو خالق ظلم العباد وجب أن يكون ظالماً، وإذا خلق كذب الإنسان وجب أن يكون كاذباً، فهلا قالوا لأبي هذيل: إذا قلت إن الله عز وجل سيخلق في الآخرة كذب أهل النار في قولهم: M وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ L^(٣)، وجب أن يكون هو الكاذب بهذا القول إن كان الكاذب عندهم من فعل الكذب، ولا يتوجه علينا هذا الإلزام، لأننا لا نقول إن الكاذب والظالم من خلق الكذب والظلم، ولكننا نقول: إن الظالم من قام به الظلم، والكاذب من قام به الكذب لا من فعله"^(٤) (أي خلقه).

فهذا الرد من البغدادي على العلاف هو مذهب الأشاعرة فيما يسمى بنظرية الكسب عندهم، وهي تعني أن الله هو خالق أفعال الإنسان، والإنسان كاسب لها، فالفعل عند صدوره من الإنسان يكون خلقاً لله وكسباً من الفاعل، وهذا ما يخالف فيه المعتزلة في أن الأفعال مخلوقة من قبل

(١) انظر: فخر الدين الرازي، شيخ الإسلام محمد بن عمر (ت-٦٠٦هـ)، شرح أسماء الله الحسنى، (تحقيق: طه عبد الرؤف سعد)، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر - القاهرة، سنة ١٩٧٦م، ص ٣٦، باختصار وتصرف.

(٢) انظر: الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت ٤٧٨هـ)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، ط ٣، (تحقيق محمد يوسف موسى وعلي عبدالمنعم عبدالحميد)، مطبعة مكتبة الخانجي، مصر - القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ١٤٣، الإيجي، المواقف في علم الكلام، ص ٣٣٣، الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، م ٢، ص ٢٧٦، ابن عادل، اللباب في معرفة أي الكتاب، م ٢٠، ص ٥٧١، ابن عطية، محمد عبد الحق الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط ١، ١٤م، (تحقيق: عبد الله إبراهيم الأنصاري، عبد العال سيد إبراهيم، محمد الشافعي صادق)، وزارة الأوقاف - قطر، سنة ١٩٨٤م، م ٦، ص ١٤٥.

(٣) سورة الأنعام، آية: ٢٣.

(٤) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ١٢٤ - ١٢٥.

الإنسان، وكما تتعلق بمسألة الإرادة والرضى، فالله أراد الظلم لكنه لا يرضاه من العبد، فالإرادة غير الرضى، وهذا ما عليه أهل السنة والجماعة^(١).

المثال الثالث: -

ويقوم على اعتماد البغدادي في كثير من الأحيان على آراء الإمام الأشعري، وذكره له حين يذكره بأنه شيخه، فيقول: "وقد قال شيخنا أبو الحسن الأشعري في بعض كتبه: إن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بعد النبوة معصومون من الكبائر والصغائر"^(٢)، وكذلك الأمر قبل النبوة، وهذا قول الأشاعرة مع تفصيل في ذلك^(٣).

وهذا القول يبيّن تصريحه بانتمائه لمدرسة الأشاعرة، واعترافه بشيخها أستاذاً له وقوله بآرائه، من غير بيان وتصريح له بأنه أشعري.

وفي كتاب الفرق بين الفرق مواضع كثيرة تبين أثر عقيدة المؤلف في الكتاب^(٤)، وخاصة ما يتعلق بصفات الباري جل وعلا من كلام وقدرة وسمع... الخ، وهذا في نظري أمر لا بد منه في التأليف، وخاصة إذا كان العالم يريد بتأليف الكتاب بيان الحق من الباطل، وهذا مراده من ذلك، مما أدى به إلى جعل اتجاهه العقدي هو الاتجاه الذي يعتبر من يسلكه من أصحاب الفرقة الناجية ببيان ذلك بالدليل، وهذا المنهج ليس مقتصرًا عليه فحسب، بل إن كل كتاب منهجه بيان الحق من الباطل تجد اتجاه المؤلف العقدي بارزاً فيه، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص ٦١، وما بعدها، فخر الدين الرازي، شيخ الإسلام محمد بن عمر (ت-٦٠٦هـ)، الأربعين في أصول الدين، ط ١، (تحقيق: أحمد حجازي السقا)، دار الجليل، بيروت - لبنان، سنة ٢٠٠٤م، ص ٢١٩ وما بعدها، حيث خصص فصلاً لبحث هذه المسألة، الإيجي، المواقف، ص ١٥٧، الجرجاني، شرح المواقف، ص ٩٣، وما بعدها، اللقاني، عبد السلام بن إبراهيم، شرح جوهرة التوحيد، مع كتاب النظام الفريد في شرح جوهرة التوحيد، محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٢، مطبعة السعادة، مصر، سنة ١٩٥٥م، ص ٩٨/٩١، عدي بن مسافر الأموي، اعتقاد أهل السنة والجماعة، ص ٢١/٢٠، وغيرها من كتب أهل السنة، وشروح الطحاوية، قحطان الدوري، رشيد عليان، أصول الدين الإسلامي، ط ١، دار الفكر، عمان - الأردن، سنة ١٩٩٦م، ص ١٣٧.

(٢) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٢٢٢.

(٣) سعيد عبد اللطيف فودة، تهذيب شرح السنوسية أم البراهين، ط ٢، دار الرازي، عمان - الأردن، سنة ٢٠٠٤م، ص ١٠٤، وما بعدها.

(٤) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ١٥٧، ١٥٢، ٢١٢، ٢٢٠، ١٥٨، ٢٢٢.

ثانياً: الشهرستاني وأثر الاتجاه العقدي في كتابه:

ويظهر الاتجاه العقدي للشهرستاني من خلال مدحه للأشاعرة وشيخهم أبي الحسن الأشعري، حيث خرج بذلك عن طريقته في عرض آراء باقي الفرق التي قامت على مجرد ذكر آراء الفرق، أما عند حديثه عن الأشاعرة فإنه يمدحهم، وكأنه يريد أن يقول إن هذه هي الفرق التي أرتضيها، ومما قال فيها: "الأشعرية أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، المنتسب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما، وسمعت من عجيب الاتفاقات أن أبا موسى الأشعري رضي الله عنه كان يقرر عين ما يقرره الأشعري في مذهبه، وقد جرت مناظرة بين عمرو بن العاص وأبو موسى الأشعري: فقال عمرو: أين أجد أحداً أخاصم إليه ربي؟ فقال أبو موسى: أنا ذلك المتحاكم إليه، فقال عمرو: أويقر علي شيئاً ثم يعذبنني عليه؟ قال: نعم، قال عمرو: ولم؟ قال: لأنه لا يظلمك، فسكت عمرو، ولم يجر جواباً^(١).

ومن ذلك أيضاً، مدحه بعض رجالات الأشعرية بقوله عن أبي المعالي الجويني "قدس الله روحه"، وهذه العبارة وغيرها عند الشهرستاني تبين حبه لهذه الفرق.

المبحث الرابع: مدى التأثير والتأثير بينهما وبين غيرهما من مصنفى الفرق؟

ثمة حقيقة لا يختلف عليها الباحثون والمفكرون على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم العلمية، هي أن الفكر لا يبدأ أبداً من فراغ، وأن الفكر اللاحق لا يمكن أن يكون مقطوع الصلة تماماً عن فكر السابقين عليه في مجاله، بل لا بد أن يكون متأثراً به بوجه من الوجوه، بأي شكل كانت جهة التأثير، فالفرع لا بد له من أصل يقوم عليه، وبما أن البغدادي والشهرستاني يعدان من كبار علماء الفرق، فسنبين مدى تأثرهما بمن سبقهما من العلماء وتأثر من بعدهما بهما، ومدى اعتمادهم على ما كتبوا، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المطلب الأول: تأثر الإمامين بمن قبلهما من كتاب الفرق:

لقد اعتمد البغدادي والشهرستاني على غيرهما من كتاب الفرق في نقل آراء الفرق وما يتعلق بها من أخبار، وهذا يتضح عند النظر في كتابيهما، ومقارنتهما بغيرهما من كتب الفرق الأخرى، وسنبداً بالحديث عن البغدادي لنبين ذلك:

(١) الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٨١، ولم أجد هذا القول ذكر إلا عند الشهرستاني.

أولاً: البغدادي:

اقتبس البغدادي كثيراً من آراء الفرق من شيخه أبي الحسن الأشعري، والذي يلقي النظر في كتاب "الفرق بين الفرق" يجد أن البغدادي يعتمد في أقواله على الأشعري، بل إنه يعدُّ من مراجعته^(١)، فنرى أن هناك تشابهاً بين الآراء عندهما، وسأضرب مجموعة من الأمثلة تبين ذلك:

المثال الأول: عند حديث البغدادي عن النجدات يظهر أنه نقل عن الأشعري أغلب أقواله فيها، ولكن باختصار^(٢).

المثال الثاني: عند ما سرد البغدادي أقوال الهشامية، حيث اعتمد على ما قاله الأشعري في المقالات^(٣).

وسأبين هذا التشابه الكبير واعتماد البغدادي على الأشعري من خلال ذكر بعض النصوص التي تبين ذلك:

ذكر الأشعري آراء الهشامية بقوله: "يزعمون أن معبودهم جسم وله نهاية وحدٌ، طويل عريض عميق، طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه، لا يُوفى بعضه على بعض، ولم يعينوا طولاً غير الطويل، وإنما قالوا: طوله مثل عرضه على المجاز دون التحقيق.

ثم بين باقي آرائهم التي زعموها في معبودهم بقوله: وزعموا أنه نورٌ ساطع، له قدر من الأقدار في مكان دون مكان، كالسيكة الصافية، يتلأأ كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها، ذو لون، وطعم، ورائحة، ومجسة، لونه هو طعمه، وطعمه هو رائحته، ورائحته هي مجسته، وهو نفسه لون، ولم يعينوا لوناً ولا طعماً هو غيره.

(١) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٣٤، ٦٩، ١٣٣، ١٥٨، ١٨٤.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٨٨، وما بعدها، الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص ١٠٦، وما بعدها.

(٣) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٦٥، وما بعدها، الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص ٣١، وما بعدها.

وزعموا أنه هو اللون، وهو الطعم، وأنه قد كان لا في مكان ثم حدث المكان؛ بأن تحرك البارئ فحدث المكان بحركته فكان فيه، وزعم أن المكان هو العرش^(١).

وهذه الأقوال من الأشعري التي تبين أراء فرقة الهشامية بشكل عام، يلاحظ أن البغدادي ذكرها بعينها مع اختلاف بسيط وبيان ذلك ما بينه في كتابه عن هذه الفرقة بقوله:

"زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حد ونهاية، وأنه طويل، عريض، عميق، وأن طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه، ولم يثبت طولاً غير الطويل، ولا عرضاً غير العريض، وقال: ليس ذهابه في جهة الطول أزيد على ذهابه في جهة العرض.

ثم انتقل إلى بيان مزاعمه الأخرى في معبوده فقال: "وزعم أيضاً أنه نور ساطع يتلألاً كالسبيكة الصافية من الفضة، وكالؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها. وزعم أيضاً أنه ذو لون، وطعم، ورائحة، ومجسة، وأن لونه هو طعمه، وطعمه هو رائحته، ورائحته هو مجسته، ولم يثبت لونا وطعماً هما غير نفسه، بل زعم أنه هو اللون وهو الطعم ثم قال قد كان الله ولا مكان ثم خلق المكان بأن تحرك فحدث مكانه بحركته فصار فيه ومكانه هو العرش"^(٢)

أما عند بيان مصادر الأقوال في الفرقة فقد ذكر البغدادي المصادر نفسها التي ذكرها الأشعري.

وسنبداً أولاً بذكر مصادر الأشعري، حيث قال:

" وذكر أبو الهذيل في بعض كتبه أن هشام بن الحكم قال له: إن ربه جسم ذاهب جاء، فيتحرك تارة ويسكن أخرى، ويقعد مرة ويقوم أخرى، وإنه طويل عريض عميق؛ لأن ما لم يكن كذلك دخل في حد التلاشي قال فقلت له: فأيهما أعظم إلهك أو هذا الجبل، وأومأت إلى أبي قبيس، قال: فقال: هذا الجبل يوفي عليه أي هو أعظم منه.

وذكر أيضاً ابن الراوندي أن هشام بن الحكم كان يقول: أن بين إلهه وبين الأجسام المشاهدة تشابهاً من جهة من الجهات لولا ذلك ما دلت عليه.

(١) انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص ١٠٦.

(٢) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٦٥.

وحكى الجاحظ عن هشام بن الحكم في بعض كتبه أنه كان يزعم، أن الله جل وعزّ إنما يعلم ما تحت الثرى بالشعاع المتصل منه الذاهب في عمق الأرض، ولولا ملاسته لما وراء ما هناك لما درى ما هناك^(١).

أما البغدادي فقد كانت مصادره في أقواله عن الهشامية هي نفسها آراء الأشعري مع اختلاف بسيط^(٢).

ثانياً: الشهرستاني:

تأثر الشهرستاني كغيره من العلماء بالبيئة التي يعيش فيها، فقد نشأ في بيت علم وفضل، وتعلم على أيدي العلماء شتى أنواع العلوم، مما جعله كبير القدر في ذلك، وهذه الأرضية الدينية جعلت منه شخصاً يهتم ببيان الحق ومعرفة الصواب من الخطأ والسقيم من السليم، ولأن الإسلام يحث المسلم على أن يدعو الناس إلى الطريق المستقيم والصراط القويم لقوله تعالى: $w \vee M$

~ بِأَلَّتِي هِيَ } || (L)^(٣)، وهذا القرآن العظيم الذي حث الإنسان على بلوغ الحق والبحث عنه، نجده يحاور أصحاب الأفكار المنحرفة بحجج دامغة تدحض عقائدهم، وهذا الأمر يعدّ من الأمور الهامة التي أنهضت عقول المسلمين إلى البحث في العقائد وكيفية الدفاع عنها، ضد أفكار المخالفين^(٤).

والشهرستاني يعدّ من أولئك الذين أنهض القرآن عقولهم ورفعت همهم في سبيل الحق مما دفعه لتأليف المؤلفات التي تبين الحق من الباطل ككتاب "مصارعة الفلاسفة" و"نهاية الإقدام" وغيرهما، ولكنه نحى منحى آخر في كتاب "الملل والنحل" يقوم على سرد آراء الفرق، بحيث يكون موسوعة في علم الفرق والأديان.

(١) انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص ١٠٧.

(٢) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٦٥، ٦٦.

(٣) سورة الرعد، آية: ٣.

(٤) التفقازاني، علم الكلام، ص ٧.

واعتمد على من سبقه من العلماء في بيان آراء الفرق، فنرى أنه بين في بدايه كتابه أن يكون منهجه سرداً لآراء أصحابها، وهذا المنهج جعله يستفيد من آراء من سبقوه في حال كانوا موافقين لمنهجه وخاصة في الفكر النقدي عنده، حيث استفاد من الإمام أبي الحسن الأشعري وذلك فيما خلفه من مؤلفات نقدية ككتاب الإبانة واللمع والمقالات، بل وعده من مصادره في كتابه، ثم ابن فورك^(١) في كتابه تأويل الأخبار المتشابهة الذي يرد فيه على الملاحدة والجهمية والمعتزلة والرافضة، وإمام الحرمين الجويني في الشامل والإرشاد، وغيرهما، ثم الغزالي في مؤلفاته؛ فضائح الباطنية والاقتصاد في الاعتقاد وإجماع العوام، وفيصل التفرقة، والمستصفي، ثم تهافت الفلاسفة^(٢).

أما استفادته من المخالفين له، فنراه يعتمد على أقوال أصحاب فرق الكرامية والمشبهة والمعتزلة والشيعة وغيرهم لبيان ما ترمي له هذه الفرق، وكتابه مليء بذلك.

المطلب الثاني: تأثير الإمامين على من بعدهما من مصنفي الفرق:

بيننا سابقاً أن الحقيقة التي لا خلاف فيها بين العلماء والباحثين والمفكرين، اعتماد اللاحق على السابق في أي فن من الفنون، فالبغدادي والشهرستاني بعد أن أصبح لهما باع كبير في العلوم التي برعا فيها، أصبحا مرجعاً لمن بعدهم من الأجيال، وهذا يتضح من خلال ما سنبينه من اعتماد الباحثين عليهما، وما قالوه فيهما.

أولاً: البغدادي:

تعدُّ مؤلفات البغدادي مرجعاً مهماً فيما يتعلق بقضايا الاعتقاد والأديان، وذلك لتمييزه فيها، ويتضح ذلك جلياً من خلال النظر في كتب الفرق وكتب العقائد التي ألفت بعده، فالناظر في كتاب الإسفراييني "التبصير في الدين" من حيث تقسيمه وتبويبه يرى أن هناك توافقاً كبيراً بينه وبين كتاب "الفرق بين الفرق".

(١) هو محمد بن الحسن بن فورك الانصاري الاصبهاني، أبو بكر، واعظ عالم بالأصول والكلام، من فقهاء الشافعية، سمع بالبصرة وبغداد، وحدث بنيسابور، وبنى فيها مدرسة، وتوفي على مقربة منها سنة أربع مائة وستة للهجرة، له كتب كثيرة، قال ابن عساكر، بلغت تصانيفه في أصول الدين وأصول الفقه ومعاني القرآن قريباً من المئة، منها مشكل الحديث وغريبه، النظامي في أصول الدين، رسالة في علم التوحيد، انظر: الزركلي، الأعلام، ٦٣، ص ٨٣.

(٢) انظر: أبو سعدة، الشهرستاني ومنهجه النقدي، ص ٧٦.

وهذا مما يدل على أن الإسفراييني اعتمد على البغدادي في تأليفه للكتاب، بل مدحه مدحاً عظيماً، فقال فيه: "ولو لم يكن لأهل السنة والجماعة من مصنف لهم في جميع العلوم على الخصوص والعموم، إلا من كان فرد زمانه وواحد أقرانه في معارفه وعلومه، وكثرة الغرر من تصانيفه، وهو الإمام أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر بن محمد البغدادي التميمي قدس الله روحه، وما من علم من العلوم إلا وله فيه تصانيف، ولو لم يكن له من التصانيف إلا كتاب "الملل والنحل" في أصول الدين، وهو كتاب لا يكاد يسع في خاطر بشر أنه يتمكن من مثله، لكثرة ما فيه من فنون علمه.

وتصانيفه في الكلام والفقه والحديث والمقدرات التي هي أم الدقائق تخرج عن الحصر لم يسبق إلى مثل كتبه في هذه الأنواع مع حسن عبارته وعذوبة بيانه ولطافة كلامه في جميع كتبه"^(١)، فالبغدادي له مكانة كبيرة عند الإسفراييني، وهذا ما دفعه إلى مدحه بهذا الوصف.

وكثير من كتب الفرق والعقائد يذكر فيها من آراء وأقوال البغدادي، إذ هو صاحب التصانيف، فكتابه كثير النفع لا غنى عنه، وهذا واضح في كتب الأقدمين والمعاصرين^(٢)، وبخاصة الذين كتبوا في الفرق والعقائد، كعبد الرحمن بدوي صاحب كتاب "مذاهب الإسلاميين"، حيث إنه كثيراً ما يذكر آراء للبغدادي في كتابه^(٣)، والسامرائي صاحب كتاب "الغلو والفرق الغالية" فقد كان البغدادي أحد مراجعه في كتابه^(٤)، ناهيك عن الأبحاث والرسائل التي تتحدث عن علومه وحياته، وما هذا البحث إلا جزء مما كتب عنه.

فهؤلاء هم العلماء الذين أفنوا أعمارهم في خدمة الدين ودفع الشبه عن حياض الإسلام والمسلمين، فمنحهم الله القبول ونشر ما ألفوه من علوم لما كانوا عليه من صدق ومحبة لله

(١) الإسفراييني، التبصير في الدين، ص ١٢٠.

(٢) انظر: الأقدمين: الإسفراييني، التبصير في الدين، والمعاصرين: ابن حجر الهيتمي، أبو العباس أحمد بن محمد، الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، ط ١، م ٢، (تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالله التركي وكامل محمد الخراط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م، م ٢، ص ٨، وكتب السيوطي، والبيهقي، القضاء والقدر، ص ١٢٦، وغيرها من الكتب والمؤلفات التي تتحدث في ذلك.

(٣) انظر: بدوي، مذاهب الإسلاميين، ص ٤٩، ١٣٨، ١٤١، ١٤٣، ١٩٥، الخ.

(٤) انظر: السامرائي، عبد الله سلوم، الغلو والفرق الغالية في الحضارة الإسلامية، دار واسط للنشر، ص ٢٤، ٨٥، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٥، الخ.

ولرسوله صلى الله عليه وسلم، فرحم الله علماء الأمة الإسلامية، ورحم الله عالمنا البغدادي ورضي عنه.

ثانياً: الشهرستاني:

تأثر بعض العلماء اللاحقين للشهرستاني بمؤلفاته، مما جعلهم يعتمدون عليه اعتماداً كبيراً، ومن ذلك ما كتبه الكرمانى^(١)، في ذيل كتابه "شرح المواقف" عن الفرق الإسلامية فبدأ بقوله: "قال محمد الشهرستاني في كتاب الملل والنحل: اعلم أن المسلمين... إلخ"^(٢)، ثم شرع في الحديث عن الخلافات التي حدثت بعد وفاة الرسول مقتبساً ذلك من كتاب الملل والنحل، بل يظهر أنه نقل كثيراً عنه وقد يكون حرفياً أحياناً، وأحياناً يقدم ويؤخر، ومثاله ما ذكره من مسائل فرقة النظامية، حيث قال: "الخامسة: إن الألوان والطعوم والروائح أجسام كما هو مذهب هشام بن الحكم، فتارة يقضي بكون الأجسام أعراضاً، وتارة يقضي بكون الأعراض أجساماً، وزعم أن الجوهر مؤلف من أعراض مختلفة"^(٣)، وهذا قول الشهرستاني^(٤)، وهناك مواضع كثيرة تبين هذه العلاقة^(٥).

(١) هو محمد بن يوسف بن علي، الإمام العلامة، شمس الدين أبو عبد الله الكرمانى، ثم البغدادي، مولده في جمادى الآخرة سنة سبع عشرة وسبعمئة، وأخذ عن والده وعن جماعة بكرمان، ثم ارتحل إلى الشيخ عضد الدين الإيجي، فلزمه اثنتي عشرة سنة، وقرأ عليه تصانيفه، ثم طاف البلاد، ودخل مصر والشام والعراق، وحج، ثم استوطن بغداد، وصنف كتباً في علوم شتى، في العربية، والكلام، والمنطق، وشرح البخاري شرحاً جيداً في أربعة مجلدات، تصدى لنشر العلم في بغداد ثلاثين سنة، وكان مقبلاً على شأنه، لا يتردد إلى أبناء الدنيا، قانعاً باليسير، ملازماً للعلم، شريف النفس، متواضعاً، باراً بأهل العلم، متكبراً على أهل الدنيا، توفي راجعاً من الحج في المحرم سنة ست وثمانين وسبعمئة، ونقل إلى بغداد، فدفن في مقبرة باب ابرز عند الشيخ أبي إسحاق الشيرازي بوصية منه في موضع أعده لنفسه، الزركلي، الأعلام، م ٧، ص ١٥٣، ابن قاضي شهاب، طبقات الشافعية، ص ١٨٨.

(٢) الكرمانى، ذيل كتاب شرح المواقف، ص ٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٤) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٤٩.

(٥) انظر: الكرمانى، ذيل كتاب شرح المواقف، ص ٢، وما بعدها، مقدمة التحقيق.

وتعدّ كتب الشهرستاني مرجعاً للباحثين والمفكرين، بل يعد كتاب الملل والنحل من المراجع التي لا غنى عنها لكل من بحث في الأديان والفرق؛ ويتبين ذلك من أهمية هذا الكتاب الذي تُرجم إلى كثير من اللغات الأجنبية، لما حوى من معلومات فهو موسوعة في فنه^(١).

ولذلك يلاحظ أن كثيراً من القدامى والمعاصرين اعتمدوا على مؤلفاته في بيان الفرق وعقائدها، وهذه الكتب كثيرة، بل تعدى الأمر إلى أن تُؤلف كتب خاصة بالشهرستاني، وتناقش رسائل في منهجه من خلال ما كتب، وما يتعلق بها، وهذا البحث يعتبر من البحوث التي اعتمدت على ما ألفه هذا العالم الفاضل الذي أتشرف بالكتابة عنه وعن غيره من علماء أهل السنة والجماعة.

المبحث الخامس: أوجه التشابه والاختلاف بين المنهجين:

تميز كل من البغدادي والشهرستاني في كتابيهما بميزة خاصة جعلت لكل واحد منهجه الخاص الذي يختلف عن الآخر، وإن توافقا في نقاط معينة، وهذا الأمر لا بد منه في ما يكتب من علوم:

أوجه التشابه بين المؤلفين:

أولاً: اعتمد كل من البغدادي والشهرستاني على حديث الافتراق، وقاما ببناء الفرق وتعدادها على هذا الأساس، وهذا الأمر لم يكن خاصاً بهما وإنما كان طريقاً سلكه كثير من العلماء عند حديثهم عن الفرق.

ثانياً: بين كل من البغدادي والشهرستاني أن افتراق الأمة الإسلامية كان على منهجين:

المنهج الأول: المنهج المذموم، الذي يتعلق بالأصول والقواعد الأساسية من هذا الدين بحيث يترتب على هذا الاختلاف التكفير والتبديع والتفسيق، وهو ما كان الاختلاف فيه كبيراً بين الأمة.

(١) انظر: مقالة بعنوان "الملل والنحل" للشهرستاني، أحمد فؤاد الأهواني، مجموعة من المؤلفين، تراث الإنسانية، م٤، ص ١٥١.

المنهج الثاني: المنهج الممدوح، وهو ما يتعلق بفروع هذا الدين الحنيف، من بيان للصلاة، والزكاة، والحج، وغيرها وما يتعلق بهما من أحكام، وهو مالا يترتب عليه تكفير أو تفسيق أو تبديع، وهذا يتضح في اجتهاد الإمام مالك والشافعي والأوزاعي وغيرهم من العلماء الذين كانوا يختلفون في تلك المسائل مع بقاء الحب والمودة بين قلوبهم.

ثالثاً: اقتبس كل من البغدادي والشهرستاني ممن سبقهما من العلماء مجموعة من العلوم، وتأثرا بهم من خلال ما ظهر من النقد أو العرض للآراء.

رابعاً: أثر كل منهما على من بعدهما من كُتاب الفرق والأديان، حيث يعدّ الإمامان مرجعاً مهماً للفرق والأديان، ومما يبين ذلك ترجمة كتاب الشهرستاني لعدة لغات من لغات العالم.

أوجه الاختلاف بين الإمامين:

أولاً: ضبط عدد الفرق

بعد اتفاق الإمامين في جعل حديث الافتراق العمدة فيما كتبنا، يلاحظ أنهما اختلفا في تحديد الفرق وضبطها حسب العدد الوارد في الحديث الشريف؛ فالبغدادي عدّ الفرق خمساً وسبعين فرقة، أما الشهرستاني فقد عدّها ثمان وخمسين فرقة.

ثانياً: تحديد الفرقة الناجية

تحدث البغدادي في كتابه عن صفات الفرقة الناجية، ومن هي، بل كل ما يتعلق بها من بيان عقائدها ومحاسنها وعلمائها، وذكر ذلك في فصل منفصل في كتابه، بخلاف الشهرستاني الذي لم يتحدث نهائياً عن هذه الفرقة، سواء من هي أو ما صفاتها، وهذا مما يدل على أن البغدادي تميز في هذا الباب ببيان واضح ومفصل في معرفة الفرقة الناجية وهم أهل السنة والجماعة كما سماهم.

ويبدو أن البغدادي كان متخصصاً أكثر، ومعنيّاً أكثر ببيان من أهل السنة والجماعة، مما دعاه ذلك إلى تفصيل أقوالها، ومن أجل أن يحكم على الفرق الأخرى الخارجة عن أهل السنة والجماعة، ويتمثل ذلك في بيان اصحابها، وضلال آرائها وأفكارها.

وهذا الأمر لم يكن هدفاً للشهرستاني في كتابه، لأنه كان يؤرخ للملّ والنحل والأديان، ولم يكن مقصده في التأليف الانتصار لأهل السنة والجماعة، كما كانت حماسة البغدادي في الانتصار لها على الأقل في هذا الكتاب.

ثالثاً: إطلاق الأحكام على الفرق

تعدّ أحكام البغدادي على الفرق وأصحابها أجراً وأوضح ومتسمة بالشدة، فهو لا يتوانى في إصدار الأحكام على من خالف المنهج القويم والطريق المستقيم، وهذا ما لم يفعله الشهرستاني في كتابه إلا في أماكن قليلة تدل على عدم تشدده في إصدار الأحكام، وعدم توجهه إلى هذا الهدف في التأليف.

رابعاً: تأثير الانتماء العقدي على منهجهما

تأثر البغدادي تأثراً واضحاً بمذهبه العقدي في بيان الفرق الضالة، وهذا أمر طبيعي لمن أراد أن يبين الحق من خلال ما يوافق الحق لا من خلال ما يوافق هواه، وهو ما لم يتضح في منهج أبي الفتح لما كان من سرده للأقوال من غير تعليق أو توضيح.

خامساً: وضع الشهرستاني ضوابط محددة للسير عليها في ضبط عدد الفرق التي ظهرت والتي ستظهر، وذلك لجعل تعدادها يسير وفق قواعد تجعله يقوم على طرق سليمة ومعايير صحيحة، تبعد الإنفتاح في تعداد الفرق، وهذا ما لم يفعله البغدادي في كتابه بل سار على تعداد الفرق من دون ضابط.

ومما سبق يتضح أن البغدادي تميز عن الشهرستاني في بيانه للفرق وتوضيح باطلها من صوابها، وهذا المنهج هو ما يحتاجه الناس بشكل عام لمعرفة الحق، فليس كل الناس عالمين بمواطن الصحة والسقم، فهم يحتاجون لعالم يثقون بعلمه ودينه وإيمانه ينير لهم طريق الحق ليتبعوه ويسيروا عليه، وهو ما فعله البغدادي.

مع ذلّم فإننا لا ننقص من قدر كتاب الملّ، فهو أول كتاب ألف في الفرق والأديان المختلفة فهو صاحب السبق في ذلك^(١)، ويكفيه قول السبكي مدحا لكتابه: "وهو عندي خير كتاب صنف في هذا الباب"^(٢).

والحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على الحبيب محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) الموسوي، محمد باقر الأصبهاني، **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**، ٨م، (تحقيق: أسد الله إسماعيليان)، نشر مكتبة إسماعيليان، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، سنة ١٣٩١هـ، م٤، ص ١٨٢.

(٢) السبكي، **طبقات الشافعية**، م٦، ص ١٢٨.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين في البدء والختام، والصلاة والسلام على خاتم الرسل الكرام، وعلى آله وصحبه، وبعد:

ففي نهاية هذا البحث يتبين الآتي:

- للعصر اثر هام في الكتابة لدى المؤلفين ولذلك اوصي الباحثين في الكتابة في القضايا التي تناسب العصر.
- تعدّ الإمامة من أعظم أسباب الخلاف الذي حدث في هذه الأمة.
- يعتمد كل من البغدادي والشهرستاني، في تأليفهما في الفرق على حديث الافتراق، حيث قسما الفرق بناءً على العدد الوارد في الحديث مع التفاوت في تعداد الفرق.
- إن العدد الوارد في حديث الافتراق، ليس مقصوداً لذاته وإنما المراد الكثرة كما هو مستخدم عند العرب.
- ينتهج كل منهما في حديثهما عن الفرق منهجاً واحداً يتمثل في؛ جعل أصحاب المقالات أصولاً ثم إيراد آراء كل فرقة مسألة مسألة، وهذه الطريقة أضفت على الكتاب حسناً وترتيباً وتنظيماً للكتابين، وهي أضبط لأقسام الكتاب.
- يختلف كلٌّ من الإمامين في مجال البحث في الكتابين؛ فالبغدادي تحدث عن الفرق الإسلامية، على خلاف الشهرستاني الذي جعل من كتابه موسوعة في علم الأديان والفرق، فتحدث عن الفرق الإسلامية، والأديان الأخرى كالنصرانية واليهودية وما تفرع عنها، والفلاسفة وغير ذلك.... الخ.
- كان البغدادي شديد في حكمه على الفرق ورجالاتها، على عكس ما فعله الشهرستاني.
- قام البغدادي بالحديث عن الفرقة الناجية وبيان صفاتها وإفراد الحديث عنها في باب منفرد، على خلاف الشهرستاني الذي لم يتعرض لها إطلاقاً.
- لا يمكن إغفال أهمية أي من الكتابين أو الأنقص من قيمتهما، فهما يعدّان مرجعاً لكل من أراد الحديث عن الفرق والأديان، إلى يومنا هذا.

المراجع

- ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠هـ)، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، ط ١، ٥م، (تحقيق: خليل مأمون شيجا)، دار المعرفة، بيروت - لبنان، سنة ١٩٩٧.
- ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد (ت ٦٠٦هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ط ١، ٥م، (تعليق: صلاح بن محمد بن عويضة)، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، سنة ١٩٩٧م.
- الإحقاقي، حسن الحائري، **أصول الشيعة**، (تحقيق: توفيق ناصر البوعلي)، ط ٢، بيروت - لبنان ، سنة ١٤١٩هـ.
- أحمد أمين، **ضحى الإسلام**، ط ٧، ٣م، مكتبة النهضة المصرية، مصر - القاهرة، (د.س).
- أحمد محمود صبحي، **في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية أصول الدين**، ط ٢، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤م.
- الإسفراييني، أبو المظفر الإسفراييني (ت ٤٧١هـ)، **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**، ط ١، (تحقيق: محمد زاهد الكوثري)، مطبعة الأنوار، ١٩٤٠م.
- الإسنوي، عبد الرحيم الإسنوي (ت ٧٢٢هـ)، **طبقات الشافعية**، ط ٢، (تحقيق: كمال يوسف الحوت)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د.س).
- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت - ٣٣٠هـ)، **الإبانة عن أصول الديانة**، ط ٢، ١٤٠٥هـ، (تقديم: حماد بن محمد الأنصاري)، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٣٣٠هـ)، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، (د.ط)، ط ٢، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، مكتبة النهضة المصرية، مصر - القاهرة.
- الآمدي، علي بن محمد بن سالم (ت - ٦٣١هـ)، ط ١، ٣م، **أبكار الأفكار في أصول الدين**، (تحقيق: أحمد فريد المزيدي)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة ٢٠٠٢م.

- الإيجي، عضد الله والدين عبد الرحمن بن أحمد، **المواقف في علم الكلام**، (د.ط)، عالم الكتب مكتبة سعد الدين، بيروت، (د.س).
- الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب (٤٠٣هـ)، **التمهيد في الرد على المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة**، (د.ط)، (تحقيق: محمود محمد الخضير، ومحمد عبد الهادي أبو ريدة)، دار الفكر العربي، مصر - القاهرة، سنة ١٩٤٧م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، ط ١، ٤م، (عناية: محمد بن زهير بن ناصر)، دار طوق النجاة، لبنان - بيروت، سنة ١٤٢٢هـ.
- بدوي، عبد الرحمن ، **مذاهب الإسلاميين**، ط ٣، ٢م، دار العلوم للملايين، لبنان - بيروت، ١٩٨٣م.
- برغوث، الطيب، **منهج النبي في حماية الدعوة**، ط ١، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، هيرندن، الولايات المتحدة، سنة ١٩٩٦م.
- ابن بطة العكبري (ت ٣٨٧هـ)، **الشرح والإبانة على أصول السنة والإبانة (المعروف: بالإبانة الصغرى)**، ط ١، (اعتناء: علي بن حسن بن علي)، الدار الأثرية، عمان - الأردن، سنة ٢٠٠٧م.
- البغدادي، عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩)، **الفرق بين الفرق**، دار المعرفة، لبنان - بيروت، (د.س).
- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر (ت ٤٢٩هـ)، **أصول الدين**، ط ١، (تحقيق: أحمد شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٢م.
- البيضاوي، عبد الله بن عمر (ت ٦٩١هـ)، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ط ١، ٢م، (تقديم وإعداد: محمد عبد الرحمن المرعشلي)، دار إحياء التراث العربي، لبنان - بيروت، ١٩٩٨م.

- البيضاوي، محمود بن عبد الرحمن (ت ٧٤٩هـ)، شرح المنهاج في علم الأصول، ط ١، ٢م، (تحقيق: عبد الكريم بن علي النملة)، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، سنة ١٩٩٩م.
- البيانوني، محمد ابو الفتح، المدخل الى علم الدعوة، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٩٩٣م.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، سنن البيهقي الكبرى، (د.ط)، ١٠م، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا)، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٩٩٤م.
- البيهقي، ظهير الدين، تاريخ حكماء الإسلام، ط ٢، (تحقيق: محمد كرد علي)، مطبعة الترقى، دمشق، ١٩٤٦م.
- البيهقي، ظهير الدين، تنمة صوان الحكمة، ط ١، (تحقيق: رفيق العجم)، دار الفكر اللبناني، لبنان - بيروت، ١٩٩٤م.
- تغري بردي الأتابكي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ط ١، ١٠م، (تحقيق: محمد حسين شمس الدين)، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، ١٩٩٢م.
- التفتازاني، سعد الدين التفتازاني، شرح النسفية، (د.ط)، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، (د.س).
- التفتازاني، أبو الوفا الغنيمي، علم الكلام وبعض مشكلاته، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٧٩م.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم (ت ٧٢٨هـ)، درء تعارض العقل والنقل، (تحقيق: محمد رشاد سالم)، دار الكنوز الأدبية، (د.دار نشر)، (د.س).
- الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، شرح المواقف، ط ١، ٤م، (تحقيق: محمود عمر الدمياطي)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة ١٩٩٨م.

- الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، **التعريفات**، طبعة الحلبي، مصر، ١٩٣٨م.
- جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، ط ١، دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان، سنة ١٩٧٩م.
- الجويني، عبد الملك بن عبدالله بن يوسف (ت ٤٧٨هـ)، **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، ط ٣، (تحقيق محمد يوسف موسى وعلي عبدالمنعم عبدالحميد)، مطبعة مكتبة الخانجي، مصر - القاهرة، ٢٠٠٢م.
- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، ط ٢، ١٨م، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي، **لسان الميزان**، ط ٢، ٧م، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، ١٩٧١م.
- ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ١م، (اعتناء: حسان عبد المنان)، بيت الأفكار الدولية، عمان - الأردن.
- ابن حجر الهيتمي، أبو العباس أحمد بن محمد، **الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة**، ط ١، ٢م، (تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالله التركي وكامل محمد الخراط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م.
- ابن حجر الهيتمي، شهاب الدين أحمد بن حجر (ت - ٩٧٤هـ)، **الإعلام بقواطع الإسلام**، ط ١، (تحقيق: أحمد سايح، السيد الجميلي، بركة حمد سلمان)، مركز الكتاب للنشر، مصر، سنة ١٩٩٧م.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد الظاهري (٤٥٦هـ)، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تحقيق: محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، (د.ط)، دار الجليل، بيروت - لبنان، سنة ١٩٨٥م.

- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، م ٤، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، (د.س)
- حسن حنفي، موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، ط ١، ٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٠م.
- حماد، عبد الهادي، معجم الألقاب والكنى، مكتبة الجامعة الأردنية، الأردن - عمان، ١٩٩٩م.
- الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن ابراهيم (ت ٧٢٥هـ)، لباب التأويل في معاني التنزيل، ط ١، ٦م، (تعليق: عبد السلام علي محمد)، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، سنة ١٩٩٥م.
- ابن خلكان، أبي العباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباه أبناء الزمان، (د.ط)، ٨م، (تحقيق: إحسان عباس)، دار الثقافة، بيروت - لبنان، (د.س).
- الخياط، أبي الحسن عبد الرحيم بن محمد المعتزلي، الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد، (د.ط)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت - لبنان، سنة ١٩٥٧م.
- الذهبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (د.ط)، ٦م، (تحقيق: علي محمد البجاوي، ولية علي البجاوي)، دار الفكر العربي، (د.س).
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، ط ١، (تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٩٨٥م.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، العبر في خبر من غبر، (د.ط)، ٤م، (تحقيق: محمد السعيد بسيوني)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.س).
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٤٧٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ويليه ذيل ميزان الاعتدال للعراقي، ط ١، ٦م، (تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود وعبد الفتاح أبو سنة)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة ١٩٩٥م.

- الرازي، أبو بكر أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار، **حجج القرآن**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٨٦م.
- الرازي، شيخ الإسلام فخر الدين محمد بن عمر (ت-٦٠٦هـ)، **شرح أسماء الله الحسنى**، (تحقيق: طه عبد الرؤف سعد)، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر - القاهرة، سنة ١٩٧٦م.
- الرازي، شيخ الإسلام فخر الدين محمد بن عمر (ت-٦٠٦هـ)، **الأربعين في أصول الدين**، ط١، (تحقيق: أحمد حجازي السقا)، دار الجليل، بيروت - لبنان، سنة ٢٠٠٤م.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت-٦٠٦هـ)، **مفتاح الغيب المسمى بالتفسير الكبير**، ط١، ١٠م، (تحقيق مكتب دار إحياء التراث العربي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٩٩٥م.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت-٦٠٦هـ)، **أساس التقديس**، ط١، (تحقيق: أحمد حجازي السقا)، منشورات دار الجليل، بيروت، ١٩٩٣م.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت-٦٠٦هـ)، **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**، ط١، (تحقيق: محمد زينهم محمد عزب)، مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة ١٩٩٣م.
- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، **المفردات في غريب القرآن**، (تحقيق محمد سيد كيلاني) دار المعرفة، بيروت.
- الرسعني، عبد الرزاق بن رزق الله، **مختصر كتاب الفرق بين الفرق**، (تحقيق: فيليب حتى، د.ف)، مطبعة الهلال، مصر، ١٩٢٤م.
- ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد الأندلسي، **فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال**، ط١، (تقديم: محمد عابد الجابري)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ١٩٩٧م.

- الزركلي، خير الدين الزركلي، الأعلام، ط١٦، ٨م، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ٢٠٠٥م.
- الزركشي، محمد بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، ط١، ٤م، (تحقيق: محمد محمد تامر)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة ٢٠٠٠م.
- أبو زهرة، محمد، تاريخ الجدل، ط٢، دار الفكر العربي، سنة ١٩٨٠م.
- أبو زهرة، محمد، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، (د.ط)، دار الفكر العربي، (د.س).
- زيدان، عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، سنة ٢٠٠٤م.
- السامرائي، عبد الله سلوم، الغلو والفرق الغالية في الحضارة الإسلامية، دار واسط للنشر.
- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، ط١، ٩م، مطبعة عيسى البابي وشركاه، ١٩٦٧م.
- السعدي، عبد الملك، شرح النسفية، ط٢، مطبعة الأزهر، عمان - الأردن، ٢٠٠٨م.
- سعيد عبد اللطيف فودة، تهذيب شرح السنوسية أم البراهين، ط٢، دار الرازي، عمان - الأردن، سنة ٢٠٠٤م.
- سلامة القضاعي العزامي الشافعي، فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، (د.س).
- السمعاني، عبد الكريم بن محمد، التعبير في المعجم الكبير، (د.ط)، ٢م، (تحقيق: منيره ناجي سالم)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥م.

- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت ٩١١هـ)، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ط ١، ٢م، (تعليق: صلاح بن محمد بن عويضة)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- شنقارو، عواطف العربي، فتنه السلطة الصراع ودوره في نشأة بعض غلاة الفرق الإسلامية، ط ١، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.
- الشهرزوري، محمد بن محمود، نزهة الأرواح وروضة الأفراح في تاريخ الحكماء والفلاسفة، ط ١، ٢م، (تحقيق: السيد خورشيد أحمد - أيم-)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٩٧٦م.
- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (٥٤٨هـ)، نهاية الإقدام في علم الكلام، (د.ط)، (تحقيق: ألفرد جيوم)، مكتبة الثقافة الدينية، مصر - بورسعيد، (د.س).
- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (٥٤٨هـ)، مصارعة الفلاسفة، ط ١، (تحقيق وتقديم وتعليق: سهير محمد مختار)، (د.دار نشر)، سنة ١٩٧٦م.
- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨هـ)، الملل والنحل، (د.ط)، م ١، (تحقيق: أحمد فهمي محمد)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د.س).
- الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم، شرح اللمع، ط ١، ٢م، (تحقيق: عبد المجيد تركي)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ١٩٨٨م.
- الصاوي، حاشية العلامة الصاوي على شرح الخريدة البهية، مكتبة القاهرة، (د.س).
- الصرfinي، إبراهيم بن محمد بن الأزهر، المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور، ط ١، (تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٨٩م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك، الوافي بالوفيات، ط ١، ٢٨م، (تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى)، دار إحياء التراث العربي، لبنان - بيروت، ٢٠٠٠م.

- طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، ط ١، ١م، (تحقيق: رفيق العجم، علي دحروج)، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، سنة ١٩٩٨م.
- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، **المعجم الكبير**، ط ١، ٢٠م، (تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي)، مكتبة العلوم والحكم، العراق - الموصل، سنة ١٤٠٤هـ، ١٩٨٣م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ط ٣، ١٣م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة ١٩٩٩م.
- الطحاوي، أبو جعفر المصري، **العقيدة الطحاوية**، ط ١، (شرح أبي العز الحنفي، تعليق: الألباني)، دار الغد الجديد، القاهرة، سنة ٢٠٠٦م.
- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، **رسائل الشيخ الطوسي**، مؤسسة أهل البيت، بيروت - لبنان، سنة ١٩٩١م.
- عباس القمي، **الكنى والألقاب**، ط ٣، ٢م، المطبعة الحيدرية، إيران - النجف، ١٩٧٠م.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (٤٦٣هـ)، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، ط ١، (تحقيق: عادل مرشد)، دار الأعلام، الأردن - عمان، سنة ٢٠٠٢م.
- عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ)، **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، ط ١، (تحقيق: فؤاد السيد)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٧٤م.
- العجلوني، إسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢م)، **كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما اشتهر على السنة الناس**، ٢م، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، مكتبة الغزالي، دمشق، (د.س).
- عدي بن مسافر الأموي (٥٥٧هـ)، **إعتقاد أهل السنة والجماعة**، (تحقيق: محمد علي العدوان، إبراهيم النعمة)، رئاسة ديوان الأوقاف إحياء التراث الإسلامي، العراق، (د.س).

- عرفان عبد الحميد، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٩٨٤م.
- أبو عذبة، الحسن بن عبد المحسن، الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية، ط ١، دائرة المعارف النظامية، الهند، سنة ١٣٢٢هـ.
- ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله (ت ٥٧١هـ)، تبیین كذب المفتری فيما نسب للإمام الأشعري، مطبعة التوفيق، دمشق - الشام، ١٣٤٧هـ.
- ابن عطية، محمد عبد الحق الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط ١، ١٤م، (تحقيق: عبد الله إبراهيم الأنصاري، عبد العال سيد إبراهيم، محمد الشافعي صادق)، وزارة الأوقاف - قطر، سنة ١٩٨٤م.
- علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ٣م، دار المعرفة الجامعية، مصر، سنة ١٩٩٩م.
- ابن عماد الحنبلي، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط ١، ١٠م، (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٩٨م.
- عمر كحالة، معجم المؤلفين، (د.ط)، مكتبة المثنى دار احياء التراث العربي، بيروت - لبنان، (د.س).
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ)، المستصفى في علم الأصول، (د.ط)، ٢م، (تحقيق: إبراهيم محمد رمضان)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت - لبنان.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ)، الاقتصاد في الاعتقاد، ط ١، (تحقيق: عبد الله محمد الخليلي)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة ٢٠٠٤م.

- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ)، **فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة**، ط ١، مكتبة الثقافة الدينية، مصر - القاهرة، ٢٠٠٤م.
- ابن فارس - أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٩٩٩م.
- الفتني، محمد طاهر بن علي الهندي (ت ٩٦٨هـ)، **تذكرة الموضوعات**، ط ٢، م ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، سنة ١٣٩٩م.
- الفيومي، أحمد بن محمد المقري، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية، بيروت.
- الفيومي، محمد إبراهيم، **الخوارج والمرجئة**، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ٢٠٠٣م.
- ابن قاضي شهبه، أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر (ت ٨٥١هـ)، **طبقات الشافعية**، ط ١، م ٣، (تحقيق: عبد العليم خان)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الهند، ١٩٧٨م.
- قحطان الدوري، رشيد عليان، **أصول الدين الإسلامي**، ط ١، دار الفكر، عمان - الأردن، سنة ١٩٩٦م.
- القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف (ت ٦٣٣هـ)، **إنباه الرواه على أنباه النحاه**، م ٣، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة - مصر، ١٩٥٢م.
- القلهاني، محمد بن سعيد، **الفرق الإسلامية من خلال الكشف والبيان**، (تحقيق: محمد بن عبد الجليل)، مركز الدراسات الأبحاث الإقتصادية والإجتماعية، تونس، سنة ١٩٨٤م.
- ابن القيم، شمس الدين ابن القيم الجوزية، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، (تحقيق: محمد جميل غازي)، طبعة القاهرة، سنة ١٩٧٧م.

- الكتبي، المولى مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ٥م، در الفكر، لبنان- بيروت، ١٩٨٢م.
- ابن كثير، اسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، ٧م، (عناية وتخريج الأحاديث: محمد بيومي، عبد الله المنشاوي، محمد رضا مهنا)، مكتبة الإيمان، المنصورة.
- الكردي، راجح عبد الحميد، علاقة صفات الله بذاته، ط١، دار العدوي، عمان - الأردن، سنة ١٩٨٠م.
- الكرمانى، محمد بن يوسف، الفرق الإسلامية من ذيل كتاب شرح المواقف للكرمانى، (تحقيق: سليمة عبد الرسول)، مطبعة الرشاد، بغداد، سنة ١٩٧٣م.
- عبد الكريم بن عثمان، قاضي القضاة: عبد الجبار بن أحمد الهمداني، (د.ط)، بيروت - لبنان، سنة ١٨٦٧م.
- والكفوي، أبو البقاء أيوب ابن موسى، الكليات، ط١، (تحقيق د. عدنان درويش و محمد المصري)، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٩٩٢م.
- اللالكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور (ت ٤١٨هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ط١، ٢م، (تحقيق: محمد عبد السلام شاهين)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، سنة ٢٠٠٢.
- اللقاني، عبد السلام بن إبراهيم، شرح جوهرة التوحيد، مع كتاب النظام الفريد في شرح جوهرة التوحيد، محمد محي الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة السعادة، مصر، سنة ١٩٥٥م.
- مجموعة من المؤلفين، تراث الإنسانية، ٤م، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- مجموعة من المؤلفين، تراث الإنسانية، مقالة بعنوان "الملل والنحل" للشهرستاني، أحمد فؤاد الأهواني.

- مجموعة من المؤلفين، دائرة المعارف الإسلامية التراث والعلوم الإسلامية لكل الشعب.
- مجموعة مؤلفين، موسوعة الأديان الميسرة، ط١، دار النفائس، بيروت - لبنان، سنة ٢٠٠١م.
- مجموعة من المؤلفين، دائرة المعارف العثمانية، حيدرأباد، ١٩٧٧م.
- محمد أحمد الخطيب، الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، ط١، مكتبة الأقصى، عمان - الأردن، سنة ١٩٨٤م.
- محمد الزحيلي، علم أصول الفقه، ط١، دار القلم، الإمارات العربية - دبي، سنة ٢٠٠٤م.
- محمد اليماني، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ط٢، م٢، (تحقيق: محمد بن عبد الله زربان الغمدي)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، سنة ٢٠٠١م.
- محمد بخيت، الفرق القديمة والمعاصرة في التاريخ الإسلامي، ط٢، منشورات الجامعة الإسلامية، غزة، سنة ٢٠٠٣-٢٠٠٤م.
- محمد بن أحمد بن يوسف -أبو عبدالله- ، مفاتيح الغيب، (د.ط)، (د.س)
- محمد بن شاكر بن أحمد(ت٧٦٤هـ)، فوات الوفيات، ط١، م٢، (تحقيق: علي معوض، وعادل أحمد عبد الموجود)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.
- محمد جابر عبدالعال، حركات الشيعة المتطرفين وأثرهم في الحياة الإجتماعية والأدبية لمدن العراق إبان العصر العباسي الأول، مطبعة السنة المحمدية، مصر - القاهرة، سنة ١٩٥٤م.
- محمد حسيني أبو سعده، الشهرستاني ومنهجه النقدي دراسة مقارنة مع آراء الفلاسفة والمتكلمين، ط١، م١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٢م.
- محمد سند، الإمامة الإلهية، ط١، (جمع وإعداد: محمد علي بحر العلوم)، دار الهادي، بيروت - لبنان، سنة ٢٠٠٢م.

- محمد عمارة، السلفية واحدة أم سلفيات، ط١، دار نهضة مصر، سنة ٢٠٠٧.
- محمد بن ناصر بن صالح السحبياني، منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل عرض وتقويم، دار الوطن، الرياض.
- المسعودي، علي بن الحيسن بن علي (٩٥٧هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط١، (تحقيق: عبد الأمير مهنا)، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت - لبنان، سنة ١٩٩١م
- مسلم، أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، ٥م، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- مضر عدنان طلفاح، دار الخلافة ودار المملكة، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، الأردن - إربد، سنة ٢٠٠٨م.
- المقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر (ت ٨٤٥هـ)، المواعظ والآثار في ذكر الخطط والآثار، ٤م، (تحقيق: أيمن فؤاد السيد)، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ٢٠٠٣م.
- الملطي: أبو الحسن محمد بن أحمد الملطي الشافعي (ت ٣٧٧هـ)، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، (تقديم وتحقيق: محمد زاهد الكوثري)، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٦٨م.
- عبد المنعم، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، ط٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة ٢٠٠٠م.
- الموسوي، محمد باقر الأصبهاني، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ٨م، (تحقيق: أسد الله إسماعيليان)، نشر مكتبة إسماعيليان، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، سنة ١٣٩١هـ.
- ابن النجار، محمد بن أحمد (٩٧٢هـ)، شرح الكوكب المنير، ٣م، (تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد)، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٣م.

- هنري كوربان، تاريخ الفلسفة الإسلامية، ط٢، (ترجمة: نصير مروة، حسن قببسي، تقديم ومراجعة: الإمام موسى الصدر، الأمير عارف تامر)، عويدات للنشر والطباعة، بيروت - لبنان، (د.س).
- هيئة الموسوعة العربية، الموسوعة العربية، ط١، سوريا، ٢٠٠٢م.
- الوردی، زین الدین عمر بن مظفر، تاریخ ابن الوردی، ط١، ٢م، دار الکتب العلمیة، بیروت - لبنان، ١٩٩٦م.
- یاقوت الحموی، شهاب الدین أبی عبد الله یاقوت بن عبد الله، المشترك وضعاً والمفترق صقلاً، (د.ط)، مكتبة المثنی، بغداد، (د.س).
- یاقوت الحموی، یاقوت بن عبد الله الحموی البغدادي، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بیروت، ١٩٧٩م.
- یحیی هاشم حسن فرغل، نشأة الآراء والمذاهب والفرق الكلامیة، (د.ط)، من مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية، ١٩٧٢م.
- یعلی الموصلي، أحمد بن علي بن المثنی التميمي، مسند أبی یعلی، ط١، ١٣م، (تحقیق: حسین سلیم أسد)، دار المأمون للتراث، دمشق، سنة ١٩٨٤م.

الرسائل الجامعية

- قدور أحمد التامر (٢٠٠٢م)، موقف المتكلمين من التأويل في الفكر الإسلامي، رسالة ماجستير غير مطروحة، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

The Methodology of al-Imam al-Baghdadi and al-Shahristani in
Studying Muslim Deviations Through their Two Books: *al-Farq*
bayna al-Firaq, and *al-Milal wa al-Nihal*

A Comparative Study

By

Ahmad Ayyub al-Rawashdeh

Supervisor

Dr. Rajeh Abed al-hameed Kurdi

ABSTRACT

This study aimed to demonstrate the methodology of prominent *Imams* both Al-Baghdadi and al-Shihristani who were among the early scholars dealing with the division of Muslim *Ummah* and other religions and showing the similarities and the differences between the methodologies of both scholars in writing their books and the opinion of each of them regarding the Prophetic tradition on this meaning .

The study came in introduction and four chapters .The introduction was about both imams and their books .Chapter two talked about the reasons and factors which lead to the division of Muslim *Ummah* and concluded that the mean factor is the concept of *Imamah* which started as a political issue but was given a religious form in order to give it the legitimacy needed .

In chapter three I dealt with the methodology of both imams in their books and concluded that they both depended on the Prophetic Tradition and they both followed same methodology by mentioning the foundations and then the detailed study .They both were *Asharites* and both agreed on reasons of disagreement and on creed issues.

In chapter four the researcher talked about general characters of each scholar and showed their stands from Muslim sects .He also showed the influence of their affiliation to the *Asharites* sect on their stand .He concluded that both Imams depended on the *Hadith* and considered it authentic ignoring the other opinion that the *Hadith* is weak and therefore they counted the sects in accordance to the *hadith* .Finally the researcher concluded that Al-Baghdadi was more critical than Imam Al-Shihristani towards Muslim sects.